



جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



التعاون الجزائري- الأمريكي في مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: الدراسات الإقليمية في العلاقات الدولية

تحت إشراف الأستاذ (ة):
باراك صورية

من إعداد الطالب(ة):
حركات حسام الدين

اللجنة المناقشة:

جامعة سكيكدة	رئيسا	أ. بويبية نبيل
جامعة سكيكدة	مشرفا و مقرا	أ.باراك صورية
جامعة سكيكدة	عضوا مناقشا	أ.دخيل عبد السلام

السنة الجامعية 2016/2015

شكر وعرافان

نحمد الله عز وجل الذي أسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة ووفقتني في إتمام هذه المذكرة.
أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذتي المشرفة.

الأستاذة المحترمة باراك صورية، التي كانت خير موجهة لي في هذه المذكرة، فكانت كل توجيهاتها ونصائحها قيمة ومفيدة لي، منذ بداية هذا العمل حتى نهايته، فلها الفضل الكثير، وأرجو من الله عز وجل أن يسدد خطاها لمزيد من النجاحات بإذن الله.

كما أتقدم بوافر الشكر لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة رسالة تخرجي.
كما أشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية لجامعة سكيكدة على ما أبلوا سائلا المولى عز وجل أن يحفظ عليهم عقولهم وأبدانهم خدمة للعلم والمعرفة.

ولا أنسى التقدم بالشكر إلى الأنسة المحترمة:

عميور لوبزة التي ساهمت في كتابة هذه المذكرة بادللة أقصى جهدها ولذلك أسال الله عز وجل أن يوفقها في حياتها، ويديم عليها وعلى أهلها الصحة والعافية.

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى من تعجز الكلمات عن ذكر مآربهما إلى من حلما أن يرياني
أخطى درجات العلم والفوز بأسمى ألقاب النجاح
إلى الذين لن أوفيهما حقهما مهما فلت فيهما، إلى أمي وأبي إلى كل أفراد العائلة
صغارا وكبارا شاركوني هم إكمال مشواري الدراسي،

لك أنت أختي الأستاذة حياة.

لك أنت أخي المهندس أمير.

ولا أنسى أخي المدلل عادل

ألف شكر لكم جميعا.

لك أنت خالتي مليكة.

لك أنت خالتي الأستاذة: نادية فهي بفضل الله الذي سخرها لم تبخل علي بنصائحها

القيمة، فشكر عميما لها على ما بذلت ولا زالت

و أقدم فسيح شكري وشمائل عرفاني

إلى زميلي الغالي نميري عز الدين أفضل صديق و أخ رأته عيني موفق إنشاء الله

مهنيا و دراسيا ع المواقف النبيلة.

وأوجه شكري الكبير لكل من جمال و مروان لما قدموه لنا من يد عون طيلة مشوارنا

الدراسي سائلا الله عجل أن يحفظهما بنعمه.

وأقدم كامل شكري و محبتي لصغيرتي المدللة عبير.

و أقدم شكري للأستاذ : م.ب مدير وكالة المعلم لتقنيات الإعلام و الاتصال .

كما أهدي هذا العمل المتواضع إلى

روح جدي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

مقدمة

مقدمة:

أخذت الأنشطة الإرهابية بعدا دوليا منذ ظهورها رغم تجاهل المجتمع الدولي لخطورتها نتيجة ممارستها على نطاق جزئي في شكل اغتيال القادة، احتجاز الرهائن، تفجيرات بالقنابل، اختطاف الطائرات ووسائل النقل.

اتسع نطاق الظاهرة الإرهابية داخل الدول في تسعينيات القرن العشرين محدثا عنفا بنيويا في الأنظمة السياسية بسبب استفادتها من الثورة الحاصلة في وسائل الإعلام والاتصال الحديثة لتوسيع عملياتها و تشجيع التعاون بين المنظمات عبر الحدود، كما أدت حركة انفتاح الحدود وسهولة تنقل الأشخاص في إطار العولمة إلى انتقال الجماعات الإرهابية من منطقة من منطقة إلى أخرى مما أتاح لها فرصة التغلغل داخل الدول، فبعد انتهاء الغزو السوفيتي لأفغانستان رجع المقاتلون إلى الدول العربية مشكلين تنظيمات عقيدة تنتهج العنف كأسلوب لتغيير، وإقصاء الأنظمة السياسية العربية لهم من العملية السياسية أسفر عن مواجهة مسلحة بين الطرفين مثلما حصل في الجزائر مؤديتا إلى تدهور الوضع الأمني و الاستقرار السياسي إلي جانب خسائر بشرية و مادية كبيرة.

إن تجاهل القوى الكبرى لخطورة التنظيمات الإرهابية في الجزائر و دول أخرى و اعتبارها شان داخليا ساعد على تزايد قوة هذه التنظيمات بتأسيسها لقواعد جديدة بعد أفغانستان في مناطق حيوية كمنطقة الساحل التي تعتبر بيئة ملائمة للجماعات الإرهابية و توسع أنشطتها عبر الصحراء الإفريقية، و انخراطها في شبكات الجريمة المنظمة.

اتجهت الإستراتيجية الأمريكية لمنطقة الساحل لأنها تعتبرها خلفية للإرهاب و قاعدة آمنة للجماعات الإرهابية التي أصبحت تهدد مصالحها، و اتخذت من الجزائر كشريك امني في المنطقة للاستفادة من خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب و لدورها الحيوي في منطقة الساحل الإفريقي.



- أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع الإرهاب في منطقة الساحل و الجهود الدولية لمكافحته أهمية كبيرة تبرز في:

أهمية علمية:

ركزت غالبية الدراسات الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة على دراسة طبيعة العنف الجديد في العلاقات الدولية الممارس من قبل جماعات غير دولانية أخطرها التنظيمات الإرهابية و سعت الجهود النظرية النظر في مفهوم الإرهاب و أبعاده الدولية و تأثيراته على الأمن الاقليمي و البحث عن الآليات الفعالة لمكافحته.

أهمية عملية:

تبرز في دراسة التحول الحاصل في العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 و اعتبار الجزائر شريك امنى للولايات الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل التي تعتبر منطقة حيوية للطرفين.

مبررات إختيار الموضوع

لقد تبلورت تحت إختيار عنوان "التعاون الجزائري الأمريكي حول مكافحة الإرهاب" عدة دوافع و أسباب رئيسية يمكن تقسيمها إلى مايلي:

الأسباب الموضوعية

تسعى الدراسة إلى تبيان خطورة الظاهرة الإرهابية و قدرتها على اختراق حدود الدول و الانتقال من منطقة إلى أخرى بربطها ببعضها البعض، وكذا إبراز تطور العلاقات التعاونية الثنائية بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الأمني و تفعيل هذا التعاون في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل من خلال مجموعة من المبادرات و الآليات السياسية و الاقتصادية .

الأسباب الذاتية:

لعل أهم ما دفعنا لاختيار هذا الموضوع هو رغبتنا في تناول موضوع ذو صلة بالدراسات الأمنية ، ويمثل الإرهاب الدولي من المواضيع العلمية الحديثة في المجال الأمني و التي أثرت في العلاقات الدولية سواء بالسلب عن طريق استعمال هذه الظاهرة كذريعة للتدخل في دول وصفت بمحور الشر وفقا للتصور الأمريكي أو بالإيجاب بواسطة إقامة علاقات تعاونية لمواجهة هذه الظاهرة ، خاصة مع وضع الإدارة الأمريكية لجملة من الآليات الإستراتيجية لمكافحة عدوها الجديد ، في إطار حرب شاملة على الإرهاب وهذا بالتنسيق مع الدول أخرى تعاني من نفس الظاهرة نخص بالذكر الجزائر التي تمثل جوهر دراستنا ، تعتبر منطقة الساحل امتداد امني للجزائر،و كل ما يحدث فيها يؤثر مباشرة على استقرار الوضع الأمني الجزائري،و منه يمكن من خلال هذه الدراسة أن تستفيد جامعتنا و الطلبة و الباحثين منها.

الإشكالية:

بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، أبدت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما بالغا بالجزائر لكونها دولة ذات خبرة واسعة في مكافحة الإرهاب ، حيث كافحت الجزائر ضده تحت صمت دولي دام أكثر من عقد ، وقد ساهم هذا الترويج الكبير و المفاجئ لدور الجزائر المحوري في المجال الأمني ، بالدرجة الأولى في خلق تعاون جزائري أمريكي في مجال مكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا ، و على هذا الأساس فان دراستنا هذه تنطلق من خلال الإشكالية المطروحة على النحو التالي :

- ماهي حدود نجاح و فعالية المبادرات الأمريكية - الجزائرية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي؟

و سنحاول الإحاطة بإبعاد الإشكالية من خلال طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي التطورات الحاصلة في العلاقات الجزائرية -الأمريكية قبل و بعد أحداث سبتمبر 2001؟

- ماهو دور الجزائر في تدويل قضية الإرهاب ؟

- كيف أثرت أحداث 11 سبتمبر على تقريب الرؤية الأمريكية -الجزائرية في مكافحة الإرهاب؟
- ماهي القراءة الأمريكية للتجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب؟
- كيف شكلت المقاربة الأمريكية و الجزائرية مبادرة ثنائية مشتركة لمكافحة الإرهاب في الساحل؟
- فرضيات الدراسة:** و لمحاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:
- يرجع محدودية نجاح المبادرات الجزائرية - الأمريكية في مكافحة الإرهاب في الساحل إلى تعارض اهتمامات و مصالح الطرفين في المنطقة
- ركزت المقاربة الأمريكية على الوسيلة العسكرية في حين اعتمدت المقاربة الجزائرية على الوسائل السياسية و التنمية لمكافحة الإرهاب في الساحل
- نافست المبادرات الأمريكية -الجزائرية طروحات بديلة من قوى عديدة لمكافحة الإرهاب في الساحل

أدبيات الدراسة:

يعد موضوع التعاون الجزائري -الأمريكي في مكافحة الأكاديمية الإرهاب في الساحل من المواضيع الجديدة على الساحة الأكاديمية ، خاصة و أن هذا النوع من المواضيع يعد شبه منعدم في رفوف المكتبة الجزائرية ، و لذلك فإننا قد اعتمدنا في دراستنا على أهم المراجع المتوفرة و المتمثلة فيما يلي:

- من بين الدراسات التي ساهمت في تدعيم بحثنا هي مذكرة مريم براهيمى المقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية و التي كان موضوعها التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية من حيث دراسة معالم و مظاهر التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في محاربة الإرهاب و أهم آثاره على المنطقة المغاربية بينما دراستنا ركزت على التعاون الأمني الأمريكي -الجزائري في مكافحة الإرهاب و أهم آثاره على منطقة الساحل.

- مذكرة أسماء رسولي بعنوان مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث حاولت الإجابة عن أهم المنطلقات الموجهة للاهتمام الأمريكي بالساحل و آليات الإستراتيجية الأمريكية في الساحل وتحدياتها ومستقبلها، فالدراسة ساعدتنا في توضيح الرؤيا حول التصور الأمريكي لمنطقة الساحل و المبادرات الأمريكية في المنطقة.

- أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ل نور الدين حشود بعنوان الإستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه الجزائر بعد 11 سبتمبر 2001. تناولت الدراسة أهم معيقات العلاقات الجزائرية -الأمريكية و التي ساعدتنا في أخذ تصور دقيق حول دور الفواعل الخارجية في التأثير في التعاون الجزائري - الأمريكي في مكافحة الإرهاب في الساحل.

- مقال بالأجنبية ب: « securité et stabilite dans le sahel africain » يدرس فيه الأمن في منطقة الساحل ودور القواعد الإقليمية و الخارجية في استقرار الأمن في الساحل.

- مقال للدكتور محند برقوق تحت عنوان "التعاون الأمني الجزائري الأمريكي و الحرب على الإرهاب" يدرس فيه مستويات التعاون الأمني بين البلدين في مكافحة الإرهاب ، بالإضافة إلى الاهتمام الأمريكي بالخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تحول مفهوم الإرهاب من المفهوم الجزئي المحلي إلى المفهوم الكلي (العالمي).



صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا أثناء انجازنا لهذا البحث مجموعة من الصعوبات منها العلمية و العملية وأخرى منهجية، و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تعدد لغات المراجع المتوفرة و مشكلة الترجمة وخاصة في المفاهيم الخلفية، إذ أنه في أغلب الأحيان تكون الترجمة لغوية فقط و تكون بعيدة عن المعنى المقصود بين المصطلح.
- الإعتماد على بعض المواقع الإلكترونية نظرا لحدثة الموضوع وقلة المراجع الأكاديمية.
- عائق الزمن إذ أن المدة الممنوحة لنا لإنجاز هذا البحث لا تتعدى ثلاثة أشهر و لا يمكن بأي حال من الأحوال إنجاز بحث متكامل بجميع المقاييس في هذه المدة الزمنية القصيرة.

حدود الدراسة:

لان لكل مشكلة حدودها و مجالها الخاص بها، كما كان لزاما علينا تحديد الإطار الزمكاني لموضوع البحث بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة بناء على هذا تم تحديد الإطار الزمني و الإطار المكاني للدراسة كمايلي:

الحدود الزمانية:

إن العلاقات الأمريكية مع القارة الأفريقية عموما و مع دول الساحل الإفريقي بصفة خاصة لم تعرف تطورا ملحوظا إلا بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، إن موضوع الدراسة التعاون الجزائري- الأمريكي في مكافحة الإرهاب في الساحل سيكون ضمن هذه الفترة.

الحدود المكانية:

إن شساعة المساحة التي يشغلها الساحل الأفريقي جعلت هناك الكثير من التعاريف التي حددت المجال الجغرافي للإقليم فحصرته في مجموعات مختلفة من الدول غير أ من أكثر التعاريف شيوعا هو ذلك الذي يحصر المجال الجغرافي للساحل في ثماني دول رئيسية هي: السودان، تشاد، نيجر، مالي، موريتانيا، بوركينا فاسو، السنغال، و شمال نيجيريا و هي عموما دول متماثلة و متناسقة طبيعيا و حتى ديموغرافيا و أمنيا ، وهو ما يدفع بنا إلى الاعتماد على هذا التعريف الأخير في دراستنا لموضوع بحثنا ، كونه سوف يوفر مرونة في التعامل مع الموضوع و يسهل عملية الإحاطة بمختلف جوانبه التي تعتبر ضرورية للوصول لنتائج دقيقة.

مناهج و مقاربات الدراسة: تتطلب الدراسة استخدام مناهج ومقاربات عديدة تتنوع إلى:

- المنهج الوصفي:

لقد تم استخدام هذا المنهج لوصف البيئة الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و كيفية التعامل كل من الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية مع الخطر الأمني المتمثل في الإرهاب.

- المنهج التاريخي:

إستعانت الدراسة بالمنهج التاريخي لتتبع تطور العلاقات الجزائرية الأمريكية عبر مختلف مراحلها التاريخية ، فالمنهج التاريخي يفرض طريقة إستقرائية يغلب عليها التحليل و التركيب ، حيث يساهم في توضيح خصوصية المقاربة الأمنية المستخدمة من طرف كلا البلدين في مكافحة الإرهاب ، وهو يضبط لنا مسار الحراك الاستراتيجي و يرصد لنا أهم محطات التحول في العلاقات بين البلدين و النظر إلى نوعية التحول إذا كان جذريا أو شكليا خاصة بعد التحول الأخير بعد أحداث 11 سبتمبر و الذي أدى إلى بروز التعاون الجزائري الأمريكي حول الإرهاب.

-منهج دراسة الحالة

وظف منهج دراسة الحالة في دراسة المبادرات الأمريكية الجزائرية في منطقة الساحل أهمية منهج دراسة الحالة من خلال التطرق بالتحليل بحالة الجزائر و إستراتيجيتها في مجال مكافحة الإرهاب ، إضافة إلى دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية و كيف تعامل صانع القرار الأمريكي مع الإرهاب خاصة بعد إعتداء 11 سبتمبر 2001 ، فمنهج دراسة الحالة كان له أهمية كبرى من خلال التركيز على حالتين هما الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية.

-تقنية تحليل المضمون:

ولقد تم إعتداد تقنية تحليل المضمون بهدف تحليل و تفسير النتائج و معرفة أسبابها و كشف خلفيتها من خلال التطرق لمختلف الخطابات السياسية الأمريكية التي إهتمت بأهمية التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب و إكتشاف أبعادها و أهدافها.

-المقاربة المؤسسية الجديدة :

تعتبر هذه النظرية هي احد النظريات الفاعلة الأساسية في نقاشات العلاقات الدولية ، و تقوم هذه النظرية على افتراض أن النظام الدولي بطبيعته الفوضوية يمكن تلطيف الفوضى و التغلب عليها بالاعتماد المتبادل بين الدول للحفاظ على الأمن القومي.¹

استنادا إلى هذا يمكن إسقاط فرضيات المقاربة الليبرالية المؤسسية الجديدة على واقع التعاون الجزائري- الأمريكي في مكافحة الإرهاب في الساحل ، حيث أن الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر في إطار الحرب الشاملة على الإرهاب إستندت إلى البحث عن إيجاد علاقات تعاونية مع مجموعة من الدول بهدف حصر و القضاء على التنظيمات الإرهابية المنتشرة في العالم عموما و الساحل الإفريقي خصوصا.

¹- يونسي ، و د، "باريس في قلب الأزمة : فرنسا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج ، دراسة أحداث باريس 2015 على

ضوء نظريات العلاقات الدولية نقلا عن:

[Http//m.face book.com/qsm//alsyasyt bjamjtft /posts/43992916619](http://m.face book.com/qsm//alsyasyt bjamjtft /posts/43992916619)



خطة الدراسة

لقد ارتأينا في محاولتنا للإجابة على الإشكالية المطروحة ان نضع خطة ، قد قمنا بتقسيمها إلى ثلاث فصول أساسية بالإضافة إلى مقدمة و خاتمة، وقد قسمناها على النحو التالي:

الفصل الأول: يمثل العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل و بعد 11سبتمبر ، مقسم إلى مبحثين الأول معنون ب: العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل 11 سبتمبر 2001 ، و الثاني تحت عنوان أسباب التحول في العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد 11سبتمبر 2001.

الفصل الثاني معنون ب: المقاربة الجزائرية -الأمريكية في مكافحة الإرهاب في الساحل ، و يحتوي على ثلاث مباحث رئيسية : المبحث الأول تحت عنوان المشكلات الأمنية في الساحل ، أما المبحث الثاني يهتم بدراسة دوافع الاهتمام الجزائر - الأمريكي بساحل و المبحث الثالث يهتم بدراسة المقاربة الجزائرية و الأمريكية في مكافحة الإرهاب في الساحل.

الفصل الثالث يعد متن رئيسي في الدراسة حيث قمنا بعنوانته ب: الجهود الأمريكية - الجزائرية في مكافحة الإرهاب في الساحل و يقسم الفصل إلى مبحث أول معنون: المبادرات الأمريكية - الجزائرية لمكافحة الإرهاب في الساحل ، أما المبحث الثاني يتضمن آليات التعاون الأمريكي الجزائري في مكافحة الإرهاب في الساحل و المبحث الثالث يتطرق لحدود نجاح التعاون الأمريكي -الجزائري في مكافحة الإرهاب في الساحل.

الفصل الأول:

العلاقات الجزائرية-الأمريكية

قبل و بعد 11 سبتمبر 2001

الفصل الأول: العلاقات الجزائرية- الأمريكية قبل و بعد 11 سبتمبر 2001

شهدت العلاقات الجزائرية - الأمريكية بعد الحرب الباردة تحولات وتطورات عديدة نتيجة للتغيرات الحاصلة في البيئة الأمنية الداخلية لكل دولة و الإقليمية والدولية. ومثلت هجمات 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول هامة في مسار العلاقات بين الجزائر و الولايات المتحدة .

سنتناول في هذا الفصل طبيعة العلاقات الجزائرية- الأمريكية في أبعادها السياسية الاقتصادية و العسكرية قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، والتحول العميق في هذه العلاقات بعد الهجمات على ضوء تغير المدرك الأمريكي للإرهاب و الإستراتيجية الجديدة التي تبنتها و تقوم على العمل الجماعي.

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية - الأمريكية قبل 11 سبتمبر 2001

زاد تبلور العلاقات بعد نهاية الحرب الباردة و بروز القوة الأمريكية كقطب مهيم بسقوط الاتحاد السوفيتي، حيث تنتقل النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية، هذا التغيير العميق في طبيعة النظام الدولي أدى إلى ظهور تغيرات و تطورات في العلاقات ما بين الدول بما في ذلك العلاقات الجزائرية الأمريكية و على ضوء هذا سنتناول من خلال هذا المبحث طبيعة العلاقات الجزائرية - الأمريكية سياسيا ، اقتصاديا و عسكريا.

المطلب الأول: البعد السياسي

عرفت العلاقات السياسية الجزائرية الأمريكية عدة مراحل نقسها إلى مايلي :

- مرحلة الاضطراب والغموض: 1992-1995:

اعترضت الو م ا على إلغاء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية في الجزائر، في مطلع 1992 وجدت الولايات المتحدة نفسها في مأزق حرج على حد تعبير "ويليام كونت" واعتبرته عملا مناف لمبادئ الديمقراطية ، فالجبهة الإسلامية للإنقاذ* تعتبر من أكبر المنتقدين للإدارة الأمريكية خاصة بعد غزو العراق من خلال التحالف الدولي ، وهو ما اعتبره أنصار الجبهة الإسلامية و الشارع الجزائري عموما ضربة موجة ضد الإسلام و المسلمين ، ما ولد عموما شعورا عدائيا اتجاه الولايات المتحدة¹ و هو السبب الذي جعل الموقف الأمريكي يبتسم بالتأرجح و عدم الثبات.

* هي حركة إسلامية سلفية بالجزائر تنادي إلى ضرورة العودة إلى الإسلام باعتباره السبيل الوحيد للإصلاح و القادر على انقاذ الجزائر مما تعانيه من أزمات داخلية

1- نور الدين حشود "العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992_2004 (مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري- قسنطينة 2005)

فقد حافظت الإدارة الأمريكية على جزء من علاقاتها مع الحكومة الجزائرية ، إلا أنها في نفس الوقت أبقت على اتصالاتها السرية مع قيادي الجبهة الإسلامية في أمريكا و أوروبا تحسبا لأي طارئ.

أبدت الجزائر على اثر الاضطرابات التي كانت تعيشها -إنكفاء على الداخل ، وتقلص دورها الإقليمي و الدولي بشكل كبير حيث أنها لم تكن مع التحالف الدولي لضرب العراق بل كانت ترفضه.

في هذه الفترة بدأت الأوضاع الأمنية داخل الجزائر بالتدهور ما ادخل البلاد في حالة من العنف بسبب اختيار أنصار الجبهة الإسلامية السلاح للتعبير عن مطالبهم .

أما فيما يخص الولايات المتحدة ، كان الجمهوريون في الحكم و على رأسهم "جورج بوش الأب" ، فقد اعتبروا الجمهوريون أن ظاهرة الإسلام السياسي تشكل خطرا على مصالحهم و أهدافهم مستقبلا ، وهو ما تجسده مقولة المتحدث باسم الخارجية الأمريكية آنذاك "ادوارد جيرجيات" في عام 1992 عندما قال: "إن الولايات المتحدة ليس لها ما تضمه للإسلام كأحد أعظم المعتقدات العالمية ... و ترتاب من الذين يستعملون الدين لتغطية أهدافهم الإرهابية.....إن معركتنا الحقيقية هي ضد الإرهاب و العنف و عدم التسامح"¹. ويظهر التصريح ضمنا ارتياحا كبيرا لتدخل الجيش ، و إقصاء الإسلاميين من السلطة في الجزائر.

بوصول الديمقراطيين للحكم بقيادة الرئيس "بيل كلنتون" و الذين يركزون على موضوعات السياسة الدنيا و الاقتصاد المعولم ، حاولت الإدارة الديمقراطية الاستفادة من كافة الظروف المحتملة ، بما في ذلك إمكانية وصول الإسلاميين للسلطة في الجزائر ، لتفادي التجربة التي حدثت مع إيران بعد نجاح الثورة الإسلامية ، و لهذا تجنبت الإدارة الأمريكية معاداة أي

1-شريف عبد الرحمان ، الرؤية الأمريكية للجزائر من الاقتصادي إلى الأمني " نقلا عن :

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/10article11.5>

طرف من أطراف الصراع في الجزائر ، من خلال تغليب الأبعاد ذات الطبيعة الاقتصادية على الأبعاد الأمنية ، و عدم إدلاء بأي تصريح يمثل تدخلا في الشأن الجزائري الداخلي¹ ، و في هذه الفترة أبدت واشنطن مواقف سياسات متناقضة أحيانا ، فمثلا أبدت مساندتها للنظام الجزائري ، في مواجهته مع عناصر الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، في حين كانت تأوي على أراضيها أحد قياديي الحزب المحظور " أنور هدام" الصادر في حقه حكم بالإعدام في الجزائر ، و في سنة 1994 تتبأ كل من السفير الأمريكي بالجزائر "كازي" و "مجلة النيويورك تايمز" ، بسقوط النظام الجزائري خلال ستة أشهر بالنظر إلى ما وصلت إليها الأمور.²

و خلال سنة 1995 تم إصدار وثيقة روما برعاية المنظمة الكاثوليكية "سانت ايجيديو" من 8 إلى 13 جانفي، وشاركت فيها ثمانية أحزاب سياسية جزائرية وهي :

- ممثل الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان
- جبهة التحرير الوطني
- جبهة القوى الاشتراكية
- الجبهة الإسلامية للإنقاذ
- الحركة من اجل الديمقراطية في الجزائر
- حزب العمال
- حزب النهضة الإسلامية
- حزب أصول الغد

و قد دعمت واشنطن هذه المبادرة التي انتقدت الحل العسكري ، وحملت المؤسسة العسكرية ما يحدث في الجزائر ، ولكنها لم تدن أي طرف بل اكتفت بإظهار أسفها

¹ -نور الدين حشود، مرجع سابق، ص32

حيث صرحت "ديفيد جونسون" الناطق بلسان وزارة الخارجية الأمريكية بأن نتائج مبادرة "سانت ايجيديو" محاولة جادة لإيجاد حل سلمي للزمة الجزائرية¹

- مرحلة التطبيع الجزئي 1995-1998:

مع مجيء "اليامين زروال" أعادت واشنطن العلاقات مع المسؤولين الجزائريين إلا أن هذه الاتصالات فشلت بسبب عدم تحقيق الرئيس الجزائري الإصلاحات المنشودة في نظر الأمريكيين، و اعتبرت الولايات المتحدة ما يحدث في الجزائر، مواجهة بين السلطة قائمة و معارضة مسلحة، وهذا ما دفعها لحظر بيع الأسلحة للجزائر و تقليص تمثيلها الدبلوماسي فيها

و لكن بحلول سنة 1996 بدأت الولايات المتحدة بتعديل سياستها و مواقفها اتجاه الجزائر لأسباب نذكر منها :

- فشل أرضية روما بالنظر لضعف المعارضة و عدم تقبلها داخليا بشكل مطلق

- بداية استهداف المدنيين من طرف الجماعات المسلحة

- الهجوم الإرهابي على برج التجارة العالمي في منتصف التسعينات²

و توصلت واشنطن إلى قناة بصحة المعلومات و التصريحات المقدمة من طرف الحكومة الجزائرية ابتداء من 1996 اعتبرت واشنطن الجزائر بمثابة دولة محورية³، و استقرارها هو مهم للمنطقة ككل، و بالتالي يجب مساعدتها و دعمها، و هذا ما عبر عنه الرئيس "بيل كلينتون" في تقريره السنوي الذي قدمه للكونغرس و المتعلق بالإستراتيجية الأمنية الأمريكية للقرن 21 و جاء فيه: "نحن نهتم بالاستقرار و ازدهار منطقة شمال أفريقيا" ورغم

¹-أحمد مهابة: الجزائر بين مشكلات الداخلية و التدخلات الخارجية "السياسة الدولية"، ع 128، أبريل 1997/ص138

²- خالد عمر بن قفة، "التطويق الفرنسي و الفقر الأمريكي سمات المرحلة الحالية في التعامل الدولي مع دول المغرب العربي" من الموقع

www.albayan.co.ae/albayan/2000/07/&?sya/40/HTM

³- خالد عمر بن قفة، المكان نفسه

كل ذلك فان الجزائر صنفت من طرف الإدارة الأمريكية في هذه الفترة ضمن فئة الدول الفاشلة* و أدرج اسمها ضمن « travel warning »

و هي الدول التي يحذر من السفر إليها¹ و في سنة 1997 و تحديدا خلال شهر مارس قام مساعد كاتب الدولة المكلف بالشرق الأوسط "مارتن أنديك" بزيارة للجزائر وصرح لبلاده لا تخفي رغبتها في الحضور بالجزائر بشكل قوي خاصة بعد جهود الإصلاح التي قام بها "زروال" و هو الدليل التام على نقطة تحول في السياسة الأمريكية اتجاه الجزائر كما صرح السفير الأمريكي بالجزائر "رونالد نيومان" في سبتمبر 1997 بان بلاده تدعم جهود الإصلاح التي يقوم بها الرئيس ، و أكدت الإدارة الأمريكية أن النظام الجزائري بريء من التهم الموجهة إليه حول ما حدث من مجازر ، و اعتبرت واشنطن بان الجزائر مرت بمرحلة انتقالية صعبة في مواجهة الإرهاب دون أن تلقى السند الدولي².

- مرحلة التنسيق من 1999-2000:

في 25 جويلية 1999 و على هامش جنازة الملك الحسن الثاني في الرباط حصل لقاء وجيز غير مبرمج بين الرئيس بوتفليقة* و الرئيس "بيل كلنتون" حيث حفظ هذا الأخير انطبعا ايجابيا عن الرئيس الجزائري.

وقد عاد "مارتن أنديك" كاتب الدولة المكلف بالشرق الأوسط بالجزائر في سنة 1999 حاملا رسالة من الرئيس "بيل كلنتون" إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، ورافقه في هذه الزيارة "رونالد نيومان" مساعد وزير الدولة المكلف بملف الصحراء الغربية ، حيث شدد

*-هي دول ذات حكومة مركزية ضعيفة او غير فعالة حتى انها لا تملك الا القليل من السيطرة على جزء كبير من اراضيها.

¹-نور الدين حشود، مرجع سابق، ص، 35

²-خير الدين العايب "الجزائر دور محوري في النظام المتوسطي ، من الموقع

www.azzahan.com/azzaman/articles/2002/01/01-18/099456,HTM

*-الرئيس العاشر لجمهورية الجزائرية منذ 1999 ، صاحب مبادرة المصالحة الوطنية التي اخرجت الجزائر من محنتها الداخلية

مارتن أندريك" على ضرورة العمل على إتمام وحدة المغرب العربي ، و دعا إلى تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة و دول المنطقة و الجزائر تحديدا ، وفق مصالح الطرفين .

و لقد بدا التنسيق السياسي بين البلدين يتكاثف خصوصا بعد توقيع اتفاق السلام

بين أريتيريا و إثيوبيا في الجزائر و بمساهمة أمريكية في ديسمبر 2000 و بحضور كاتبة الدولة للخارجية "مادلين أولبرايت" ، و أثناء التوقيع على هذا الاتفاق طلبت كاتبة الدولة للخارجية رسميا من الجزائر لعب دور في تسوية النزاع القائم في الشرق الأوسط بين الفلسطينيين و الإسرائيليين¹ ، وهذا يمثل في حد ذاته اعترافا أمريكيا بالدور الدبلوماسي النشط للجزائر ، و الذي يمكن الوثوق به ، خاصة و أن واشنطن تترك ذلك جيدا من خلال تاريخ الدبلوماسية بين البلدين ، و تدخل الدبلوماسية الجزائرية في قضية الرهائن الأمريكيين في طهران .

وبفوز الجمهوريين بقيادة "جورج والكر بوش" ، استمرت الإدارة الجمهورية ** على نفس السياسة التي انتهجتها إدارة بيل كلينتون*** حيث اهتمت بالدعوة لتحرير الاقتصاد و التعددية السياسية و دعم المؤسسات النيابية و حكم القانون ، و احترام حقوق الإنسان ، و الالتزام بعدم إبداء أي مبادرة في ما يخص الوضع الجزائري و ذلك لسببين :

-ضمان أن تكون الولايات المتحدة أقل المتضررين مما يجري في الجزائر

¹ -نور الدين حشود ، مرجع سابق ، ص 36

*-رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الثالث و الاربعون و ذلك من جانفي 2001 الى جانفي 2009 ، كان حاكما لولاية تكساس قبل توليه رئاسة الدولة و ذلك من 1995 الى 2000

** - تنتمي الى احد الحزبين السياسيين في أمريكا متمثل في الحزب الجمهوري الذي يترأسه "ميكيل ستيل" وهو اول رئيس للحزب الجمهوري من اصل افريقي

*** - تنتمي إلى الحزب الديمقراطي الذي يعنبر اقدم الاحزاب السياسية المعاصرة ، الذي تأسس عام 1972، على يد "توماس جيفرسون"

-استفادة الولايات المتحدة من عملية التحول الديمقراطي الذي تشهده الجزائر منذ بداية التسعينات.¹

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي

سوف نتناول في هذا المطلب العلاقات الاقتصادية الجزائرية - الأمريكية من خلال مايلي:

- السياسة الاقتصادية الأمريكية في الجزائر

لقد حرصت الولايات المتحدة على ترقية العلاقات الاقتصادية و التجارية مع الجزائر إقامة غرفة تجارية أمريكية جزائرية في نيويورك 16 جوان 1991 من أجل رفع الحواجز بين البلدين ، و لجلب العديد من الشركات الأمريكية للاستثمار في الجزائر و الاطلاع على مختلف الإصلاحات الهيكلية و الأنظمة القانونية المعمول بها من قبل الحكومة الجزائرية كما تم أيضا إنشاء غرفة تجارية جزائرية - أمريكية في الجزائر 2001 بعد زيارة الرئيس الجزائري إلى واشنطن حيث تسعى العديد من الشركات الأمريكية العامة الانضمام إليها.²

أما فيما يتعلق بالمبادئ التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر فحسب الأرقام المقدمة من المكتب الإحصائي الأمريكي فإننا نسجل الملاحظات التالية:

جدول رقم 01: يبين صادرات و واردات الولايات المتحدة الأمريكية من و إلى الجزائر (1990-2000):

¹ شريف عبد الرحمان، مرجع سابق

² منصف شريف عادل، "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، (رسالة ماستر ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الجبالي بونعامة خميس مليانة ، 2015)ص، 92

السنوات	صادرات الو.م.أ من الجزائر	واردات الو.م.أ من الجزائر	الميزان التجاري
1990	951,5	2,625,5	1,674,0 -
1991	726,6	2,102,6	1,378,0 -
1992	688,0	1,586,1	898,1 -
1993	938,0	1,583,0	645,0 -
1994	1.191,5	1,526,9	335,4 -
1995	774,1	1,749,5	975,4 -
1996	635,3	2,125,7	1,490,4 -
1997	691,6	2,439,5	1,747,9 -
1998	651,5	1,638,1	986,6 -
1999	458,8	1,824,2	1,365,4 -
2000	861,8	2,724,2	1,862,4 -

المصدر: عبد الرحمان شريف، المبادلات التجارية الأمريكية الجزائرية (1990،2000) ، من الموقع الالكتروني التالي:

[Htp://www.census.gov/koreign-trade/statistics/press.release](http://www.census.gov/koreign-trade/statistics/press.release)

نلاحظ ارتفاع الصادرات الأمريكية من الجزائر حيث بلغت أعلى قيمة لها في سنة 2000 بمليارين و سبعة مئة و أربعة و عشرين دولار أمريكي ، و تسبب ارتفاع هذه القيمة بالمقارنة

مع غيرها إلى تحسين الأوضاع الداخلية في الجزائر بعد انتخاب الرئيس بوتفليقة و الذي أبدى رغبة في الانفتاح على الخارج و السعي لترقية التعاون مع العديد من الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، التي رحبت بانتخابه و هو ما ترجمه التحسن الطفيف في الصادرات الأمريكية للجزائر و التي بلغت قيمة ثمان مائة و واحد و ستين مليون¹.

- المبادرات الأمريكية المتعددة الأطراف في المجال الاقتصادي:

تقدمت الإدارة الأمريكية بالعديد من المشاريع الاقتصادية الصادقة إلى إحداث تقارب اقتصادي بينها و بين دول المغرب العربي من خلال طرحها "مبادرة إيزنسات" التي حملت اسم وزير الدولة للشؤون الخارجية، و جهت هذه المبادرة في المرحلة الأولى : تونس ، المغرب ، الجزائر و ليبيا و موريتانيا استبعدتا منها بسبب الحصار المفروض على ليبيا بتهمة التسبب في قضية لوكاربي أما موريتانيا فلم ترد أي تصريحات عنها من طرف المسؤولين الأمريكيين² و تلخصت أهداف مبادرة إيزنسات في:

- فرض فضاء للحوار بين أمريكا و الدول المغاربية حول السياسة الاقتصادية
- تحقيق الاندماج المغاربي
- إرساء تعاون إقتصادي يقوم على التبادل الحر
- إسناد دور أساسي الخاص في إطار اقتصاد السوق
- إجراء إصلاحات ضرورية للنهوض بالقطاع الخاص³

أما فيما يخص الأهداف السرية للمبادرة فقد شملت النقاط التالية:

- ازدياد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة ذات النفوذ الفرنسي -الأوروبي التقليدي

1- عبد الرحمان شريف، المبادلات التجارية الأمريكية الجزائرية (2000، 1990) ، من الموقع الإلكتروني التالي:

- [Http://www.census.gov/koreign-trade/statistics/press.release](http://www.census.gov/koreign-trade/statistics/press.release)

2- منصف شريف عادل، مرجع سابق، ص 94

2- سعيد الاوندي ، الشرق الاوسط ، ط1 (مصر : نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع ، 2005) ، ص 145

- تطويق و حصر الأطر و الآليات التي طرحتها الشراكة الأورو-متوسطية و التي جاءت خارج الرعاية الأمريكية رغم كون إسرائيل ضمنها.
- إن هذه المنطقة تمثل سوقا كبيرة و معبرة نحو الدول الإفريقية الأخرى و مجالا واسعا للاستثمارات التجارية الأمريكية، و يمكن أن تشكل منطقة تعويضية في حالة وجود انتكاسات في مناطق أخرى حيوية.
- الدلالة الأكثر و الأكبر على هذه المبادرة كونها جزء من الهجوم الدبلوماسي الأمريكي بقوة على القارة الإفريقية كأساس إستراتيجي و اقتصادي¹ ، و تستلزم المبادرة مجموعة من الشروط هي :

- تسريع الإصلاح الهيكلي في الدول المغاربية
- دعم الحوار في أعلى المستويات في موضوع السياسة الاقتصادية
- تعزيز وجود دور كبير للقطاع الخاص لكونه الوحيد القادر على خلق الثروة
- رفع الحواجز الجمركية ما بين الدول المغاربية التي تعرقل التجارة و الاستثمار بالإضافة إلى تسهيل شروط التعاون الاقتصادي²

و لتطبيق المبادرة نظمت الإدارة الأمريكية اجتماعا وزاريا ضم وزراء المالية و الاقتصاد للدول الأعضاء الثلاث الجزائر ، المغرب ، تونس تحت إشراف تنمية التجارة التي تساهم إلى جانب عدد من الهيئات الأمريكية (كهيئة دافوس) في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط عام 1998 بعدما مهدت لهذا اللقاء من خلال أول اجتماع ضم سفراء الجزائر و المغرب و تونس بالولايات المتحدة الأمريكية ، و إلى جانب دبلوماسية الاجتماعات فان الإدارة

1-منصف شريف عادل، مرجع سابق، ص95

2-عليلي موبى "السياسة الامريكية في منطقة شمال افريقيا بعد الحرب الباردة" (مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات

الدولية ، جامعة الجزائر دس) ص181

الأمريكية عملت على مساعدة دول المغرب العربي على التعرف المنطقة قصد جلب المستثمرين الأمريكيين و تشجيع المبادلات البينية ، و كذا المبادلات مع الولايات المتحدة الأمريكية تمهيدا لإقحام الأسواق الكبيرة¹.

و في هذا الإطار عقد ندوة بمقر هيئة ضمان الاستثمار لما وراء البحار في 18 مارس 2000 بمشاركة ممثلين عن الغرفة التجارية الأمريكية العربية ووزراء المالية و الاقتصاد لكل من الجزائر ، المغرب ، تونس بالإضافة لمؤسسات أخرى تعنى بالدراسات الخاصة في المجال السياسي ، كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية مع الوكالة الخاصة بالاستثمارات على تشجيع الاستثمارات في هذه البلدان خاصة في مجالي البترول و الغاز ، وعموما فقد واجهت المبادرة عدة عراقيل التي ساهمت في تعطيل المبادرة ، ففي 30 أبريل 1999 وجه "ايزنستات ستيوارت" * عدة انتقادات للدول المغاربية في لقاء حول المالية في المغرب العربي بواشنطن حيث أشار إلى محدودية إصلاحات الشركات و المؤسسات التي تحقق الاستقرار في الاقتصاد الكلي الذي يعني أن الدول المغاربية لم تقم بالإصلاحات التي تضمن حرية الشركات و المؤسسات و كذا إهمال دور القطاع الخاص في تحديد السياسة الاقتصادية².

دوافع التقارب الجزائري-الأمريكي المجال الاقتصادي:

إن الأسباب التي تدفع الجزائر للتعاون مع الولايات المتحدة في المجال الاقتصادي يمكن إجمالها في مايلي:

- كون الولايات المتحدة تمثل القوة الاقتصادية الأولى في العالم، و المنتج الأول للسلع و الخدمات في العالم

1- نفس المرجع، ص 299

*- هو نائب وزير الخزانة الأمريكي في إدارة كلينتون

2- منصف شريف عادل، مرجع سابق، ص 96

- تمتلك الولايات المتحدة أكبر نصيب في البنك العالمي و صندوق النقد الدولي

- المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة للدول النامية ، تكون عالية و متقاربة من طرف الهيئتين العالميتين ، و على سبيل المثال سنة 1975 بلغت المساعدات الاقتصادية من طرف الهيئتين 3,8 مليار دولار و المساعدات المقدمة من طرف الولايات المتحدة 4,2 مليار دولار ، أما سنة 1989 مساعدة الهيئتين معا بلغت 11 مليار دولار في حين 9,7 مليار دولار¹.

وعن الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة إلى التقارب اقتصاديا مع الجزائر تتلخص في ما يلي:

- ضمان تدفق البترول و الغاز الطبيعي للولايات المتحدة و حلفائها ، بأثمان معقولة لأن احتياطات النفط في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط قدرت بنحو 70% من إجمالي الاحتياطات العالمية ، و تعتمد الولايات المتحدة على 50% من نفط الخارج بالإضافة إلى كون الجزائر تعتبر المصدر الثالث للغاز الطبيعي الممتع في العالم

- تعتبر السوق الجزائرية سوق واعدة تضم 30 مليون مستهلك ، وإذا ما تم النظر لها في إطار المغرب العربي فإنه يبدو وأكبر، وتمثل الجزائر أرضية خصبة لجلب الاستثمارات²

- الاستثمارات الأمريكية بالجزائر:

في ماي 1998 أجرت "سونالغاز" محادثات مع us stell .maralton powers في إطار التعاون في مجال تطوير المحطات الكهربائية³ و قد بلغت الاستثمارات الأمريكية في الجزائر في نفس السنة أكثر من 4 مليار دولار منها 2,156 مليار في مجال النفط⁴ و بقي الاستثمار الأمريكي يتراوح خلال فترة 1998_2002 بين 4 و 4,5 مليار دولار ليبلغ خلال 2003-2004 أكثر من 5 مليار دولار ، وبهذا فقد جاءت الجزائر في المرتبة الثالثة عربيا

1-رامزي كلارك وآخرون، الامبراطورية الأمريكية الجزء الأول، ط1 (القاهرة ، مكتبة الشروق ، 2001)، ص273

2-حنان دويران، الولايات المتحدة و المؤسسات المالية الدولية، السياسة الدولية ، ع 127، جانفي 1997، ص 121

3-نور الدين حشود ، مرجع سابق، ص، 61

4-رامزي كلارك ، ناعوم تشومسكي و آخرون مرجع سابق، ص 282

في استقبال الاستثمارات الأمريكية بعد كل من السعودية ومصر ، وقد مثل الاستثمار الأمريكي لوحده ثلث الاستثمار الأجنبي في الجزائر سنة 2002 ، ما جعلها في المرتبة الأولى عربيا في استقبال الاستثمار الأجنبي و قد قام رئيس (EXIM BANK) بزيارة للجزائر في ديسمبر 1999 و يقوم هذا البنك بضمان الاستثمارات الأمريكية بالخارج ، وقد قيم درجة مخاطرة السوق الجزائرية ضمن الفئة الرابعة خلال 2001 بدل الخامسة قبل ذلك ، كما قدر حجم مبادلاته مع الجزائر بـ 1,6 مليار دولار وهو الأكبر في شمال إفريقيا¹

المطلب الثالث: البعد العسكري

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز العلاقات العسكرية مع الجزائر حيث قدمت لها مساعدة عسكرية بقيمة 2500 دولار ، و التي ارتفعت إلى 100000 دولار أمريكي في الفترة بين 1997-1998 كما قامت بالإشراف على تكوين العديد من الضباط الجزائريين عام 1986 ، بالإضافة إلى القيام بالجزائر بشراء 17 طائرة 130 من الولايات المتحدة الأمريكية لتجديد سلاح الجيش².

و عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز التقارب العسكري مع الجزائر من خلال إبرام العديد من العقود و الصفقات في مجال الأسلحة التي بلغت 2,2 مليار دولار سنة 1991 ، فقد قامت الجزائر بشراء طائرات ذات أجهزة دفاعية مخصصة للنقل من صنع أمريكي (GULF STREAM) كما اختارت الجزائر الشركة الأمريكية "تورثورت غورمان" على حساب الشركة الفرنسية "تومسون" لتطوير أجهزة الدفاع الجوي ، كما حدثت مناورات عسكرية مشتركة للتدخل السريع في البحر المتوسط بين وحدات التدخل السريع في البحر المتوسط بين وحدات الأسطول الأمريكي السادس* و البحرية الجزائرية في 4 أكتوبر 1998 على

1-نور الدين حشود /مرجع سابق،ص 161

2عبد النور بن عنتر، الأزمة الراهنة و الأمن القومي الجزائري ، الجزائر : المكتبة العصرية للطبع و النشر و التوزيع ، 2005 ، ص 67

* هو اسطول تابع للسلاح البحري الأمريكي ، توجد قاعدته في المياه الإقليمية الإيطالية مهمته ضمان الأمن و الاستقرار في أوروبا و إفريقيا و البحر المتوسط و قناة السويس

بعد 25 ميلا بحر شمال سيدي فرج حيث بلغ عدد الجنود الجزائريين الذين شاركوا في التدريبات 433 جندي ، اطلعت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية على قدرات البحرية الجزائرية التي مازالت بحاجة إلى تدعيم و تدريب.

عموما تعد هذه المناورة الأولى من نوعها في تاريخ الجزائر مع وحدات الأسطول الأمريكي و التي كانت تهدف إلى إجراء تدريبات في مجال الإنقاذ و البحث في البحار و ذلك للمعاهدات الدولية لحماية الحياة البشرية في البحار¹ * وقد أثرت أيضا قضية المفاعل النووي الجزائري بعين وسارة و الذي تم بناؤه بمساعدة صينية و في 27 مارس 1996 استغلت الولايات المتحدة الأزمة المالية في الجزائر ، واقترحت إعادة جدولة مليار دولار من الديون الجزائرية مقابل توقيع الجزائر على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وقد صنفت واشنطن الجزائر ضمن دول الفئة الثالثة و التي يحضر بيعها أجهزة الإعلام الآلي المتطورة التي يمكن استخدامها في الأغراض العسكرية².

أما فيما يخص الزيارات المتبادلة بين البلدين في إطار العلاقات الأمنية بين البلدين سنة 1998 حدث مهم جدا، ويعود ذلك للزيارة التي قام بها الأميرال جوزيف لوباز قائد القوات البحرية الأمريكية في أوروبا- للجزائر في 10 أوت 1988 بدعوة من الفريق " محمد العماري" قائد الأركان الجيش الجزائري - والتي مثلت نقلة نوعية في التعاطي مع العلاقات الأمنية بين البلدين . تلتها الكثير من الزيارات ، فخلال نفس السنة و تحديدا يوم 03 أكتوبر 1998 تم إجراء تمرين بياني مشترك للبحث و الاتقاد بين القوات البحرية الجزائرية و نظرية الأمريكية و قد سمي هذا التمرين "ماركس ميد 98" ، و الذي ساهم في تبادل الخبرات ووجهات النظر بين الجانبين و في أبريل 2000 زار الجزائر الأميرال " شارل ستيفسون تاناب"- القائد الأعلى للقوات الأمريكية بأوروبا- حيث أجرى خلال هذه الزيارة محادثات مع

¹منصف شريف عادل، مرجع سابق، ص 92

* اتفاق مكتوب بين الأشخاص القانون الدولي بقصر حماية الحياة البشرية في البحار

²نور الدين حشود، مرجع سابق، ص 42

الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تمحورت حول ضرورة وضع برنامج عسكري مشترك و دائم بين الجزائر و بلاده لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الدولية¹.

و في الفترة الممتدة من 06 إلى 09 ماي 2000 تم إجراء مناورة بحرية مشتركة بين المدمرة الأمريكية "أرتز و راد فورد" التابعة للأسطول السادس و قوات البحرية الجزائرية ، ساهمت في اطلاع هذه الأخيرة على احدث التقنيات على متن المدمرة الأمريكية و الاستفادة مما تقدمه التكنولوجيا على هذا المجال².

وبعد شهرين وفي أواخر جويلية 2000 حل بالجزائر اللواء راندول شموت " _ مدير العمليات للسلح الجوي الأمريكي بأوروبا - المناقشة واقع و مستقبل العلاقات بين البلدين و أهم العراقيل التي تعترضها³ و في يوم 05 أوت 2000 رست بميناء الجزائر السفينة الأمريكية "يو-أس-أس قراسب" في زيارة عمل استغرقت 10 أيام في إطار توطيد صلات الصداقة و التعاون بين البحريتين ، و تم خلال هذه الزيارة تبادل الخبرات حول الإنقاذ و الصيانة تحت الماء و تقديم المساعدة للبواخر في الحالات الاستثنائية ، وهو ما يعبر عن تزايد وتيرة التقارب بين الجيشين⁴.

إن علاقة الحلف الأطلسي * مع الجزائر بدأت تتطور و تتغير اتجاه الجيش الجزائري منذ 2001 تاريخ بداية برنامج الحوار المتوسطي الذي رسم برنامجا متكاملًا بين الجزائر و الناتو باعتباره أول إطار رسمي للتعاون و الشراكة بين الجانبين⁵.

¹ المرجع نفسه، ص، ص 42-43.

² مجلة الجيش العدد 461، ديسمبر 2000، ص13

³ نفس المرجع

⁴ مجلة الجيش العدد 446، سبتمبر 2000، ص2

لقد تأسس عام 1949 و مقره بروكسل وهو موكل بحماية أمن أوروبا العربية باعتباره منظمة دفاع جماعية يرى في الهجوم العسكري على إحدى دويه الأعضاء هجوما على الدول كلها

⁴ أمحمد برقوق : الإشكالية الجديدة للأمن المتوسط ، نقلا عن www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3044htm

وهنا يجب الإشارة إلى فكرة إنشاء مشروع للتعاون غرب المتوسط والذي أطلق عليه منتدى حوار 5+5 ، حيث تعود فكرة قائمة بدت واعدة في فترة الحماس لاتحاد المغرب العربي إلا أنها إنتكست بعد قرار تجميده¹ ليعود إحياء المشروع من جديد في إجتماع وزاري المنعقد بروما يوم 10 أكتوبر سنة 1990 و الذي صدر عنه إعلان روما التأسيسي ، حيث ضمت مبادرة 5+5 عشرة دول أطراف منها خمس دول مغاربية التي تمثل الضفة الجنوبية لغرب المتوسط و هي : تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريطانيا و ليبيا ، و خمس دول أوروبية تمثل الضفة الشمالية لغرب المتوسط و هي: إسبانيا ، فرنسا، البرتغال . ايطاليا ، مالطا، و لقد عرف مسار التعاون في منطقة غرب المتوسط المعروف بمنتدى 5+5 مراحل عدة منذ نشأته أهمها مايلي:

- إعلان برشلونة : تمحورت أشغاله حول وسائل تنظيم الجوار 5+5 من جهة و مسألة تمويل نشاطاته من جهة أخرى و الذي شدد فيه الوزراء على ضرورة أن يشمل حوارهم المجالات الاجتماعية و الثقافية.

- إعلان طرابلس : شدد الوزراء سياسيا على أن مسألة الأمن في المتوسط مهمة جماعية و جددوا تأكيدهم للتوجهات التي اعتمدها في ندوة برشلونة من خلال التركيز على مسائل السلام و الاستقرار و التنمية في المنطقة² ولقد شمل برنامج الحوار المتوسطي باعتباره تجربة شملت أكثر من 700 نشاط عسكري و معلوماتي : مناورات مشتركة خلية دائمة لتبادل المعلومات العسكرية و الأمنية و تكوين و تأهيل الضباط الجزائريين في المدرسة العسكرية للحلف بروما و في قواعد عسكرية تابعة للحلف في أوروبا و أمريكا فحسب المفوض العام للحلف السيد"بيرونبرو كلوديو"الذي صرح قائلا: " أن الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الجزائر و الناتو هي الآن قيد التفعيل والمراجعة و أن المفاوضات الحالية بين

¹-ولد أباه، الاتحاد المتوسطي : الطموح و الإمكان الشرق الأوسط(ع 10790 ت: 13.6,2008)ص 14،

²-رتيبة برد، الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5 (مذكرة ماجيستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر

الجانبين تسعى إلى الاستفادة من الخبرة الجزائرية على ميدان مكافحة الإرهاب و الجريمة....." التجربة الجزائرية مع الناتو جاءت بعد التغيير الاستراتيجي في عمل القاعدة وأهدافها المعلنة و السرية بسبب إعلان الجماعة السلفية للدعوة و القتال الجزائرية ولأنها للقاعدة و تحولها لحركة تسعى إلى إقامة دولة الخلافة في المغرب الإسلامي¹.

يمكن اعتبار اتفاقية التعاون العسكري و الأمني بصيغتها الجديدة بين الناتو و الجزائر جاءت لمجابهة القاعدة في البحر المتوسط و في الصحراء الكبرى و في الجزائر ذاتها إنها فعلا الحرب بين القاعدة و الناتو ما يستلزم على الطرفين (الناتو-الجزائر) تعزيز التعاون للتصدي للعدو المشترك(الإرهاب).

إن من أبرز معوقات التعاون الأمني بين الناتو و الجزائر شكوك الناتو في علاقات الجزائر مع بعض الدول المصنفة في خانة الدول المارقة* مثل : إيران، كوريا الشمالية².

أما ما يخص الحوار الجزائري - الأطلسي (الناتو) بعد التطورات التي حصلت أواخر عشرية التسعينات على الصعيد الأمني الداخلي- بالرغم من بقاء بعض الجيوب الإرهابية داخل إقليمها- سعت الجزائر إلى استعادة مكانتها الدولية و لإعادة ذلك انخرطت الجزائر في الحوار المتوسطي لمنظمة حلف الشمال الأطلسي في مارس 2000 ، بعدما أصبحت تقيم سياستها الخارجية على نهج أكثر براغماتية وواقعية منذ العهدة الأولى للرئيس بوتفليقة ، بالإضافة لمراجعتها لمفهومها للأمن و الدفاع الوطنين الذي كيف مع التهديدات الجديدة بالأخص(الإرهاب ، الجريمة المنظمة و الهجرة السرية) فكل هذه التهديدات لا يمكن حلها قطريا لأنها ظواهر عابرة للحدود و لا يمكن معالجتها بشكل فعال إلا إقليميا ، ومن هنا كان الرهان الجزائري على الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي سبقتة اتصالات رسمية سرية

1- عبد الرحمان مكاوي: "حقيقة العلاقات بين الجزائر و الناتو"، نقلا عن: www.magraress.com/hedpress/7243

*هي الدول التي تخالف بانتظام الاعتراف و الأنظمة الدولية و عي الدول العدائية التي تمثل تهديدا للسلام العالمي و هي ذات أنظمة رجعية و لا تحترم قواعد المجتمع ادولي: مثل: إيران،العراق ، ليبيا ، كوريا الشمالية

2-المكان نفسه

أجريت بين مسؤولين ساميين و خبراء عسكريين من الطرفين عام 1999 ، كما سبقته دعوة الجزائر للمشاركة في ندوة أطلسية -متوسطية بلشبونة في سبتمبر من السنة نفسها خصصت لمعالجة "التحديات البحرية" و في المرة الأولى التي تشارك فيها الجزائر في اجتماع أطلسي ، وقد خضع انخراط الجزائر في الحوار المتوسطي للحلف إلى ثلاث مبادئ على علاقة بالعقيدة الأمنية للبلاد في اجتماع المتوسط ، عدم قابليته للتجزئة و الارتكاز على التشاور و الحوار كأدوات لتقريب الشعوب ، كما أكده الرئيس بوتفليقة حين اعتبر أن " الانخراط في الحوار المتوسطي للحلف ينبع من قناعة بأنه وحده التشاور و التعاون قادران على التقريب بين الدول و ضمان الاستقرار و السلم الإقليماني"¹.

وحددت مجالات التعاون في إطار حوار الجزائر مع الحلف منذ

سنة 1997 في :

التعاون العسكري مشاركة ممثلين عن دول الحوار في تریصات في مدارس الحلف العسكرية و في مراقبة تمارين عسكرية أطلسية أو المشاركة فيها ، و يأتي التركيز على الجانب العسكري (85% من النشاطات العسكرية) في التعاون نظرا لطبيعة الحلف و سعيه الصريح لبناء الثقة العملية بين دول ضفتي المتوسط عن طريق الحوار السياسي و إقامة اتصالات و تبادلات عسكرية بين الطرفين (بين قيادات أركان جيوش الدول الحليفة و الغير حليفة المعنية بالحوار من خلال تكوين الإطارات العسكرية لدول الجنوب في الحلف و إقامة مناورات مشتركة تهدف لإيجاد توافق عمليتي بين جيوش دول الجوار و قوات الحلف²)، و لقد تم التركيز أكثر على بعد التكوين العسكري منذ الاجتماع الوزاري للحلف بـ"أيسلندا" عام

1-حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري" رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسي، كلية الحقوق و العلوم السياسي، جامعة

باتنة، (2011) ص 166

²المرجع نفسه، ص، ص ، 166، 167

2001 إذ منذ أقر المجتمعون على ضرورة التعاون و التشاور بين دول الحوار بغية تحسين أهلية الجيوش¹.

إن التقارب العسكري بين الطرفين ، برز من خلال زيارة الأدميرال "جيامبا لودي باولا" في مارس 2010 إلى الجزائر و إجراؤه محادثات مع عبد المالك قنايزية (الوزير الجزائري المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني) و تعتبر هذه الزيادة الثانية في ظرف ثلاث سنوات لرئيس أعلى بنية عسكرية في الحلف بعد تلك التي قادت الرئيس السابق للجنة "رايمون هينو" سنة 2007.

ومن بين الخطوات الرسمية للتعاون العملياتي- العسكري مع الحلف في الحوار المتوسطي . التنظيم و المشاركة في عمليات عسكرية مع الحلف سنة 2005 و خصصت (العملية البحرية لحلف الشمال الأطلسي التي انطلقت سنة 2006 و خصصت لتأمين الحركة البحرية في المتوسط ، و مشاركتها من 08-22 أبريل في المناورات البحرية ، و لتي هدفت حسب القيادة العليا للبحرية الجزائرية إلى تشكيل مشترك لوحدات من الأسطول السادس الأمريكي².

1- عبد النور بن عنتر " البعد السياسي للأمن الجزائري ، الجزائر ، أوروبا و الحلف الأطلسي ،د، ط (الجزائر : المكتبة العصرية ، 2005)، ص، ص 167، 170

2- المرجع نفسه، ص، ص 166، 167.

المبحث الثاني: أسباب التحول في العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001

عرفت العلاقات الجزائرية الأمريكية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 نموا متزايدا على كافة الميادين، من خلال بروز المدرك الأمني الأمريكي المتضمن ضرورة الحرب الشاملة على الإرهاب، بالإضافة إلى إعادة الاعتبار للتجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، و هو ما سوف نحاول التطرق إليه في هذا المبحث من خلال عرض الدرك الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر و التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب و القراءة الأمريكية لها و التعاون الأمني الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب .

المطلب الأول: المدرك الأمريكي للإرهاب بعد 11 سبتمبر 2001

حصلت أحداث 11 سبتمبر 2001 حينما وصلت شعبية الرئيس جورج بوش إلى مستويات متدنية جدا بعد مرور سبعة أشهر على بداية عهده ، وقد اثار أداؤه الفاشل في مجالات حساسة مثل الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية و السياسة الخارجية ، وقد أثار ذلك على المستوى الداخلي الرفض ، ليس من معارضييه السياسيين بل أيضا من الأحزاب الأمريكية المعتدلة¹ وهو الشيء الذي يؤكد المفكر " فرانسيس فوكوياما" حيث يرى أن التحول الأبرز الذي انجر عن أحداث 11 سبتمبر هو القطيعة النهائية مع المقاربة الانعزالية التي جمعت بين الاتجاهين الديمقراطي و الجمهوري على اختلافهما في الرؤية و التوجه خلال العقد الأخير ، إذ اتحد الجمهوريين اتجاه رفض التدخل في شؤون العالم بينما اتحد الديمقراطيون اتجاه الحماية الاقتصادية و العزوف عن تمويل سياسة دفاعية حقيقية ، ولقد كشفت تصريحات الرئيس "جورج والكر بوش" في الساعات الأولى التي تلت الحدث المأساوي الاتجاهات الجديدة الإستراتيجية أمريكية المتمحورة حول مكافحة الإرهاب (الحرب ضد الإرهاب) ، وأداة محددة بالضربة الاستباقية.

1- ألبساندرو كاسترو أسبين، امبراطورية الإرهاب : السياسة الأمريكية العابرة للقارات في الأمن و الاقتصاد و مكافحة الإرهاب، ترجمة: رفيقة إبراهيم، ط1 (لبنان ، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 2012)، ص 159

- تعريف الإرهاب في التشريع الأمريكي:

توجد مجموعة من التعاريف حول الإرهاب الموجودة في المنظومة القانونية للولايات المتحدة الأمريكية.

- **تعريف الكونغرس سنة 1977** (الإرهاب الدولي يشمل بغض النظر عن الفاعلين المزعومين).

- **تعريف وكالة الاستخبارات مركزية ، سنة 1980م:** حيث ترى ان الارهاب هو (التهديد الناشئ عن عنف من قبل أفراد أو جماعات).

- **تعريف مكتب التحقيقات الفيدرالي، سنة 1983 م**، يعتبر الارهاب هو (عمل عنيف او عمل يشكل خطرا على الحياة الإنسانية و ينتهك حرمة القوانين الجنائية في اية دولة).

- **تعريف وزارة العدل ، سنة 1884م:** حيث تعرف الجريمة الإرهابية على أنها (سلوك جنائي عنيف يقصد به بوضوح التأثير على سلوك حكومة ما عن طريق الاغتيال أو الخطف).

- **تعريف الجيش الأمريكي ، سنة 1983م:** (الاستعمال أو التهديد بالاستعمال غير مشروع للقوة أو العنف من قبل منظمة ثورية)

- **تعريف وزارة الخارجية 1988م:** ترى أن الإرهاب هو (عنف ذو باعث سياسي يرتكب عن سابق تصور و تصميم ضد أهداف غير حربية من قيل مجموعات وطنية فرعية أو عملاء دولة سريين و يقصد به عادة التأثير على جمهور ما)¹

1- فيصل حسنين ، أسامة سليح، "التعاون الجزائري الأمريكي حول مكافحة الارهاب"، (مذكرة لنيل شهادة ماستر ، جامعة قسنطينة 3، كلية العلوم السياسية، 2013) ص31

-تعريف وزارة الخارجية الأمريكية عام 2002: " هو العنف المتعمد الذي تقوم به جماعات غير حكومية أو عملاء سريين بدافع سياسي ضد أهداف غير مقاتلة و يهدف عادة للتأثير على الجمهور"¹ .

وقد بادر الرئيس "بوش الابن" في إطلاق لفظ الحرب العالمية ضد الإرهاب ، معتبرا إياها أطول و أفسى من أي حرب دخلتها الولايات المتحدة من قبل ، مصرحا في خطابه أمام الكونغرس بتاريخ 20 سبتمبر 2001 "أن حربنا ضد الإرهاب تبدأ بالقاعدة ، ولكنها لا تنتهي عندها ، و لن تنتهي هذه الحرب إلا عندما يتم القبض على كل مجموعة إرهابية دولية بإيقافها ، و تحطيمها ، و منذ ذلك اليوم، فان كل دولة تستمر في احتضان أو دعم الإرهاب ستعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية نظاما معاديا لها"²

كما كشف الخطاب الأمريكي بعد 11 سبتمبر 2001 عن عدة ادراكات و توجهات إستراتيجية أساسية للسياسة الخارجية الأمريكية أهمها أن كل حكومة تدعم شبكة الإرهاب هي العدو الأول للولايات المتحدة ، وهو مساهم في جعل فكرة الحرب على الإرهاب فكرة ناجحة للأمننة الكلية³.

فالإعلان الحرب على الإرهاب باعتباره العدو الجديد و المشترك ، دفع بالرئيس "جورج بوش " إلى القول "يكنم الخطر الأعظم الذي تواجهه أمتنا عند مفترقي الطرق الراديكالية و لقد صرح أعداؤنا بصورة علنية أنهم يسعون لامتلاك أسلحة الدمار الشامل"⁴

1-أمين مشاقبة، سعد الشاكر شلبي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط"مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، ط.1، (الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2012) ص 80

2- السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكاليات الفكرية و الإستراتيجية، د،ط (بيروت: دار العربية للعلوم 2004) ص 79

3 فوزية قاسي: "الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، منطلقا للأمننة في الساحل الأفريقي"(مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، جامعة وهران ، 2013) ص،ص ،63،62

4 السيد ولد أباه، مرجع سابق ص،ص 80 79

ولقد أشار الرئيس "جورج بوش" في مجال تحديد الإستراتيجية الأمريكية للأمن القومي في خطاب 20 سبتمبر 2002 إلى الاتجاهين جديدين بشأن القضية حيث ركز على:

- احتفاظ الولايات المتحدة بحق الدفاع الشرعي و الوقائي ، معتبرا أن أولويات الولايات المتحدة تتمثل في تعطيل و تدمير المنظمات الإرهابية ذات الامتدادات العالمية ، ومهاجمة قياداتها و مراكز التحكم و قيادة المعلومات لديها و دعمها المالي و قنوات تمويلها مما يؤدي إلى شل قدرة الإرهابيين على تخطيط العمليات و تنفيذها.

- دعم الولايات المتحدة للمجتمع الدولي في حال التعرض لأي نوع من التهديد وهنا أشار الرئيس "جورج بوش" إلى آليات تدمير المنظمات الإرهابية من خلال:

- العمل المباشر و المستمر مع استخدام جميع عناصر القوة القومية و الدولية.
- الدفاع عن الولايات المتحدة و الشعب الأمريكي و عن المصالح الأمريكية القومية في الداخل و الخارج عن طريق تحرير مصدر التهديد و تدميره ، مع السعي لكسب تأييد ودعم الأسرة الدولية.
- حرمان الإرهابيين من الرعاية و الدعم و التأييد و المأوى عبر إقناع الدول بضرورة تحمل مسؤولياتها السياسية ، أو إرغامها على الاضطلاع بهذه المسؤولية.

وقد عبر الرئيس "جورج بوش" بأنه يمكن استخلاص أن كل دولة في العالم يجب أن تتبنى موقفا معينا ، إما تكون مع الولايات المتحدة أو مع الإرهابيين ، كما اعتبر أن كل دولة تستمر في إيواء ودعم الإرهاب فهي نظام معادي لهم وعليه فقد جرى تقسيم العالم وفقا للرؤية الأمريكية بما تتناسب و تحقيق مصالحها، واستخدمت مصطلحات مثل: الخير و الشر أو دول محور الشر كورقة ضغط لإقناع العالم بسياستها.

ويمكن تلخيص الاستراتيجية عند ثلاث مرتكزات أساسية وهي:

_ ملاحقة التنظيمات الإرهابية بالوسائل العسكرية المخابرتية و القانونية الملائمة

_ السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل و ملاحقة الأنظمة التي تنتجها، وإسقاطها عند الضرورة (الدول المارقة التي أطلق عليها بوش محور الشر)

_ نشر قيم الديمقراطية في المناطق المحورية منها ، باعتبار هذه القيم داعمة للأمن القومي الأمريكي و غيابها يعتبر مصدر رئيسي للإرهاب و التطرف¹

_ لقد أكدت أحداث 11 سبتمبر أن الموقف المعلن للولايات المتحدة متعدد الأطراف و ماعدا ذلك فان الولايات المتحدة ستتصرف منفردة لإزالة التهديد و يتجسد هذا التوجه في نصوص مشروع القرن الأمريكي الجديد أو ما يعرف the Project for the dew American country و يعد هذا النموذج تطورا لمشروع مماثل أعده أحد مراكز الفكر الرئيسية

(think thanks) الموجودة في واشنطن في 1997 ، و الذي يستهدف توحيد الفكر على المستوى هو تفضيل التحرك العالمي تحت مظلة الإمبراطورية الأمريكية الجديدة أو ما أطلق عليه (pax america) ، وحسب النموذج الأمريكي جوهر الإيديولوجية الجديدة في مجابهة الإرهاب العالمي ، التي تسعى لإقامة تحالفات دولية تتطلق منها الدفاعات الأمريكية لولوج القرن الجديد من خلال اعتماد استراتيجيات عسكرية و اقتصادية لتحقيق هذا الغرض.

لقد كان مشروع القرن الأمريكي الجديد الصناعة الفكرية التي تمثل نواة النموذج الأمريكي الجديد لمحاربة الإرهاب العالمي الذي انتهى باعتماده من الكونغرس الأمريكي كإستراتيجية للأمن القومي الأمريكي².

و تحدد وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي طرق القضاء على المنظمات الإرهابية بما يلي:

¹ السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص 80

² محمد مؤنس مجد الدين، تحديث أجهزة مكافحة الإرهاب و تطوير أساليبها (الرياض، مركز الدراسات و البحوث ، 2006) ص،ص 138،139.

- سيكون التركيز الأول على المنظمات الإرهابية ذات الأفرع الأوروبية ، و الإرهاب الذي ترعاه الدول التي تحاول الوصول على أسلحة الدمار الشامل أو استخدامها.
- دعم الحكومات الأخرى و مدها بأية مساعدة يمكن توفيرها
- إعادة تنظيم المؤسسات الأمنية الحكومية من خلال:
- إدارة أمن داخلي جديد
- قيادة عسكرية موحدة
- إعادة ترتيب أساسي لمكتب التحقيقات الفيدرالي
- التعاون مع المواطنين و القطاع الخاص
- شن حرب الأفكار للانتصار في المعركة ضد الإرهاب الدولي ، فأفضل دفاع هو الهجوم الجيد مع تعزيز أمن الولايات المتحدة الداخلي لحمايتها من الاعتداءات و العمل على ردعها.
- استمرار العمل مع المنظمات الدولية و المنظمات غير الحكومية و الدول الأخرى لتوفير المساعدات الإنسانية و السياسية و الاقتصادية و الأمنية لإعادة بناء أفغانستان كي لا يتعرض مواطنها مرة أخرى لإساءة المعاملة و عدم تهديدها لجيرانها¹.

سعت الإدارة الأمريكية إيجاد آليات لمكافحة الإرهاب على مستوى التعاون الدولي من خلال اشراك المجتمع الدولي عن طريق منظمة الأمم المتحدة * عقب تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001 و التي راح ضحيتها أكثر من ثلاثة آلاف مواطن أمريكي ، أدى بالولايات المتحدة الأمريكية أدى بالولايات المتحدة إصدار سلسلة من القرارات عبر مجلس الأمن الداعمة لحربها على الإرهاب ، ف جاء القرار رقم 1373 الذي صدر في 27 سبتمبر 2001

¹المرجع نفسه ص ، 167

* هي منظمة دولية تم انتشارها في عام 1945 ، و تتكون حثالآن من 193 دولة عضو ، و تسترشد الأمم المتحدة في مهمتها و عملياتها بالأهداف الواردة في ميثاق تأسيسها

و الذي يلزم الدول بتجميد الأموال و الموارد المملوكة لكل من يرتكب عملا إرهابيا أو يحاول ذلك أو يشارك فيه أو يسهله ، و لمن يتبع من أشخاص و كيانات، و يحضر عليها تقديم أي دعم صريح أو ضمني لهؤلاء و يوجب عليها تجريم أعمالهم في قوانينها الوطنية و محاكمتهم بمقتضاها، و يطالبها بالإسراع بتوقيع الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب ، و يطالبها بتبادل المعلومات الأمنية فيما بينها ، و تزويد لجنة مكافحة الإرهاب بالتقرير الدورية عن الإجراءات التنفيذية ذات الصلة في مدة لا تتجاوز ثلاث أشهر من تاريخ صدور القرار¹ و القرار 1377 الصادر في نوفمبر 2001 الذي نص على تقديم المساعدات التقنية و المالية و التنظيمية و التشريعية اللازمة لمختلف دول العالم في حربها على الإرهاب و من ضمنها مساعدتها على إعداد "قوانين نموذجية" (القرار فيه دلالة على مبدأ عدم التدخل في شؤون الداخلية للدول)، و جاء القرار 1390 لسنة 2002 الذي نص إلي توصل لجنة مكافحة الإرهاب إلى تحديث لائحة الأشخاص و التنظيمات دوي الصلة بالإرهاب ، فالقرار ووظف في ملاحقة أعضاء القاعدة و كل من هو مشتبه به باتصاله بالإرهاب أو اتصاله بأي عضو فيها².

المطلب الثاني: التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب:

- تعريف الإرهاب في التشريع الجزائري:

تنص المادة (87) من القانون الجزائري مكرر و المعدل بالأمر رقم 95-11 المؤرخ في 25 فبراير 1995 م تحت عنوان الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية على النحو الآتي: "يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا ، في مفهوم هذا الأمر كل فعل يستهدف امن الدولة و الوحدة الوطنية و السلامة الترابية و استقرار المؤسسات و سيرها العادي عن طريق أي عمل غرضه ما يأتي:

¹شاهير اسماعيل شاهر، مرجع سابق، ص 166

²المكان نفسه

- بث الرعب في أوساط السكان و خلق جو انعدام الأمن من خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الأشخاص أو تعريض كياناتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو المس بممتلكاتهم.
- عرقلة حركة المرور أو جريمة التنقل في الطرق و التجمهر أو الاعتصام في الساحات العمومية.
- الاعتداء على رموز الأمة و الجمهورية و نبش أو تدنيس القبور.
- الاعتداء على وسائل المواصلات و النقل و الملكيات العمومية و الخاصة و الاستحواذ عليها أو احتلالها دون مسوغ قانوني .
- عرقلة عمل السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة و الحريات العامة و سير المؤسسات العمومية أو الاعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتهم أو عرقلة تطبيق القوانين و التنظيمات.
- الاعتداء على المحيط أو إدخال مادة أو تسريبها في الجو او في باطن الأرض أو إلقاءها عليها أو في المياه الإقليمية من شأنها جعل صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية في خطر¹.

شهدت الجزائر تنامي الظاهرة الإرهابية بعد انتخابات 1991 ، حيث انعكس النشاط الإرهابي على وضع الجزائر داخليا مما أدى إلى مواجهات عنيفة بين قوى الأمن و التنظيمات الإسلامية المسلحة التي تألفت من الحركة الإسلامية المسلحة و الجيش الإسلامي للانقاد و الجماعة الإسلامية المسلحة و الجماعة السلفية للدعوة و القتال و دخلت

1- تاج الدين محمد حامد، "مفهوم جريمة الارهاب في المواثيق الدولية و التشريعات العربية (الجلسة الخامسة)، نشر في

2011-06-13 على الرابط التالي: <http://legalaraforum.com/ar/node/211>

التنظيمات في مواجهة ضد الحكومة و الجيش و المدنيين ولاسيما المفكرين و الصحفيين و بذلك انتشر العنف الذي يمكن تقسيمه إلى مرحلتين و هذا حسب أسلوب كل مرحلة ¹ :

- المرحلة الأولى 1993-1996: توجهت التنظيمات المسلحة نحو اغتيال المثقفين من الجامعيين و صحفيين و فنانيين و استهداف المواطنين في الأماكن العمومية بالسيارات المفخخة ، فقدر عدد القتلى حسب إدارة المباحث الجنائية الفيدرالية الأمريكية ف هذه الفترة 20,000 شخص من المسلحين و المواطنين و قوات مكافحة الإرهاب.

- المرحلة الثانية 1997-1998: هي الفترة الأكثر تصعبا للعنف من خلال عمليات القتل الجماعي "مجازر" ابتداء من ديسمبر 1997 إلى بداية 1998 حيث انتقلت المجازر من ضواحي العاصمة إلى القرى و المداشر و إلى منطقة الغرب الجزائري حيث قدر عدد الضحايا خلال عشرة أيام بأكثر من ألف قتيل و من بين هذه المجازر مجازر بني مسوس ، مجازر في رابيس و بن طلحة حيث ذبح أربعمئة شخص خلال ليلة واحدة ².

جدول رقم 02: يوضح قائمة اغتاليات لبعض الشخصيات خلال فترة من 1993 إلى 1994:

14-03-1993	"سحندي" أعلى عضو مؤسس للحركة الوطنية للانقاذ
16-03-1993	"جيلالي اليابس" باحث جامعي
09-08-1993	اغتيال "عبد الحميد بن ميني" اداري في أسبوعية algeriactualite
11-09-1993	اغتيال "عبد الحميد بختاوي" صحافي في بلدية

1-منال بو عنيقة ، أحلام مسيخ، "التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب"، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة حاج لخضر باتنة ، 2010) ص، 34

2-رضا مالك ، الارهاب الاسلامي في الجزائر ، ملتقى دولي حول الارهاب السابقة ، الجزائر 26-27-28 أكتوبر 2002، ص8

اغتيال "الصلاح أحمد" مدير مدرسة الفنون الجميلة	1994-03-05
------------------------------------------------	------------

المصدر : لياس بوكراع ، الجزائر الرب المقدس : ترجمة / خليل أحمد خليل ، ط1 (لبنان : المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر ، دار الفارابي : 2003) ص 27.

جدول رقم 03 : عدد المتفقون ضحايا الإرهاب من 1992 الى 2000

المجموع	مخطوفون	جرحي	قتلى	فئات اجتماعية
5	-	-	5	محامون
45	5	15	25	أطباء
137	-	36	101	معلمون
34	3	8	23	قضاة
110	-	69	41	طلاب
74	3	10	61	صحافيون
13	6	2	7	أساتذة
11	4	2	5	فنانون
4	1	1	2	رجال الأدب
11	-	4	7	موظفون كبار
63	4	7	52	رجال دين

موظفون	682	314	-	996
المجموع	1011	468	24	1503

المصدر: لياس بوكراع ، المرجع السابق ، ص 288

جدول رقم 04: يوضح عدد القتلى و الجرحى من 1993 الى 2000

القتلى	الجرحى	المجموع
744	432	1993
7473	3172	1994
6524	5665	1995
4475	5241	1996
7244	4492	1997
3042	3759	1998
1475	1981	1999
957	1211	2000

المصدر: الخبر 27-10-2002

قامت الجزائر بمحاولات عديدة للخروج من الأزمة ، و كان الخيار المطروح أمام قوى الأمن هو توقيف العمل المسلح باستعمال كل الإمكانيات المتاحة في إطار سياسة مكافحة الإرهاب التي عرفت بـ"الحل الأمني" و تبعت بأساليب بديلة للحل من خلال التفاوض بين الجيش الإسلامي للانقاد و الجيش هذا الاتفاق بين الطرفين يعتبر أرضية لتبني سياسة الوئام المدني ، وسمح بإعطاء حل سياسي للزمة و التي تطورت في 2005 إلى قانون مصالحة¹.

آليات مكافحة الإرهاب:

- الآلية الأمنية و العسكرية : شملت مجموعة من الأساليب تتنوع بين:
- أسلوب الاعتقال
- إنشاء فرق للدفاع الذاتي
- إنشاء مراكز للحرس البلدي
- إنشاء فرق للشرطة القضائية²

أما الإستراتيجية العسكرية في مكافحة الإرهاب فبنيت على مفهوم الحرب التماثلية (الحرب ضد الإرهاب) ، مما استدعى إنشاء هياكل جديدة في الجيش مهمتها الأساسية مكافحة الإرهاب في إطار اللجوء إلى إستراتيجية شاملة لمكافحة الخطر التماثلي ، و شارك الجيش بفعالية في تجسيد الإستراتيجية لاعتماده مقاربة مزدوجة:

على مستوى تكتيكي : الأولى ذات طابع لين (soft) لاستخراج العناصر الإرهابية و الثانية ذات طابع خشن (hard) للقضاء على العناصر المتطرفة و هذا ما مكن الجيش من

1- عبد النور منصور، "سياسة المصالحة في الجزائر و جنوب إفريقيا": مؤشرات للمقارنة "مجلة دراسات إستراتيجية" ع 12، سبتمبر 2010 ، ص، ص 104، 105

2- عمر بيلوم، "التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1992-2015"، (مذكرة ماستر، قسم الدراسات الدولية ، جامعة الجزائر 2015، 3) ص، ص 85، 86

مضاعفة القدرات القتالية و تفكيك شبكات الإمداد الإرهابية¹، حيث تمكن الجيش الجزائري السيطرة على الجماعات المسلحة و اقترافه لانشقاقات داخلية بينها ، فتفككت إلى جماعات صغيرة تتقاتل فيما بينها ، فتفككت إلى جماعات صغيرة تتقاتل فيما بينها أكثر من قتالها ضد الجيش ، كما أبدى الجيش مهارة فائقة سياسيا عندما تمكن من تحييد الجيش الإسلامي للانقاد بقيادة أميره "مدني مرزاق" و عقد اتفاقا سريا معه نتيجته اعلان "مرزاق" هدنة من جانب واحد ووقف إطلاق النار منذ مطلع 1998².

و اتبعت السلطات الجزائرية ساسة بتنسيق بين كل قوات الأمن المشتركة المؤلفة من الجيش و الشرطة و الدرك بالإضافة إلى الميليشيات المدنية المؤلفة من جماعات الدفاع الذاتي و الوطنيين التي تجاوز عددها 200 ألف عنصر سنة 1995 ، كما استخدم الجيش بشكل كثيف جنوده و ضباطه في حرب الكمائن فحقق انتصارات كثيرة أهمها : انتصاره في معركة عين الدفلى سنة 1995³.

و منذ 1993 تشكلت القوات الخاصة لمكافحة الإرهاب بقوة تقدر بـ 15 ألف عضو ليتضاعف العدد إلى 60 ألف عضو سنة 1998 بالإضافة إلى الحرس البلدي بـ 100 ألف فرد سنة 1997 و قوات الدفاع الذاتي بأكثر من 100 ألف عضو⁴.

و تصاعدت عمليات مكافحة الإرهاب من عام 1992 إلى 1998 حيث سجلت في البلدة 1633 عملية مكافحة لـ 1954 عملية إرهابية ، و 510 عملية مكافحة لـ 252 عملية

1-اسماعيل جوهري ، الجيش الوطني الشعبي و الحرب التماثلية، مداخلة ألقنت في ملتقى الاكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة ، مارس 2007 ، على الساعة العاشرة

2-رياض صيداوي،صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر (الحزب، الشعب، الدولة)، ط1 بيروت المؤسسة العربية للدراسات و النشر (2000)ص148

3-اليمين زرتاوي:التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب، د،ط(لندن :مطبوعات أي كتب2014)ص114

4 موقع وزارة الدفاع الوطني / http://www.mdn.dz/site_principal

إرهابية في البويرة ، أما في الغرب شهدت غليزان 304 عملية مكافحة لـ 863 عملية إرهابية أما في الجنوب في الاغواط سجلت 88 عملية مكافحة لـ 38 عملا إرهابيا.

- الآلية التفاوضية:

-سياسة الحوار الوطني: (1992-1996): لقد خلقت الأزمة الأمنية أرقام مخيفة من القتلى و المفقودين و الخسائر الاقتصادية و لإيجاد مخرج للمأساة تعالت نداءات السلم و المصالحة ، ضمن سلسلة مبادرات عبرت عن وعي الطبقة السياسية بخطورة الأزمة¹.

اعتمد النظام الحاكم على وسائل بديلة لحل النزاع و ذلك بتسخير جميع أجهزته ضد الجبهة الإسلامية للانقاد وهذا مدفوع بأسباب عديدة أهمها:

- عزلة النظام بالداخل
- اتخاذ الجماعات الإسلامية و احتدام موجة العنف المسلح
- ضغط المؤسسات المالية و الشركاء الاقتصاديين الأجانب²

انطلق الحوار الوطني على مرحلتين : المرحلة الأولى :نفث صعوبة تجسيده خاصة المواقف المتشددة من بعض الأحزاب³ أما المرحلة الثانية في 13 مارس أدرجت عدد كبير من التشكيلات السياسية في إجراء لقاءات انتهت بوضع مشروع تمهيدي للأرضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية وزع على شركاء السياسيين بما فيهم المنظمات ذات الطابع المدني بتاريخ 21 جوان 1993 انطلقت عملية الحوار الوطني يوم 26 أكتوبر 1993 في لقاءات تمهيدية ليتم الإعلان في 19 ديسمبر 1993 بعد اجتماع المجلس الأعلى للدولة

1-عمر بيلوم , مرجع سابق،ص 58

2-المرجع نفسه،ص 58

3-نوال بلبحري، أزمة الشرعية في الجزائر(1962-2007) ، (رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر، 2007)ص179

بالمجلس الأعلى للأمن عن تاريخ انعقاد ندوة وطنية يومي 25-26 جانفي 1994 ، وأصدرت لجنة الحوار في 25 ديسمبر 1993 المشروع التمهيدي للمرحلة الانتقالية القادمة.

ولقد أكدت أرضية الوفاق الوطني على الأهداف التالية:

- الاسترجاع الحازم للسلم المدني.
- الرجوع في اقرب الظروف الممكنة للمسار الانتخابي في إطار ديمقراطي يسمح بالتعبير الحر عن الاختيارات وفقا لجدول زمني محدد.
- الحفاظ على مكتسبات الندوة الوطنية و تطويرها و تعزيز الوفاق الوطني.

و في 18 أوت 1955 أعلن زروال عن تنظيم انتخابات رئاسية دورها الأول في 16 نوفمبر 1995 تليها دورة ثانية بعد 15 يوم عندما لا يحصل أي مترشح على أغلبية مطلقة في الدور الأول من الاقتراع ، ومن أسباب هذا الموعد الانتخاب فرض مرحلة جديدة و سياق سياسي معين ، حيث ترشح للانتخابات السادة اليمين زروال ، الشيخ محفوظ نحناح(رحمه الله) ، نور الدين بوكروح و السعيد سعدي¹.

عرفت الانتخابات مشاركة شعبية واسعة و فاز المترشح "ليامين زروال" فيها بالأغلبية المطلقة في دورها الأول ، و بعد الانتخابات شرع الرئيس بتحضير لندوة الوفاق الوطني الثانية التي انعقدت بداية عام 1996، حيث تم إجماع موحد حول أرضية الوفاق الثانية على جملة من المبادئ أهمها:

- احترام مبادئ أول نوفمبر
- احترام الدستور و قوانين الجمهورية
- نبذ العنف كوسيلة تعبير أو عمل سياسي

1- عبد الوهاب دربال ، الديمقراطية بين الادعاء و الممارسة (تجربة حركة النهضة)، ط1 (الجزائر : دار قرطبة للنشر و

- تبني التعددية السياسية التي تقتضي تنوع الآراء و تكريس إرادة الأغلبية

ودعا الرئيس "زروال" على آخر أشغال الندوة إلى التنظيمات المسلحة للاستفادة من يد الرحمة¹.

- سياسة الوئام المدني و المصالحة الوطنية(1999الى يومناهذا)إلى تفعيل هذه السياسة في فترة رئاسة بوتفليقة² الذي أكد انه في حال وصوله إلى السلطة سيتبنى مبادرة لإعادة السلم و الوئام المدني تمثلت في سياسة الوئام المدني و المصالحة الوطنية.

- سياسة الوئام المدني : أعاد بوتفليقة تفعيل سياسة الوئام المدني التي حضرت سابقا في عهد الرئيس زروال و عرضت عام 1999 من طرف الرئيس بوتفليقة بشكل قانون الوئام الوطني الذي عرفه بأنه " الصيغة السياسية لاتفاق ستفاوض عليه القادة العليا للجيش و الجيش الإسلامي للانقاد ، وطرحت خطة السلام في إطار استفتاء جرى في 16 سبتمبر 1999 التي استقطبت تأييدا حاشدا من قبل الناخبين (كون الشعب كان يرغب في طي صفحة العنف) حظيت سياسة الوئام المدني بتزكية شعبية من خلال استفتاء يشمل العديد من المواد و ذلك بغية النهوض بالبلاد من حالة اللأمن كإقامة مصالحة وطنية شاملة³.

- سياسة المصالحة: أدت هذه السياسة إلى إعادة إدماج الجزائر في الساحة الدولية من خلال تحقيق الأمن و الاستقرار الداخلي باعتبار أن الاستقرار شرط أولي للتنمية⁴

و الملاحظ أن الدعوة إلى المصالحة تعكس تطور في الوعي السياسي ، و تدعو إلى مسالة الاعتراف بالتعددية ، كما تفرض نمطا من التفكير التفاوضي على جميع الأطراف للمواجهة.

1- عمر بيلوم، مرجع سابق، ص،ص،65،64.

2-امال فاضل،"السلم المدني في الجزائر عبر الة المصالحة الوطنية"، مجلة الدراسات الاستراتيجية، 04ع، ص،ص،24،23.

3-république algérienne démocratique et populaire ,projet de charle pour la pais et la réconciliation national : (Alger : 29septembre2005)p ,8

4-عبد النور منصور، مرجع سابق، ص،ص،107،106.

- الآلية القانونية: و تتمثل في صدور المرسوم التشريعي لمكافحة الإرهاب في 30 سبتمبر 1992 عن المجلس الأعلى للدولة و الذي يصف الفعل الإرهابي بمايلي:
انه كل فعل يستهدف امن الدولة و الوحدة الوطنية و السلامة الترابية و استقرار المؤسسات عن طريق أي عمل غرضه مايلي:

- بث الرعب في أوساط السكان و خلق جو انعدام الأمن من خلال الاعتداء على الأشخاص أو تعريض حياتهم للخطر أو المس بممتلكاتهم.
- عرقلة حركة المرور أو الاعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتهم أو عرقلة تطبيق القوانين و التنظيمات.
- الاعتداء على وسائل المواصلات و التنقل و الملكيات العمومية و الخاصة و الاستحواذ عليها¹.

و في 25 فيفري 1995 صدر عن رئاسة الجمهورية الامر 95/12 و المتضمن تدابير الرحمة (قانون الرحمة) حيث حاولت السلطات إيجاد حلول أكثر مرونة من النصوص العقابية التي تمس الإرهابيين التائبين الذين أوقفوا نشاطهم و سلموا أنفسهم للسلطات تلقائيا يهدف قانون الرحمة إلى:

- تكريس مبدأ ضمان الإنسانية
- تحقيق مصلحة تفوق المصلحة المحتملة من توقيع العقوبة اذ يقر هذا القانون بالأعدار المخففة من العقوبة في حالات خاصة على أساس المنفعة التي يحققها المجتمع تفوق المنفعة المحتملة من العقوبة.

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية امر رقم 03/92 30 سبتمبر 1992 ، يتعلق بمكافحة التخريب و الإرهاب،

- علاج الجانحين : اثبت التجارب العلمية ان وضع المجرمين في المؤسسات العقابية ليس هو الطريق السليم في علاج المجرمين و عليه يجب اتخاذ تدابير ممكن تطبيقها على المجرمين غير الخطرين و التكفل بإصلاحهم و تجنبهم تنفيذ العقوبات السالبة للحرية في السجون مثل تنفيذ الأحكام على شرط تعويض أضرار¹.

كما أصدرت السلطات مشروع قانون رقم 08/99 المؤرخ في 13 جولية 1999 المتعلق باستعادة الوثام المدني حيث خصص المجلس الشعبي الوطني ، لهذا المشروع 09 جلسات للمناقشة العامة ، تدخل خلالها 155 نائبا وصوت عليه 308 بموافقة 288 و الباقي ممتنعون².

وتتمحور نصوص هذا القانون على التدابير الثلاثة الأساسية التالية:

- الاعتداء من المتابعات
- الوضع رهن الإجراء
- تخفيف العقوبات

بالإضافة نجد نصوصا توضح ماهية المعنيين بالاستفادة من هذه التدابير و شروط الاستفادة و الآثار المترتبة عنها.

ان قانون استعادة الوثام الوطني يسير ضمن وظيفتين :

الوظيفة الأولى: إخراج الجزائريين الذين ارتكبوا أخطاء أو الذين وقعوا ضحية مناورات و أخطاء خطيرة.

1- عمر بيلوم ،مرجع سابق،ص، ص74،75

2- عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الأفق،د،ط (الجزائر ،دار الخلدونية للنشر و التوزيع،

الوظيفة الثانية: الانتقال بالشعب من حالة اللأمن الى حالة الأمن ومن حالة للاستقرار إلى حالة الاستقرار.

و أخيرا تم تمرير مشروع الميثاق من اجل السلم و المصالحة بموجب استفتاء شعبي في 29 سبتمبر 1995 و التي تمثلت إجراءاته في:

- إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد الذين سلموا أنفسهم للسلطات اعتبارا من 13 جوان 2000 (تاريخ انقضاء مفعول القانون المتضمن الوئام المدني).
- إبطال المتابعات القضائية في حق جميع الأفراد الذين يكفون عن نشاطهم المسلح و يسلمون ما لديهم من سلاح (لا ينطبق على الأشخاص الذين كانت لديهم يد في المجازر الجماعية أو استعمال المتفجرات أو انتهاك الحرمات).
- إبطال المتابعات في حق الأفراد المطلوبون داخل الوطن و خارجه.
- العفو على الأفراد الموجودون رهن الحبس عقابا على اقترافهم أعمال عنف من غير المجازر الجماعية .
- العفو على الأفراد المحكوم عليهم و الموجودون رهن الحبس عقابيا على اقترافهم نشاطات داعمة للإرهاب.
- إبدال العقوبات والإعفاء عن جزء منها لصالح جميع الأفراد الذين صدرت في حقهم أحكام نهائية أو المطلوبون الذين لا تشملهم إجراءات إبطال المتابعات والإجراءات السابقة¹.
- أما على المستوى الدولي فقد وقعت الجزائر في إطار مكافحة الإرهاب على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب و أشكاله.

1- عمر بيلوم، مرجع سابق، ص، ص 81، 80

الجدول رقم 05: قائمة اتفاقيات مكافحة الإرهاب الدولية التي صادقت عليها الجزائر

الرقم	الاتفاقية أو البروتوكول	تاريخ الإبرام	التصديق	رقم و تاريخ الجريدة الرسمية
1	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة الوطنية	15 نوفمبر 2000	المرسوم الرئاسي رقم 55-02 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فيفري سنة 2002	رقم 9/2000
2	الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل	15 ديسمبر 1999	مرسوم رقم 2000-444 المؤرخ في 27 رمضان عام 1421 الموافق لـ 23 ديسمبر سنة 2000	رقم 1/2001
3	الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب	09 ديسمبر 1999	مرسوم رقم 2000-445 المؤرخ في 27 رمضان عام 1421 الموافق 23 ديسمبر سنة 2000	رقم 1/2001
4	الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن	17 ديسمبر 1979	مرسوم رقم 96-145 المؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1416 الموافق لـ 23 ابريل سنة 1996	رقم 26/1996
5	اتفاقية حول الوقاية من المخالفات المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بالحماية	14 ديسمبر 1973	مرسوم رقم 96-289 المؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1417	رقم 51/1996

	2 سبتمبر 1996		الدولية ، بما فيهم الأعوان الدبلوماسيون وقمعها	
رقم 1995 /44	مرسوم رقم 95-214 المؤرخ في 8 أوت سنة 1995	14 سبتمبر 1963 16 ديسمبر 1970 23 فيفري 1979 24 سبتمبر 1988	أ- اتفاقية بشأن الجرائم و بعض الأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات ب- اتفاقية لقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات ت- اتفاقية لقمع الأفعال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني ث- بروتوكول لقمع أعمال العنف الغير مشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي	6
رقم 2010/68	مرسوم رئاسي 10-270 ممضي في ديسمبر 2010	14 سبتمبر 2005	الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي	7

المصدر : موقع وزارة العدل الجزائرية: <https://arabic.mjustice.dz/?p=synth-coop-ar>

الجدول أعلاه يوضح جملة الاتفاقيات الدولية التي ضاقت عليها الجزائر لمكافحة الإرهاب ، و لعل إقبال الجزائر للمصادقة في كل مرة على هذا النوع من الاتفاقيات سببه ما تعرضت له سابقا و اليوم الدوائر تشجع على محاربة الإرهاب على المستوى الدولي سواء بالمشاركة في الملتقيات أو المساهمة بمقاربتها في الحد من الظاهرة.

المطلب الثالث: القراءة الأمريكية للتجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب:

إن المطلع على وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعامي 2002 و 2006 ، و خطابات البيت الأبيض بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، سيجد أن الإرهاب قد أصبح العدو الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة مما استوجب عليها ضرورة الاستفادة من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب¹ فمنذ تاريخ 11-09-2001 وواشنطن تدرك جيدا ضرورة الاستفادة من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب² ومن خلال اعتبار الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في الرسالة التي بعثها للرئيس بوتفليقة في 3 جويلية 2004 بمناسبة الذكرى 42 للاستقلال الوطني أن الجزائر تعتبر شريكا مهما في مكافحة الإرهاب³.

و تبرز أهمية التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب للولايات المتحدة الأمريكية في تصريح نائبة الدولة الأمريكية الدبلوماسية العمومية "كارين هيول في 24-02-2007 التي أقرت بأهميتها من خلال محاولة الولايات المتحدة الاستفادة من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب⁴ وهو نفس التوجه الذي أعده مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي « Louise FBI freeh » خلال زيارته للجزائر للتشاور و البحث عن سبل أخرى للقضاء على تنظيم القاعدة

¹-lawrence kob-carolinew adbams « critique of the busk administration national Security strategies the stanley foundation in :http://ciponline.nations security/resources/pub/bush20%admin20%critiquePPF

²- عبد النور بن عنتر، الأزمة الراهنة و الأمن القومي الجزائري، دط (جزائر : المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ،2005) ص76

³- rachid oufkir «redéploiement militaire american d'afrique du nord après le 11-09-2001 « mémoire de master institue d'études européennes»,2006, p6

⁴- هيوز...الولايات المتحدة مهتمة بالتجربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب نقلا عن

www,kuna.net,KW :article print page asp ?IP =173590

من خلال توظيف المقاربة الجزائرية و الأمريكية¹ اعتبر سفير الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر "ديفيد بيرس" بتاريخ 01-07-2010 التجربة الجزائرية أنها نتاج الخبرات المكتسبة من الكفاح ضد حقبة استعمارية مصرحا " أن الجزائر قادت ثورة صعبة جدا كافتحت و مازالت تكافح ضد الإرهاب الاستتصالي".² وهو ما أكده وفد المساعدين التشريعيين للكونغرس الأمريكي الذين زاروا الجزائر بتاريخ 17-02-2010 اهتمامهم بالتجربة الجزائرية خلال النقاش الذي نظمه مركز :جريدة الشعب للدراسات الإستراتيجية معربين عن رغبتهم في معرفة تفاصيل و إيجاد آليات فعالة في إطار شراكة دولية و ثنائية³ و تبين هذه الأهمية مدى الرغبة الأمريكية في فهم فحوى التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب فالجزائر كافتحت هذا الشكل من التهديد الأمني في فترات سابقة ما أكسبها خبرة كبيرة.

و أكد "دانيال بنيامين" منسق مكافحة الإرهاب بكتابة الدولة الأمريكية سنة 2010 نظرة أمريكا للجزائر باعتبارها بلدا رائدا في مجال مكافحة الإرهاب و استعداد واشنطن للعمل مع الجزائر في جميع المستويات (عسكريا، اقتصاديا....) ، منوما بدور الجزائر في تجريم دفع الفدية على المستوى الدولي و تقدير الولايات المتحدة الأمريكية للجهود المبذولة من طرف الجزائر في مكافحة الإرهاب سواء على مستوى المغرب العربي أو منطقة الساحل بقوله: "إن الحكومة الجزائرية قادرة لوحدها على حل جميع مشاكل الإرهاب و نحن على استعداد لمنحها بأي مساعدة تطلبها".⁴

1- عمر ييلوم: مرجع سابق، ص134

2- سميرة بلعمري: "الجزائر ستبقى شريكا لأمريكا في مكافحة الإرهاب" يوم 01-07-2001 نقلا عن:

www.benbadis.org/o/b/skouthread,Ppt=12599

3- أمريكا مهتمة بالتجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب النهار الجديد، 17-02-2010 نقلا عن:

www.ennaharonline.com/ar/?news=58121

4 مسؤول أمريكي يؤكد أن الجزائر يعد راندا في مكافحة الارهاب "ألجيريا برس أونلاين"، 28-07-2010 نقلا

وجاء في تصريح الرئيس بوش أن الجزائر أكبر حليف لأمريكا خارج الحلف الأطلسي فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبحت الجزائر حسب النظرة الأمريكية مدرسة في مكافحة الإرهاب التي يجب التعلم منها¹.

و الدليل على ذلك استقبال المدرسة التطبيقية للقوات الخاصة ببسكرة عام 2006 لبعثة أمريكية بغرض إطلاعها على بعض تجارب الجيش الوطني الشعبي في مجال مكافحة الإرهاب² فقد شهدت سنة 2003 حوالي 200 زيارة و هذا يبين حجم الأهمية الإستراتيجية للمقاربة الجزائرية³ وهو التصور الذي يجسد في سنة 2015 من خلال تصريح رئيسة الوفد الأمريكي المشارك في الندوة الدولية حول التطرف العنيف السيدة "الكسندر": "الجزائر لديها تجربة كبيرة و تاريخا في مكافحة الإرهاب الأمر الذي يجعل منها شريكا رائدا في منطقة شمال إفريقيا⁴. كما اعترف الرئيس اوباما بالدور الذي تقوم به الجزائر في مكافحة الإرهاب معتبرا أن التعاون الأمني بين البلدين هو مهم لمواجهة و القضاء على الظاهرة⁵.

إن الجزائر استغلت أحداث 11 سبتمبر 2001 ووجدت الجزائر فرصة لإعادة تجديد طرحها لمواجهتها ، ونتاج عن الجهود الدولية الجزائرية للتعريف بالبعد العالمي لظاهرة الإرهاب تتوع الأطراف الراغبة بالتنسيق معها و أهمها الولايات المتحدة الأمريكية⁶ على اعتبار أن هذه الظاهرة تشكل تهديدا للبشرية جمعاء ، وأنها لا تعترف لا بدين و لا حدود

1- محمد العربي زيتوت، الجزائر و الحرب على الإرهاب"7 جويلية 2010 ، نقلا عن:

www.hogger.org/index.PHP?option=com.contentview=article.id

2-مريم بيلوم، مرجع سابق، ص 135

3-بن دياب أبركان أميرة، لعور سهيلة، مرجع سابق، ص،60

4-مكافحة الإرهاب : الجزائر نموذجا رائدا في شمال إفريقيا"، وكالة الأنباء الجزائرية ، نقلا

عن: www.aps/ar/algerie/18262

5 -أوباما يهنئ الرئيس بوتفليقة بعيد الاستقلال و يؤكد للجزائر دور كبير في مكافحة الارهاب و التطرف : "جريدة البلاد، نقلا عن:

www.elbilad.net/article?id=1100

6- عمر بيلوم ،مرجع سابق ،ص 121

سياسية ، فهو يضرب كل الدول سواء كانت غنية أو فقيرة أو متقدمة أو نامية و لا يبالي بالقيم الإنسانية و المبادئ الأساسية للحضارة¹. و هذا ما دفع أمريكا إلى الاعتراف بمدى فعالية المنظور الجزائري في مكافحة الإرهاب في إطار تنسيق ثنائي بين البلدين لمكافحة الإرهاب .

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتماد على التعاون الأمني مع الجزائر مستفيدا من المعلومات الاستخباراتية اللازمة لمكافحة لشبكات الإرهابية الإسلامية في القناعات و التكتيكات و الأهداف المتشابهة ، حيث إن تفكيك تنظيم القاعدة على وجه الخصوص لكونه شبكة غامضة، لا يمكن أن يتم إلا من خلال إضعاف الشبكات التابعة له ، وضرب الأسس العقائدية التي يقوم عليها ، فقد أصبح يمثل تهديدا مباشرا للدول المغاربية و الساحلية و الأوروبية من خلال تنظيم القاعدة في بلاد المغرب ، نجحت الجزائر في احتواء التهديد الإرهابي باستهداف قيادات الجماعات الإرهابية ، وضرب ايدولوجتها و تدمير قدرتها القتالية ، كما تمكنت من احتواء مختلف الشبكات المحلية التي تم تشكيلها في العراق².

المطلب الرابع:تطور التعاون الأمني بين الولايات المتحدة و الجزائر

يعتبر التعاون بين الولايات المتحدة و الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب ديناميكية ، و متعدد الأبعاد و متكاملا من الناحية الجغرافية –الأمنية ، و على الصعيد الثنائي يتم التفاعل بين البلدين في المجالات التالية:

¹liess boukra,analyse compare des discours récents sur le terrorisme Europe,état –unis pays méditerranéens ,in,contribution et l'Algérie au dialogue méditerranéen »institut diplomatique et des relation international

2-مريم براهيمية:مرجع سابق، ص 15

- موافقة الجزائر على المشاركة في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة على الإرهاب لأنها كانت على قناعة بأنه لا يمكن إلحاق الهزيمة بهذا الخطر المبهم و الغامض إلا عبر مشاركة جماعية عابرة للقوميات بتقويض دولي واضح (القرار 1373) .

- تبادل المعلومات الاستخباراتية: فقد أسست الجزائر معرفة عميقة بالشبكات الإرهابية في جميع أنحاء العالم، وذلك كجزء من إستراتيجية وطنية لهزيمة الجماعات الإرهابية من خلال حربه عن خطوط دعمه الخارجية¹ حيث اهتمت الصحافة الأمريكية بالتعاون بين وكالة الاستخبارات الأمريكية و الأمن الجزائري مشيرة إلى ما يسمى بقاعدة التحالف ، و التي يقال أنها قاعدة سرية تم إنشاؤها لمراقبة و تحليل التحركات الإرهابية عبر الدول ، و التخطيط و تنفيذ عمليات القبض عليهم ، و تعمل الولايات المتحدة على تزويد الجيش الجزائري بالمعلومات و صور الأقمار الصناعية لتسهيل ملاحقة الجماعات الإرهابية ، كما تقوم الجزائر بتزويد الولايات المتحدة بالمعلومات حول الإرهابيين².

- التعاون العسكري في مجال التدريب في مختلف المدارس العسكرية و المعاهد و الجامعات الأمريكية³ و جاء اللقاء الذي جمع كل من الجنرال الجزائري "أحمد صنهاجي" وهو السكرتير العام لوزارة الدفاع الجزائرية و النائب الخاص لوزارة الدفاع الأمريكية لشؤون الأمن الدولي "جوزيف ماكميلان" يومي 9 و 10 نوفمبر 2010، في إطار الحوار العسكري الجزائري الأمريكي ، حيث اغتتم اللقاء بالتوقيع على النقاط التي تم الاتفاق عليها لتقوية التعاون الثنائي العسكري و تكنولوجيات العسكرية، و اختتم "ماكميلان" زيارته إلى الجزائر بلقاء وزير الخارجية الجزائري "مراد مدلسي" ، و دار الحوار حول قضية دفع الفدية للإرهابيين ، حيث أوضح ماكميلان أن وجهة النظر الأمريكية واضحة في هذه النقطة ، وانه يجب

¹ -محمّد برفوق، "التعاون الأمني الجزائري- الأمريكي و الحرب على الإرهاب" مركز كاريني للشرق الأوسط، 16

2009 ، ص 3

² -مريم براهيم، مرجع سابق، ص 30

³ -محمّد برفوق، مرجع سابق، ص 3

تحریم دفع الفدية للإرهابيين، إذ أصبح من المهم أن يدعم المجتمع الدولي المقترحات المقدمة من الطرف الجزائري¹

الجدول رقم 06 : يوضح قيمة المساعدات الأمريكية للجزائر المقدرة بألف دولار أمريكي

البرامج	2009	2010	2011	2012	2013	2014
NADR	0,5	0,8	0,7	0,9	1,3	1,3
IMET	0,9	1,0	1,0	1,3	1,2	1,3
DA	0,4	0,7	0,0	8,7	0,0	0,0
FA	0,0	0,2	8,2			
المجموع	8,1	2,6	9,8	10,9	2,5	2,6

المصدر: www.crs.gov: Alexis Arief « algeria curent » congressionresearch_service February 10 2011 p19 in

مكافحة انتشار الإرهاب و أسلحة الدمار الشامل: Nadr

التدريب و التعليم العسكري الدولي: Imet

المساعدات التنموية: Da

المساعدات الغذائية: Fa

في سنة 2005 قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر بإطلاق ما يسمى الحوار العسكري و المبادلات العسكرية من اجل التدريب و رفع المستوى العسكري

1-مريم ابراهيمي، مرجع سابق، ص165

للجيش الجزائري ، كما شاركت الجزائر في المبادرة الأمريكية للشراكة لمحاربة الإرهاب عبر الصحراء ، إن محاولات تعزيز الولايات المتحدة لعلاقاتها الثنائية مع الجزائر ، راجعة إلى معرفتها بمدى أهمية الجزائر الإستراتيجية في المنطقة و باعتبارها طرف مشارك في مبادرة الحرب على الإرهاب في الصحراء، و تقوم الولايات المتحدة بدعم الجهود الجزائرية في مكافحة الإرهاب من خلال مكتب وزارة المالية ومراقبة الممتلكات الأجنبية (ofac) ، كما وضعت قادة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب على غرار "دروكال" ، ضمن قائمة الإرهابيين الدوليين المطلوبين ، حيث قام السكرتير المساعد في وزارة الخارجية الأمريكية المكلف بشؤون الشرق الأوسط "جيفري فلتمان" ، بأول زيارة له للجزائر في أكتوبر 2010 ، حيث صرح بان الجزائر لها دور مهم في المنطقة من خلال الحفاظ على السلم و الأمن في إفريقيا موضحا أن الولايات المتحدة تتفهم حساسية الجزائر اتجاه المبادرات الأمريكية الموجهة للقارة الإفريقية عموما ، و شمال إفريقيا بالخصوص (دول الساحل)¹.

و في زيارة لمنسق وزارة الخارجية الأمريكية المكلف بالحرب على الإرهاب في 10 جويلية 2010 "دانيال بنجامين" أشاد بجهود الجزائريين في الحرب على الإرهاب وصرح قائلا: "نحن نقدر الجهود التي بذلتها الجزائر في حربها على الإرهاب في شمال إفريقيا و منطقة الساحل أو أي منطقة أخرى ، ونحن شاكرون جدا لها" خلال ديسمبر 2009 حصلت تقوية للشراكة الجزائرية الأمريكية خاصة في إطار التعاون العسكري من خلال زيارة وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي لواشنطن ، و لقائه بكاتبة وزارة الخارجية الأمريكية "هيليريرو دهام كلينتون" و مسؤولون آخرون، حيث أكد الوزير الجزائري إن التعاون الأمني يشمل تبادل المعلومات و التدريب و تنمية الموارد البشرية ، و في جوان 2007 وقعت الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية تعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، رغم

¹-alexis arieff, « Algeria current Issues » congressional research service (February

10.2011 ; united states of America) ; in (www.crs ;gore)p40

هذا التعاون المهم إلا أن الولايات المتحدة مازالت تتحفظ من تزويد الجزائر ببعض الأسلحة مازالت تتحفظ من تزويد الجزائر ببعض الأسلحة و المعدات العسكرية المتطورة على غرار أجهزة الرؤية الليلية¹.

- التعاون القضائي و خاصة في ما يتعلق بالجزائريين الـ 26 المعتقلين في سجن غوانتانامو ، حيث سلمت الولايات المتحدة للجزائر السجناء الجزائريين في غوانتانامو على اثر الأمر بغلق هذا الأخير ، حيث أكدت الجزائر أنهم سيتلقون محاكمات عادلة ، و وعدت بأنه لن يكون لهم علاقة بعمليات إرهابية أخرى في المستقبل ، وكان السجناء الجزائريون في غوانتانامو قد تم القبض عليهم على اثر اتهامهم بدعم جماعة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب في كل من فرنسا ، اسبانيا ، ايطاليا، ألمانيا وتورطهم في محاولة تفجير في لوس أنجلس سنة 1999² ولقد وقعت كل من الجزائر و الولايات المتحدة على اتفاقية المساعدة القانونية في أبريل 2010³.

ارتفاع عدد الزيارات الرسمية المتبادلة بين المسؤولين الأمريكيين و الجزائريين في إطار مكافحة الإرهاب ، فقد شهدت سنة 2003 حوالي 200 زيارة ، تبين هذه الزيارات أهمية التنسيق الاستراتيجي بين البلدين فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب ، و في هذا الإطار أشار "جورج دبليو بوش" إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستستمر في الاعتماد على الجزائر في إطار الشراكة لمحاربة الإرهاب، و أقامة الديمقراطية في منطقة و العالم أجمع⁴.

¹-مريم براهيمية، مرجع سابق، ص 169

²-alexis arieff, « Algeria current ISSues » congressional reseach service(January

18.2012 ;united states of America) ;in (www,crs ;gore),,10

³مريم براهيمية، مرجع سابق، ص 176-

⁴-دليلة مالك، في إطار التعاون الأمني الجزائري الأمريكي ، في 3-04-2014 نقلا عن:

www://.djazairess.com/elmassa/3944

- في إطار جماعي

في إطار حلف الناتو : لقد انضمت الجزائر إلى هذه المنظمة عام 2000¹، حيث الجزائر شريكا إستراتيجيا هاما مع الحلف الأطلسي لامتدادها البحري على البحر المتوسط ، كحلقة أرضية و بحرية بين جنوب أوروبا و شمال إفريقيا و كبوابة إستراتيجية نحو دول الساحل الإفريقي التي تهتم بها واشنطن² و قد جرت العديد من المناورات العسكرية بين القوات البحرية الأمريكية و القوات البحرية الجزائرية في البحر المتوسط - كما قامت العديد من الوفود العسكرية الأمريكية بزيارة الجزائر ، كما نشطت في سنوات (2001، 2003) ، حركة تبادل الزيارات و الوفود ، بين الجيش الشعبي الوطني و الحلف الأطلسي ، برئاسة العقيد "جياناكا رلوفر توان" بزيارة للجزائر تبعتها زيارة وفد القيادة الجنوبية للحلف بقيادة "الأميرال" سيدني موغان" الذي أكد بان هناك تقدم مستمر في العلاقات بين الطرفين و إنفاق التعاون واسعة³

- مشاركة الجيش الجزائري في مناورات (أكتيف إندفور)، بعد 11.09.2001 و التي تقام كل 3 أشهر و التي تجري في البحر المتوسط ، لمراقبة التجارة البحرية و حمايتها من خطر الجماعات الإرهابية ، إلى جانب قيامها بالتنسيق مع الحلف الأطلسي في إطار الإستراتيجية المتعلقة بالمفهوم العسكري للدفاع ضد الإرهاب الدولي ، و الذي ظهر في براغ نوفمبر 2002، و قد شاركت الجزائر في اجتماع "داعافاليه" الأيسلندية في ماي 2002⁴.

¹-لمياء مخلوفي، "السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001" ص109

²-شني محمد أمين: "المدركات الاستراتيجية اتجاه الجزائر إدارة جورج وولكر بوش سنة مجلة الحوار المتمدن ، ع 2890 (16) جانفي 2010

³-عبد الرحمان الخالدي ، الجزائر نقطة تقاطع السياسة الفرنسية الأمريكية، في(06_04_2014) نقلا

عن: <http://wwwmagbess.com/attajdid/11497>

⁴-نور الدين حشود، مرجع سابق، ص، 48

- مشاركة قوات من البحرية الجزائرية إلى جانب الحلف الأطلسي في تمارين بحرية مشتركة جرت في عرض السواحل الجزائرية في الفترة بين 4 / 9 ديسمبر 2004 ، و التي أعلن خلالها مسؤولون من الحلف استعدادهم لدعم مسار احترافية الجيش الجزائري.
- مشاركة الجزائر في المؤتمر المنعقد حول التعاون بين الجزائر و الحلف الأطلسي في 8/7 نوفمبر 2008 تحت شعار من الحوار إلى الشراكة الذي كرس فكرة التعاون على أساس وحدة امن غير قابلة للتجزئة¹.
- مشاركة البحرية الجزائرية في تدريبات و مناورات "فيونيكس" في افريل 2008 في جنوب إيطاليا التي يقودها الأسطول الأمريكي السادس بهدف تحسين تقنيات التدخل و إجراءات مراقبة السفن و كذا عمليات الاتقاد في عرض البحر.
- انخراط الجزائر في عملية المسعى النشط "التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب في المنطقة التي نظمها الحلف في إطار الجوار المتوسطي².

¹-لمياء مخلوفي، مرجع سابق، ص في 112

2-عبد العزيز لزهري "الجزائر و المقاربة الأمنية الاستراتيجية في المتوسط ، حالة الجوار المتوسطي لحلف الناتو" (رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2012) ص 169

خلاصة الفصل:

إن أساس الاهتمام الأمريكي بالجزائر يعود إلى الأهمية الجيوستراتيجية التي تتميز بها على المستوى الجيو-سياسي الذي يعود للموقع الجغرافي الاستراتيجي و الجيو-اقتصادي التي تتمتع به الجزائر من مؤهلات و إمكانيات معتبرة تتمثل في الثروات الطبيعية و المواد الطاقوية، ناهيك أن الجزائر لا تزال مجالا خصبا للاستثمارات وهو ما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تجسيده من خلال تكريس تواجدها في المنطقة.

كما أن أحداث 11 سبتمبر 2001 كانت المنعرج في تطور العلاقات الأمريكية الجزائرية من خلال تصنيف الإرهاب كخطر امني عالمي تستوجب مكافحته ضرورة تعاضد كل المجموعة الدولية ، فقد سبق للجزائر أن وقفت في مواجهته منفردة مستندة على إمكانياتها وجهودها الوطنية و المتمثلة أساسا في جيشها و مؤسساتها الأمنية و أجهزتها القضائية والإدارية و مواطنيها في مواجهة الخطر الإرهابي إلى أن باتت تشكل اليوم مرجعا عالميا و مدرسة رائدة في مجال مكافحة الإرهاب في العالم.

الفصل الثاني:

المقاربة الجزائرية - الأمريكية
في مكافحة الإرهاب
في منطقة الساحل الإفريقي

سيتم في هذا الفصل اكتشاف البيئة الأمنية الغير مستقرة في منطقة الساحل الإفريقي من خلال بروز تجارة المخدرات و تهريب الأسلحة و الجريمة المنظمة و انتشار ظاهرة الإرهاب ، كما سوف يتم تسليط الضوء على أهم دوافع الاهتمام الجزائري- الأمريكي بالمنطقة ، مع تقديم دور كل من المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب في الساحل بالإضافة إلى المقاربة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في الساحل بالإضافة إلى خريطة دول الساحل.

المبحث الأول:المشكلات الأمنية في الساحل

تتشكل منطقة الساحل من مجموعة من الدول , و هي تعاني من انهيار لبنى السلطة , تدهور في مستوى التنمية أنتجت هذه السمات تهديدات أمنية تنتشر على المستوى الإقليمي و الدولي مما يؤثر على استقرار الأمن الدولي.

الخريطة رقم 01:توضح دول منطقة الساحل



المصدر: "قوى بوحنية, " الجزائر و الهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماتي" يوم 8-05-2016 على الرابط:

Studies.aljazeera.net /ar/reports/2014/12 /20141211101950627544

.html

المطلب الأول: تجارة المخدرات و تهريب الأسلحة و الجريمة الدولية:

تظهر الدراسات أن المنطقة الساحل الإفريقي تشهد تنامي خطير لأبعاد و تهديدات المتاجرة بالمخدرات بالإضافة إلى تهديدات أمنية أخرى التي تشهدها المنطقة ككل(شرق وجنوب القارة الإفريقية).

- تجارة المخدرات:

عرفت المرحلة الممتدة من 2000 حتى 2011 بالحقبة الذهبية لتجارة المخدرات ، حيث عبرت من خلال دول : غينيا بيساو و موريتانيا و السنغال ومالي 93% من المخدرات القادمة من أمريكا اللاتينية و المتجهة إلى أوروبا غير موانئ المغرب و الجزائر و ليبيا¹ ولقد أشارت إلى ذلك منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الاتجار بالمخدرات :إن قارة إفريقيا تشهد عمليات تهريب و متاجرة بالمخدرات ، فمهربو المخدرات يستعملون إفريقيا كمناطق للعبور وذلك بجلب المخدرات من أمريكا اللاتينية وتوزيعها نحو أوربا مرورا بمناطق إفريقيا الغربية و الوسطى و الشمالية².

لقد أضحت إفريقيا منطقة نفوذ لتجار مخدرات في إسبانيا وإيطاليا انطلاقا من جزر الرأس الأخضر³ ، وبذلك انتقلت التهديدات الأمنية المرافقة لتجارة المخدرات من قارتي أمريكا نحو قارة إفريقيا و تحديدا إلى منطقة غرب إفريقيا و نحو امتداداتها الجغرافية فكانت شمالا نحو إفريقيا الجنوبية ، وأشار في هذا الصدد "توماس بيتششمن" « thomas pietshman » قائلا:

"لقد سبق و أشرنا منذ عامين إلى وجود علاقة بين كارتل المخدرات في أمريكا الجنوبية و التي ترغب في التواجد في المناطق التي تكون فيها الرقابة ضعيفة ، كإفريقيا الغربية"⁴

1-الحسين العلوي،"منطقة الساحل الإفريقي و معبر الموت الدولي" تقارير الجزيرة للدراسات،31أوت 2015 ،ص6
2-xavier rauffer « cocaine ; l'Europe inondé ; une offensive mondiale des marcos, » cahiers de sécurité N,5(Juillet – septembre 2008)p-p,1-7

3-أحمد طالب أبصير،مرجع سابق ، ص 94

4 - j ,Peter Phan, « the security challenge of the west africa's new drug dépôts ;in :www.worlddefencesereview.com/Pham_07007shtml

و من أهم الأسباب المساعدة على انتشار التهديدات الأمنية لتجارة و تهريب المخدرات في منطقة الساحل مايلي:¹

- أسباب جغرافية:

- القرب الجغرافي بين قارة إفريقيا و أوروبا

- قرب الحدود و شساعتها وميوعتها و صعوبة مراقبتها بين دول جنوب و شرق و شمال و غرب إفريقيا و هو العامل المساعد على إدراك طبيعة التهديدات التماثلية.

- طبيعة التكوين الجغرافي للمنطقة ، فهناك أراضي زراعية غير مراقبة تتم فيها عمليات زرع الماريخوانا هذه المادة التي يتم استهلاكها في كل دول المنطقة إفريقيا الغربية.

- أسباب سياسية: و تتلخص في ضعف الدولة و الغياب المادي (قوة) للدولة فوق أقاليمها و سيطرة أمراء الحرب و الميليشيات على أجزاء كبيرة من تراب الدولة و انشغال الدولة بالنزاعات الداخلية و الحدودية فيما بين الدول.

- أسباب اقتصادية و اجتماعية:

- تظهر في معدلات الفقر المرتفعة و عجز الميزان التجاري للدول الإفريقية بصورة عامة زيادة على الأزمة الاقتصادية و مديونية الدول الإفريقية و الصراعات الثنائية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي و نقص عمليات التمويل المالي الموجه نحو برامج مكافحة و نقص وفشل الآليات أو المقاربات الأمنية الجهوية و الإقليمية الإفريقية.²

1-أحمد طالب أبصير ،مرجع سابق،ص 95

2-المرجع نفسه ،ص 96

وفيما يخص سمات عصابات الاتجار بالمخدرات نجد:

- **صفة التنظيم:** أي تنظيم هيكلية هرمي ، يعمل به استشاريون قانونيون لتسهيل عمليات تبييض الأموال و الاحتيال على القانون و حتى الدفاع عن بارونات المخدرات
 - **استخدام التكنولوجيا الرقابة:** لتحسين كفاءة تهريب المخدرات (حواسيب ، مواقع الكترونية.....الخ)
 - **مقاومة السلطة المادية و المعنوية للدولة:** يتعلق بدور التسليح و مصاحبتها للمتاجرة في المخدرات ، حيث تتشكل ميليشيات مسلحة إلى درجة قد تعجز الدولة في حد ذاتها عن مواجهتها خاصة عن دول ضعيفة من حجم الدول أو أغلب دول منطقة الساحل¹ وأما عن طرق و مسالك تهريب وتوريد و تصدير المخدرات نحو منطقة غرب إفريقيا القادمة من أمريكا اللاتينية فهي ثلاث طرق بحرية.
 - **الطريق البحري رقم 01:** يكون إلى الشمال من جزر الكارييب عبر كورس (البرتغال) و إسبانيا
 - **الطريق رقم 02:** نحو أمريكا اللاتينية من جزر الرأس الأخضر و عبر جزر الكناري إلى أوروبا
 - **الطريق رقم 03:** انطلاقا من أمريكا الجنوبية إلى إفريقيا الغربية نحو إسبانيا فالبرتغال فأوروبا.
- وتنتشر تجارة وزرع القنب الهندي في منطقة شمال إفريقيا ، فمن الناحية المادية لا يعتبر القنب الهندي مربحا مقارنة بتجارة الهيروين أو الكوكايين ، لكن ما يحدث في المملكة المغربية و في الجزائر و في النيجر دليل على رواج تلك التجارة انطلاقا من المملكة المغربية نحو موريتانيا نحو مالي و النيجر فلتشاد صعودا نحو السودان وشرقا نحو مصر، ولقد قال إسماعيل أوكيل في تصريح:

1-مصطفى عمر التير و آخرون،المخدرات و العولمة، ط1(الرياض : مركز الدراسات و البحوث جامعة نايف للدراسات الأمنية ، 2007) ص_ص 247-250

"إن 140 مليون شخص يتعاطون القنب الهندي و أن 13 مليون شخص يتعاطون مادة الكوكايين و 8 ملايين شخص يتعاطون الهيروين ، مشيرا إلى أن 400 طن من القنب الهندي يتم حجه سنويا في إسبانيا و يكون مصدره إحدى الدول المجاورة التي تنتج 2500 طن من القنب الهندي سنويا على مساحة تقدر بها بين 50 و 70 ألف هكتار"¹ كما تنتشر تجارة الحشيش بكثرة في منطقة المغرب العربي كتهديد أمني من الدرجة الأولى ، و أما عن تجارة الكوكايين فيقوم وسطاء عن كارتل نيجيريا انطلاقا من خليج غينيا برشوة المسؤولين المدنيين و العسكريين لتسهيل عمليات نقل المخدرات و تأمين الممرات لها سواء البرية أو البحرية أو حتى الجوية².

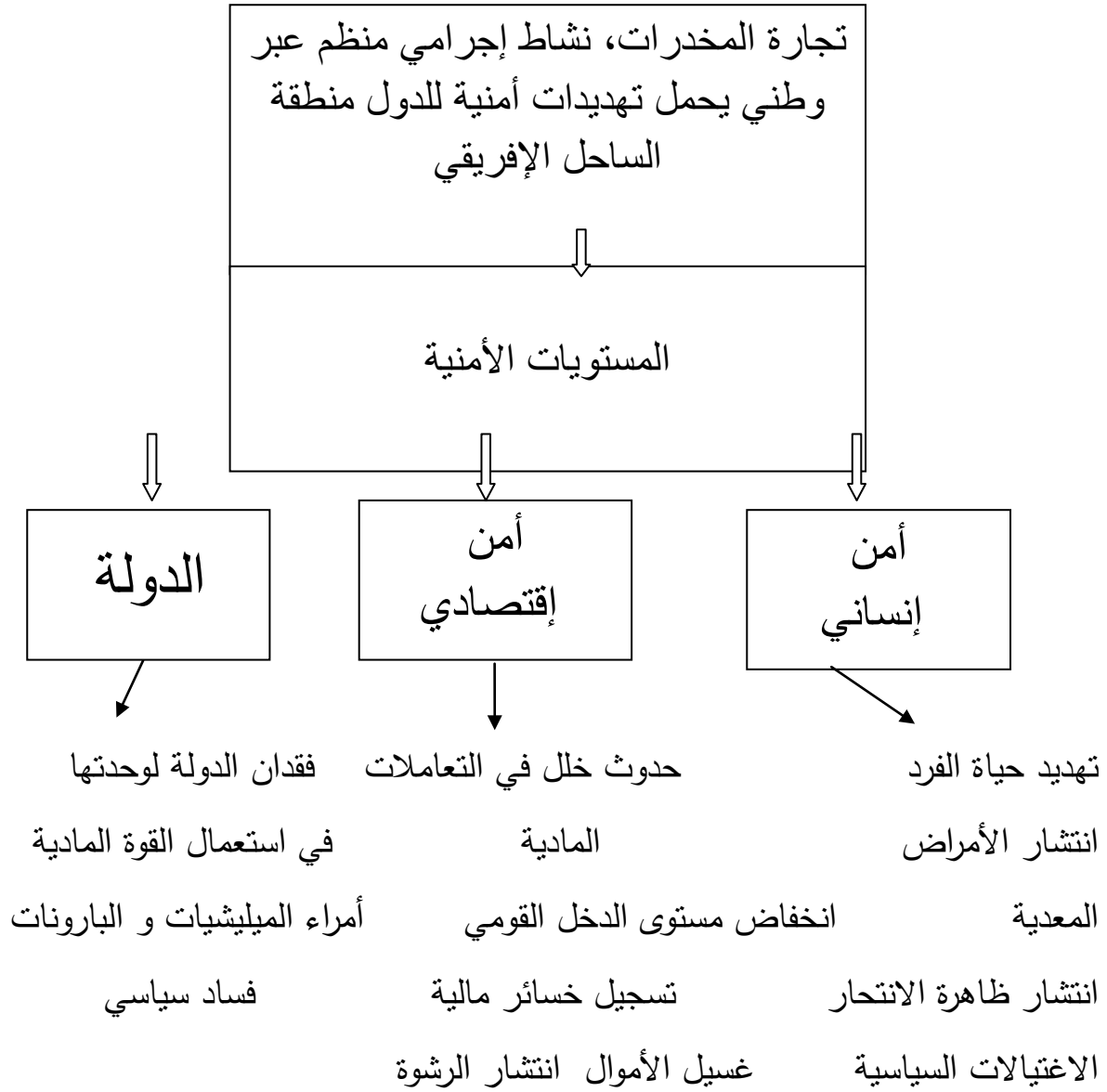
و تبدأ رحلة نقل المخدرات من خليج غينيا نحو السنغال و الجزائر و مالي و النيجر و المملكة المغربية، و بخصوص المغرب تظهر و تنتشر بكثرة صور الفساد السياسي و هو أعلى مستوى ليتم بعده فتح طريق نحو أوروبا الغربية و ذلك باستعمال قوارب الصيد كوسيلة لنقل المخدرات مع قرب الحدود الجغرافية و بخصوص الجزائر أصبحت أهم مناطق العبور و الاستهلاك للقنب الهندي و ذلك انطلاقا من البوابات الغربية للحدود الجزائرية-المغربية عبر تلمسان (مغنية) وهران و أدرار غرداية و تندوف و بشار و لإدراك التهديدات الأمنية لتجارة المخدرات في منطقة الساحل و تأثيراتها على المستويات الأمنية نقدم الشكل التالي:

1الوكالات "الانتربول و إفريقيا يتفقان على مكافحة المخدرات "

www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000Feb-18/alhadath-6asp

2-rauher,op,cit p-1,7

الشكل رقم 01 : يوضح تجارة المخدرات و تأثيراتها على المستويات الأمنية



- المصدر : أبصير أحمد طالب، المرجع السابق، ص 104

- تهريب الأسلحة

أدت الحروب الأهلة في منطقة الساحل إلى انتشار ظاهرة تهريب الأسلحة الخفيفة زيادة على نشاط الحركات أو التنظيمات المتمردة أو ما يعرف بأمرء الحرب بين الحين و الآخر في شكل أوجد حالات من الاستقرار في العديد من دول منطقة الساحل حيث قال في هذا الصدد "ميري بترسون" « MeryPeterson » من دون شك نحن نعلم أنه أينما وجدت الأسلحة ، سوف يكون هناك نزاع¹ ، و فيما يخص كمية الأسلحة المتداولة في منطقة الساحل الإفريقي قال "محمد بن شامباس" « Mohamed ibn chambes » إن كمية السلاح المتداول في منطقة الساحل الإفريقي هي 8 ملايين قطعة سلاح² وعن محاور تهريب الأسلحة في منطقة الساحل فتتم عبر حدود الدول التالية:

- من النيجر نحو مايلي ثم الجزائر أو من النيجر مباشرة نحو ليبيا و الجزائر
 - من غينيا نحو ليبيريا ثم السيراليون
 - من القرن الإفريقي نحو التشاد و من التشاد نحو المناطق الأخرى³
- ومن أجل توضيح ذلك نقدم الشكل التالي:

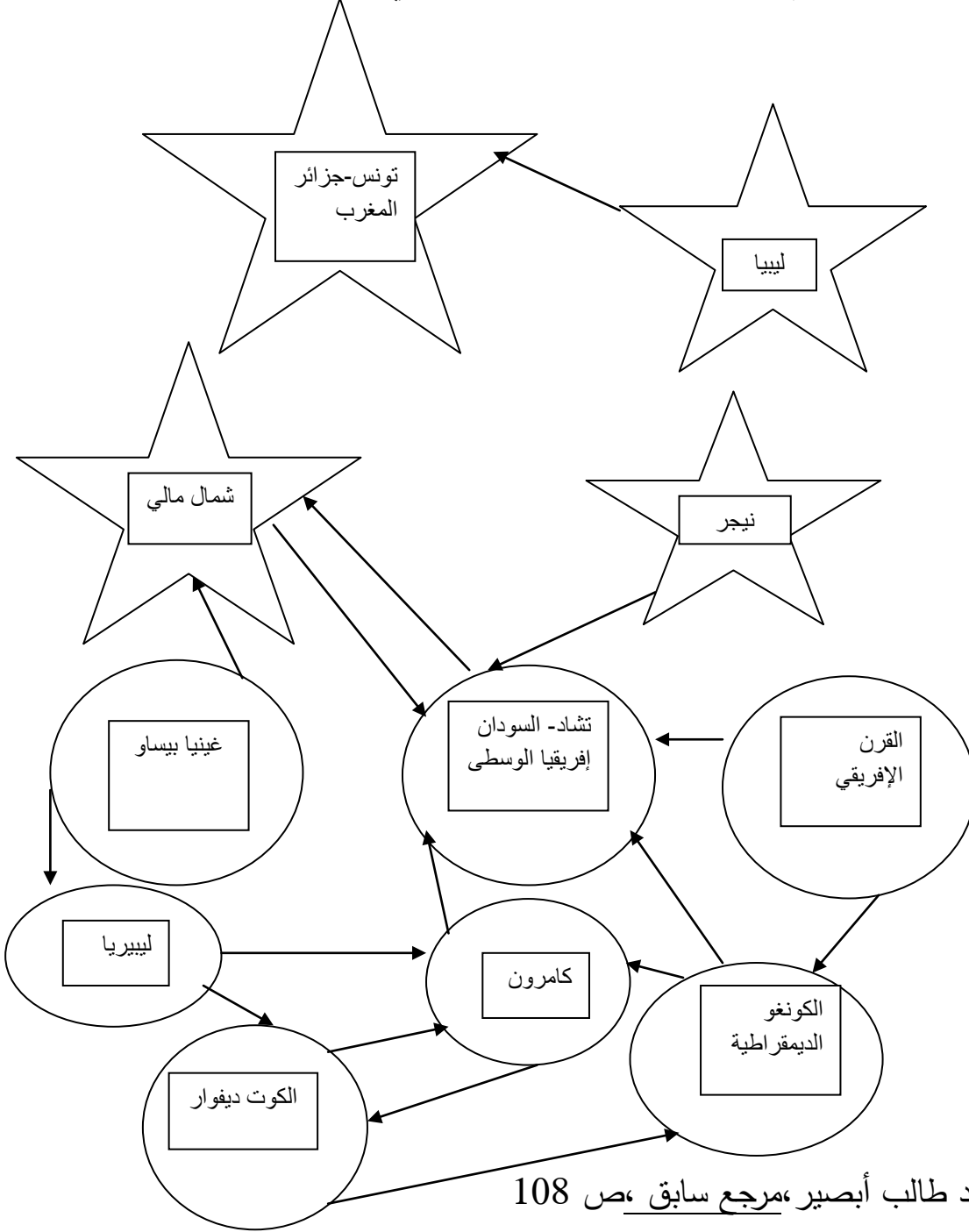
1- Mamdou a lioubarry, *guerre et trafics darne en afrique, approche geostratégique*, (paris : l'harmattan, 2006) p.45

2- Amadou philipe de andres, 'west africa under attack ,drugs, united nation affice an drugs and crime, unisco discussion papers, n°016 (january 2008) P-P 203-227

3- رسالة مؤرخة 8 يناير 2001 موجهة من الممثلين الدائمين للطوغو و مالي الى رئيس اللجنة التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة :

www.un.org/arabic/confernce/smallarms/smodocs/aconf.192pc2_3PDF

الشكل رقم 02 : مسالك تهريب الأسلحة في الساحل



المصدر: أحمد طالب أبصير، مرجع سابق، ص 108

وتعتبر الأشكال عن:

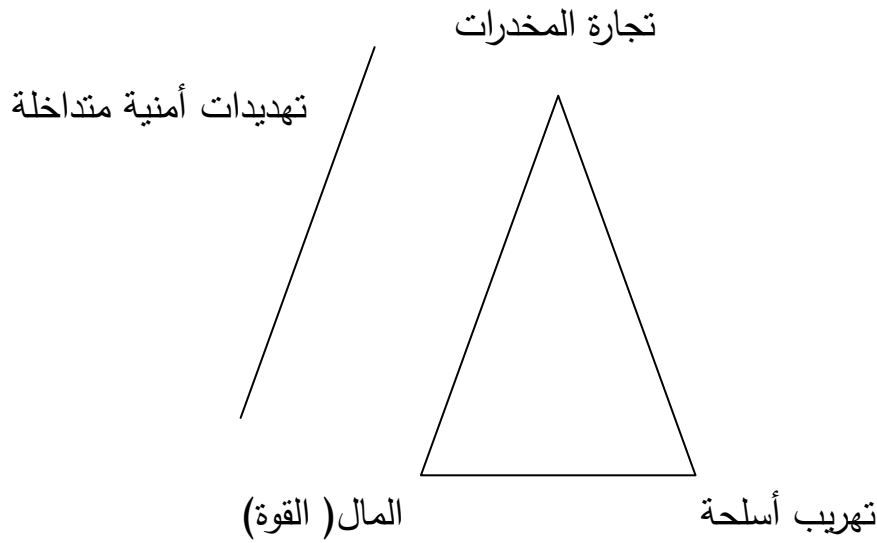
⊕ الدول التي شهدت حروب أهلية و لا زالت و كأنها جسور لتهريب الأسلحة و هي في

حاجة دائمة للأسلحة

☆ منطقة تهرب الأسلحة من والى منطقة الساحل الإفريقي

إن تهريب الأسلحة هو تجسيد لتهديد أمني للمشتريات و الأبعاد نفسها التي تهددها عمليات المتاجرة في المخدرات بالإضافة إلى تهديد آخر يتجلى في عسكرة المجتمعات و بالتالي إمكانية متزايدة لاندلاع حروب أهلية ف ظل الفروقات الإثنية و القبلية التي نلمسها على مستوى جوار منطقة الساحل الإفريقي¹.

الشكل رقم 03 : يوضح لنا العلاقة الثلاثية بين تجارة المخدرات و تهريب الأسلحة



المصدر: أحمد طالب أبصير، مرجع سابق، ص111

إن الخطر الأمني هو ظاهرة العجز الشبه الكلي للمقاربات الأمنية التي تبنتها لحد الآن الدول الإفريقية في مواجهتها لتهديدات الجريمة المنظمة و عمليات تهريب الأسلحة وهو الأمر الذي يوجب على الدول الإفريقية و دول الساحل الإفريقي تطور مقاربات أمنية شاملة في إطار نظام إقليمي أمني².

- الجريمة الدولية:

تعتبر الجريمة الدولية من أخطر التهديدات الأمنية التي تواجه منطقة الساحل الإفريقي ، حيث شهدت تزايدا كبيرا في السنوات الأخيرة ، حيث ظهرت الموجة الأولى

1-francis lungumbakeili « small arms an light weapons transfer in west africa : a stock - takingwww.unidir.chPDF/articles/PDF-art2840.pdf

2-أحمد طالب أبصير، مرجع سابق، ص، ص111، 112

للجريمة المنظمة* في منطقة إفريقيا الوسطى و التي كانت مجسدة في حركات أو قوافل التهريب (أقمشة ، فضة ،نهب ، وحتى مواد غذائية). و لكن تطورت الأوضاع و اخدت الصورة أبعاد أقوى مع ظهور الأزمات السياسية في معظم الدول الإفريقية¹. إن منطقة الساحل الإفريقي لا تخلو من معظم أشكال الجريمة المنظمة التي تشكل تهديد لأمن الدولة و الأمن الاجتماعي بصفة خاصة ، كما يتعدى خطرها لكونها أصبحت ممولا رئيسيا للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي ، وهو ما أكده تصريح "انطوني ماريا كوستا" مدير مكتب الأمم المتحدة الخاص بالمخدرات و الجريمة في ديسمبر 2009 حيث قال² : " المخدرات لا تعني فقط الجريمة المنظمة بل أن الإرهابيين و المنظمات التي هي ضد حكوماتها في الساحل الإفريقي تستعمل إيرادات الاتجار بالمخدرات في تمويل عملياتها."³

و تتخذ الجريمة المنظمة الشكلىين التاليين في الساحل :

- الهجرة غير الشرعية:

تظهر موجات الهجرة غير الشرعية و غير القانونية من خلال صورتين الأولى اقتصادية من أجل تحقيق حياة أفضل و البحث عن العيش أما الصورة الأخرى فتتمثل في الاستقرار النهائي في بلد غير الدولة الأم دون الرغبة في العودة مرة⁴ ، ولقد شهدت المرحلة الممتدة من 2011 حتى الآن تنامي ظاهرة الهجرة غير شرعية المتجهة صوب القارة العجوز عبر ليبيا ، إثر سقوط نظام القذافي ، و سيطرة ميليشيات المسلحة على

* جمعية أو مجموعة من الأشخاص يشتركون في نشاط غير مشروع و مستمر من اجل الهدف الأول و المتمثل في تحقيق الأرباح بغض النظر عن الحدود الدولية ، و تتحدد أشكاله في الهجرة غير الشرعية ، الاتجار بالبشر ، تبييض الأموال

1-philipe marchesin ;les nouvelles menaces :les relation nord-sud des annees 1980 nos jour ; paris ; karthala ,2001,p43

2-أسماء رسولي، مرجع سابق، ص84

3-boucher ben youcef , « sahel 2009- drougue- contre terrorisme » in www.chdenhncrom,sahel-2009-droque,contreterrorisme

4-أحمد طالب أبصير، مرجع سابق، ص74

مقاليد الأمور في معظم المدن الليبية ، لتشهد منطقة القرن الإفريقي و منطقة الساحل الإفريقي معدلات قياسية لتدفق المهاجرين غير الشرعيين¹.

كما يمكن إرجاع بروز هذه الظاهرة في دول الساحل الإفريقي للأسباب التالية:

- عدم الاستقرار السياسي الذي أدى إلى ضعف الدولة بسبب الانقلابات أو غياب ضعف الولاء للسلطة

- إفلاس الدولة و الذي يعود إلى التقسيم الغير عادل للثروة و الذي يؤدي للتمرد و العنف السياسي خاصة من طرف الطبقات الاجتماعية التي يمسهما التهميش²

- الاتجار بالبشر:

تعتبر هذه الظاهرة أكثر التحديات التي تهدد أمن و كيان المجتمعات و استقرارها³، حيث تشير اغلب الدراسات أن تهريب الأطفال البدو يكون غالبا نحو دول الخليج العربي و يمرون بذلك عبر الجزائر و موريتانيا أو عبر المغرب لتكون الوجهة إيطاليا حيث نجد أن قيمة تهريب طفل عبر هذه المناطق بحوالي 10 آلاف دولار ، 50 ألف دولار للمرأة ، كما أن رحلات المهاجرين الغير شرعيين تنتهي عبر قوارب الموت فكل سنة مئات الشباب من دول الساحل يموتون بسبب غرق قواربهم أو بسبب اختناقهم في حاويات نقل البضائع أو الشاحنات⁴ و تشير الإحصائيات أن عدد الأطفال في مالي الذين تم تهريبهم 1000 و

1-الحسين العلوي ، منطقة الساحل الإفريقي و معبر الموت الدولي "تقارير مركز الجزيرة للدراسات،31أوت 2015 ص6

2-عبد القادر الهالي و بوبصلة أمينة ،تحدي الإرهاب في منطقة الساحل، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول المقاربة

الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي ، جامعة قلمة ، يومي 24-25 نوفمبر 2013 ، ص41

3-عبد الوهاب بن خليف،الجريمة المنظمة في منطقة الساحل ، التهديدات و الحلول ورقة إلى الملتقى الدولي حول المقاربة

الأمنية الجزائرية في الساحل ، جامعة قلمة ، يومي 24-25 نوفمبر 2013، ص10

4-عبد الودود بن داية، عبدالرؤوف بلحسن ، الجزائر ، المنظور الأمني تجاه منطقة الساحل الإفريقي،(مذكرة ماستر ، قسم

العلوم السياسية ،جامعة قلمة،2012)، ص 64

20000 و في نيجريا حوالي 4000 ، و في ليبيا أكثر من 120 طفل أما عن الوجهة التي يأخذها تهريب الأطفال فهي في الغالب نحو أوروبا¹.

المطلب الثاني: مشكلة الطوارق

تشكل مشكلة الطوارق أو الطوارق أقلية إثنية خاصة* بمنطقة الساحل الإفريقي ، حيث يظهر تركيزها بشكل خاص على تراب دول : مالي ، النيجر ، الجزائر و حتى بوركينا فاسو.

ولقد حددت التقديرات إلى أن عدد أفراد الطوارق يناهز الثلاث ملايين ، موزعين بأغلبية تصل إلى ما نسبته 85% في دولتي مالي و النيجر على حد سواء² ، و تعد مشكلة الطوارق مورثا استعماري يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1960 و مالي 1960 و بوركينا فاسو 1960 و الجزائر 1962 وهو ما جعلها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة ، و التي اتفقت على احترام مبدأ " عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963 ، ولقد كان السبب وراء هذا التشتيت أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق بين فرنسا و اسبانيا و ايطاليا تم تقطيعها بشكل اعتباطي لم يراعي الحدود العرقية و الدينية للمجتمعات الإفريقية و القبائل الصحراوية³.

1-فريد صدوقي و مريم لوجاني ، أزمة منطقة الساحل الإفريقي تأثيرها على الأمن القومي الجزائري ،(مذكرة ماستر ، قسم العلوم السياسي ، جامعة قلمة ، 2013)ص74

*-جماعات تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية و ينشأ لدى أفرادها وعي يمايزهم في مواجهة المجموعات الأخرى نتيجة التميز السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي

2 - سيد أحمد ولد أحمد سالم ،"الطوارق و الرجال الزرق " الامازيغ و مفهوم الأقلية"

www.aljazeera.net/NR/Express/PE56F469-c235-48BD6BC2A-3282BEF54046HTM

3- قوى بوحنية ،مرجع سابق،ص3

ظهرت مشكلة التوارق في شمال النيجر أكثر من أي منطقة أخرى ضمن إقليم منطقة الساحل الإفريقي ، لتمتد بعد ذلك إلى دول الجوار و كانت أولها دولة مالي الحدودية مع كل من النيجر و الجزائر¹.

وكان ذلك انعكاسا لصفة التشابه التي كانت تجمع بين دولتي النيجر و مالي ، ومن بين أسباب التمرد الترقى في كلتا الدولتين مايلي:

كونهما كانتا قبل استقلالهما وخضوعهما للمستعمر الفرنسي في حقبة زمنية سابقة ، وكذا اقتسامهما قبائل "السونغاي" و "البولس" و "المور" و "العرب" و "التوارق"²، بالإضافة إلى انقسام الطوارق في رؤيتهم إلى موقفين ، موقف رافض لواقعهم المقسم و يطالبون بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى ، وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل و الحكم و الإدارة الذاتية ما أدى إلى التوتر في علاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول المتواجدين فيها لا سيما دولتي مالي و النيجر³. بالنسبة للحركات المسلحة الطوارقية المالية والنيجرية، غير الراضية عن مسار المفاوضات السلمية مع حكوماتها، و غير راضية عن الدور الجزائري الذي تعتبره داعما لحكومات مالي و النيجر و متحيز لها، والدي يتزامن مع نقل تنظيم القاعدة عملياتها إلى منطقة الصحراء الكبرى هروبا من الحصار الذي ضرب عليه الشمال، خاصة أن مالي وجهة نداءات للولايات المتحدة الأمريكية تستغيث فيه لإنقاذها ومساعدتها في حربها ضد الإرهاب على أساس أنها ضحية تمرد إرهابي⁴.

لقد عرف التمرد الترقى بدايته عبر مرحلتين مرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي و ما بعده في كل من دولتي مالي و النيجر:

1- احمد طالب أبصير، مرجع سابق، ص 33

1-andre salifou, la question es touarègue au Niger(parie=s karthala1993)P,P69,70

2 قوى بوحنية، مرجع سابق ، ص 4

³ نبيل بويبية ، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية ، (رسالة ماجستير ، قسم

البحوث و الدراسات السياسية ، جامعة الدول العربية ، -قاهرة-، 2009)، ص 56

- تمرد التوارق قبل الاستقلال (أي قبل سنة 1960) : لقد كانت نقطة التحول في قضية التوارق سنة 1957 ، مع حصول منطقة السودان الفرنسية و هي دولة مالي حاليا على استقلالها الشبه التام ، و هي الخطوة التي دفعت بقبائل التوارق إلى رفض تشكيلة الحكومة المركزية لكونها كانت مشكلة من غالبية قبائل "الهوس" و الاثنيات الأخرى و الذين كانوا يعتبرون في السابق عبيدا للتوارق ¹ .

فما كان من فرنسا إلا الرد بتشكيل بما سمي آنذاك* (ocrs) أو التنظيم الموحد أو المشترك للأقاليم الصحراوية ، ولقد كانت فرنسا ترمي من وراء ذلك إلى اقتطاع منطقة الجنوب الصحراوي الجزائري و المالي و التشادي ، كون تلك المناطق غنية بالموارد الطاقوية و المعدنية و لكي تحقق ذلك قامت بتجنيد فئة البيض في تلك المناطق كون هؤلاء لا يحتملون فكرة الجيش أو التواجد مع السكان السود الأفارقة خوفا من الاضطهاد لكن مشروع « OCRS » رفض من طرف دولة النيجر و رفض من طرف جميع زعماء القبائل و العشائر التي كانت تعيش ضمن نطاق الساحل الإفريقي و زيادة على ذلك رفض دولة السودان لفكرة التنظيم الصحراوي كما جاء على لسان رئيسها مادييرا كايطا (madera kaita) كتتنظيم سياسي و إداري كان يرمي إلى خلق تنظيم إقليمي داخل منطقة الساحل مع الموافقة عليه كتتنظيم اقتصادي² ، و على الرغم من فشل فكرة التنظيم الموحد للأقاليم الصحراوية إلا أن أثاره كانت اكبر و هي التي كانت أكبر و هي التي كانت تحمل جذور الانقسامات و الأطماع الخارجية .

1Helene claudot-haward, « bandits, rebelles et partisans : vision plurielle des événement tauregs 1990 – 1992 politique african, n 46(1992)P.P143-144

*L'organisation commune des régimes sahariennes, crie dans le cadre de l'union françaises, crée en 1946 prend réellement place le 10 janvier 1956

2-احمد طالب أبصير ،مرجع سابق، ص، ص37, 38

- تمرد الطوارق بعد الاستقلال (بعد سنة 1962)

في 1961 ثار الطوارق من مدينة كيدال و قد قوبلوا برد عنيف من الجيش المالي قمعا و ترهيبا و تتبنى فكرة الحصار العسكري للبقاع التي يعيش بها قبائل التوارق لتبقى الأوضاع السياسة على حالها إلى غاية سنة 1990 أين عاودت فكرة انفصال التوارق عن الأقاليم الشمالية لكل من دولتي النيجر و مالي في الظهور ، و يمكن إرجاع تمرد التوارق سنة 1990 للعوامل التالية:

- الهرمية و التوزيع و التقسيمات العديدة للمجتمع التارقي هي أحد أسباب عدم التوصل إلى حل للامزة ، و ذلك من خلال غياب توليفة تمثل المجتمع التارقي تنوب عنه فوق طاولة المفاوضات أو حتى فوق أرض القتال و هو ما أفقدها شرعيتها .
- دخول التوارق في جبهات قتالية عديدة ضد الاثنيات الأخرى.
- حرمان التوارق من بعض حقوقهم الجغرافية من قبل المستعمر الفرنسي ، فعملية ترسيم الحدود قضت على النمط الاقتصادي المعيشي لقبائل التوارق ، وهم الذين يعرفون بحرية التنقل دون الحاجة للمرور عبر مراكز العبور الحدودية و دون الحاجة للتعامل مع الاثنيات الأخرى¹.
- الدور السياسي الذي لعبته ليبيا خلال فترات التمرد الترقى خاصة سنوات 1990-1997 من خلال احتضانها الشباب الترقى و جهزت له معسكرات التدريب و شيكات الدعم ، وهو الشيء الذي أوجد ليبيا في حرب مباشرة مع التشاد و أزمات سياسية عالية التوتر مع كل من دولتي النيجر و مالي و حتى باقي الدول الأخرى على غرار الجزائر².

1- أحمد طالب أبصير، مرجع سابق ، ص 39

2- المرجع نفسه ، ص 40

- موجة الجفاف التي ضربت منطقة الساحل الإفريقي عبر سنوات 1972 إلى غاية 1985 و التي أدت إلى قحط شديد قضى على المحاصيل الزراعية و حتى الماشية و المجاعة التي ضربت دولة النيجر و المنطقة ككل¹.

وكمحصلة لهذه العوامل ، تطور النزاع التلاقي بإعلان الحركة الوطنية لتحرير أزواد إحدى أكبر فصائل المتمردين الطوارق في 06.04.2012 إقامة دولة الطوارق باسم "دولة الأزواد" في شمال مالي ، تضم كل من ولايات "كيدال" و "جاو" و "تومبوكتو" على مساحة 822,000 كلم و هي مساحة تعادل مساحة كل من فرنسا و بلجيكا ، و هي مساحة يعيش فيها حوالي 03 مليون شخص من القبائل العربية و الطوارقية أي ما يمثل ثلثي مساحة مالي و لقد ارتبط الإعلان عن الحركة الوطنية لتحرير أزواد الانتظار لعقود طويلة للتنمية الذي لم تلتزم به الحكومات المالية المتعاقبة رغم اتفاقيات السلام المتعددة ، بالإضافة عودة الطوارق الذين عملوا في كتائب القذافي إلى الشمال المالي المحملين بمختلف الأسلحة مما زاد من تقوية مواقفهم الانفصالية اتجاه الحكومة المركزية ، وقد شكل سقوط نظام العقيد القذافي التوقيت المناسب للإطاحة بالرئيس المالي "توماني توري" في 22.03,2012 و دخول مالي مرحلة اللااستقرار² ، وهو ما أدى إلى تنامي موجات اللاجئين و المهاجرين السريين نحو الجزائر ، ولقد تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية و ذلك بتوفير البديل الاقتصادي و الاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى و مدن جنوبها و ترقية معيشتهم و محاولة إدماجهم في الحياة السياسية ، لكن مشكلة الطوارق لم تحل لان مالي و النيجر لم يقدموا و بشكل مواز لما قامت به الجزائر³.

1-salihou.op .cit.p43

2 فاطمة بقدي،"المسألة الطوارقية : المساعي الجزائرية لاحتواء الفوضى الأمنية في منطقة الساحل" (ورقة مقدمة إلى

الملتقى الدولي حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي"، الجزائر 24-25 نوفمبر 2013)، ص 6-7

3 قوى بوحنية ،مرجع سابق، ص 4

خريطة رقم 02: توضح مناطق تواجد الطوارق في الجزائر و ليبيا و النيجر و مالي و بوركينا فاسو



المصدر:قوى بوحنية،"إستراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"،
يوم08-05-2016على الرابط: Studies.aljazera.net/ar /report/2012 /06/2012631042920894.html

المطلب الثالث: الظاهرة الإرهابية في الساحل الإفريقي

إن عدم الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي ليس بالأمر الجديد فبعد النزاعات الداخلية و الفساد و غياب الديمقراطية ، أصبحت التنظيمات الإرهابية و تشكيل الجماعات المسلحة التهديد الأكبر في المنطقة حيث أصبحت المنطقة مأوى للإرهابيين الفارين من أفغانستان و العراق ، فقد أصبح الإرهاب الذي يمثل مجموعة أعمال العنف- اعتداءات فردية -أو جماعية تنفذها منظمة سياسية للتأثير على السكان و خلق مناخ من الفوضى قد أوجد مكانا له في منطقة الساحل ، وهو ما أدى إلى زيادة المشكلة الأمنية للمنطقة التي أدت إلى توسيع أبعاد التهديد سياسيا ، اقتصاديا جغرافيا و حتى ثقافيا ¹.

1-احمد طالب أبصير،مرجع سابق ص113

بما أن دول الساحل معظمها دول صحراوية شاسعة المساحة و يصعب التحكم فيها حيث أن الدول الضعيفة غير قادرة على مراقبة حدودها و إدارة أمنها مما زاد المنطقة أكثر تغلغلا للحركات الإرهابية و استقطاب الفقراء و البطالين تلك الحركات بسبب اللامن الاقتصادي¹.

ولعل أبرز التنظيمات الإرهابية الناشطة في الساحل الإفريقي خصوصا في دول المغرب العربي ، الجزائر و المغرب و ليبيا مايلي: الجماعة المغربية الإسلامية المقاتلة و الجماعة الإسلامية التونسية المقاتلة و الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة.

- **الجزائر:**لقد شهدت الظاهرة الإرهابية عدة تحولات بارزة خلال فترة التسعينات و ما بعدها ، حيث ظهرت الكثير من الجماعات الإرهابية المسلحة في الجزائر و ارتباط الجماعات ببرامج تخريبية موحدة ، و اندماج البعض منها مع تنظيم القاعدة ، و تعتبر أغلب العمليات الإرهابية التي شهدت نقلة نوعية ، عقب تحول الجماعة السلفية للدعوة و القتال إلى ما يعرف بتنظيم القاعدة في البلاد المغرب الإسلامي . كما عبر عن ذلك الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عند زيارته للولايات المتحدة في نوفمبر 2001 بان : "الإرهاب وحدة لا تتجزأ ، و إذا أردنا محاربتة فعلينا أن نقوم بذلك معا"

- **المغرب:**تعتبر من أولى الدول الإفريقية التي شهدت عمليات إرهابية منذ عام 1973، ومن ابرز الجماعات الإرهابية، الجماعة المغربية المقاتلة و التي تضم الكثير من الشباب الذين ينتمون إلى الطبقة الفقيرة المغربية، و التي تسببت في تفجيرات الدار البيضاء في 16 ماي 2003 و التي أسفرت عن قتلى و جرحى ، أغلبهم من المغريين ، وكما تعتبر الجماعات الإرهابية المغربية المسؤولة عن تفجيرات مدريد عام 2004 ، و التي انبثق بعضها عما كان يعرف بـ "الجماعة الإسلامية السلفية الجهادية في كل من الجزائر و تونس ، و تكشف الكثير من التقارير الأمنية على وجود روابط بين الجماعات الإرهابية في المغرب

1 رضا شوادة : "إشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية و

و تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على اعتبار أن حقيقة المنفذين للعمليات الإرهابية هم من الفكر العملياتي للقاعدة.

- ليبيا: عرفت ليبيا مواجهات عنيفة في بداية التسعينات بين السلطات الليبية و ما يعرف بالجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة و التي أسسها عبد الله صادق ، لم تكن الجماعة الإسلامية في بادئ الأمر متعاونة مع تنظيم القاعدة ، إلا أنها منذ أواخر عام 2007 بدأت في تسبح علاقات وثيقة مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

- تونس:ظهرت جماعات إرهابية تحت تسمية الجماعة التونسية المقابلة في التسعينات جراء طبيعة النظام السياسي و القمع و الاستبداد و البطالة ما دفع بالشباب القيام بعمليات عنف و تخريب منذ شهر ديسمبر 2010 ، أدت إلى دخولها اليوم في سلسلة من العمليات الإرهابية الكبرى التي عرفتتها بعض المناطق في البلاد.

- موريطانيا: تعتبر الدولة الأكثر هشاشة من حيث المناعة ضد التهديدات الأمنية ، إذ تشهد أقاليمها حركات كبيرة من الجماعات الإرهابية و حركة كبيرة لتجارة الأسلحة الوافدة من السنغال باتجاه مالي ، كما أن تهديد تنظيم القاعدة يمتد وفق الكثير من الخلايا المحلية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية¹.

تعتبر الجماعة السلفية للدعوى و القتال الحلقة المركزية التي أسست الإرهاب العابر للأوطان في منطقة الساحل الإفريقي ، هذا التنظيم الإرهابي اقتصر نشاطه في البداية على الجزائر بحيث تأسس سنة 1998 كفضيلة منشقة عن الجماعة الإسلامية المسلحة التي تؤمن بالإيديولوجية السلفية المتطرفة التي ترى في ضرورة الجهاد المسلح .

ضد من هم خارج مسار الجماعة وقد انتشرت القاعدة في جميع دول الساحل و يمكن تقسيم تمركزها عبر ثلاث مناطق:

- المنطقة الأولى:تمتد على الحدود الجزائرية الليبية أين يتواجد المسلحون الليبيون

1-إدريس عطية، "تهديدات الإرهاب الدولي في منطقة إفريقيا"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع 4، 2015

- المنطقة الثانية: و توجد على امتداد الحدود الصحراوية بين الجزائر و مالي

و موريتانيا

- المنطقة الثالثة: تقع على الحدود الجنوبية الجزائرية حيث تشهد في السنوات الأخيرة تنامي الهجمات الإرهابية ضد المصالح الغربية ، حيث تعد سبيل للاختراق من قبل التنظيم و معسكرات القاعدة في الصحراء الواقعة شمال مالي و جنوب الجزائر ما عني سهولة اختراق تلك الأراضي الموريتانية عبر تلك الصحاري و تنفيذ عمليات بداخلها و العودة إلى المعسكرات بأمان كما حدث هجوم جوان 2005 على ثكنة عسكرية موريتانية و قتل حينها 15 جنديا موريتانيا و العديد من الجرحى في هذه العملية التي أطلق عليها "بلمختار" الغزوة الخاصة به¹.

- النيجر: في وقت قريب كان مصدر الخطر الرئيسي على الاستقرار الأمني في النيجر هم حركات الطوارق و ليس القاعدة و قد تعامل الرئيس "مادوتانغا" منذ 1999 مع الطوارق من خلال القمع العسكري ما زاد الواقع سوء عقب الانقلاب الذي حدث في فيفري 2010 بسبب إضرار و عزم الرئيس "مادوتانغا" البقاء في السلطة و بداية هجمات القاعدة في النيجر آخرها كان اختطاف سبعة من الرعايا خمسة منهم فرنسيون قرب مدينة "ارليت" الواقعة شمال البلاد و هم عمال في شركة فرنسية (شركة أريفا) ، كما تسعى القاعدة إلى توسيع عملها في نيجيريا حيث صرح "عبد المالك درودكال" قائلا: "أن نيجيريا قد انتقلت إلى قمة أجندة القاعدة في بلاده المغرب الإسلامي و هكذا إزداد القلق من أن القاعدة في المغرب الإسلامي يمكن أن تحقق نجاحات كبيرة في نيجيريا² ومن بين التنظيمات الإرهابية الفاعلة في منطقة الساحل خارج إطار دول المغرب العربي التي تم تناولها سابقا نجد :

1 المرجع نفسه ، ص 62

2 عبد القادر الهلي و بوبصلة أمينة، مرجع سابق ، ص 14

_ جماعة بوكو حرام أو جماعة أهل السنة للدعوة و الجهاد * تركز الملامح الفكرية لهذه الجماعة حول عدد من الأصول الفكرية أهمها العمل على تأسيس دولة إسلامية في نيجيريا ، بالقوة المسلحة الدعوة إلى رفض التعليم الغربي و الثقافة الغربية و الدعوة لتغيير النظام في نيجيريا كما هناك مجموعة من العوامل أدت إلى تنامي هذه الجماعة و زيادة نشاطها منها سياسات الحكومات العسكرية و المدنية المتعاقبة في البلاد و التي تستخدم العنف المفرط اتجاه الحركات السياسية المناوئة لها ، حيث استطاعت كسب العديد من الأنظار في أوساط الشباب و تعاطف الشباب المسلمين بسبب عمليات القتل الخارجة على القانون التي ارتكبتها الشرطة البحرية بالإضافة إلى عامل البعد العرقي و الدور الذي تلعبه في تنامي الجماعة ¹ .

في عام 2009 . اعتنقت بوكو حرام الإرهاب عندما وقعت مواجهات بين الجماعة و الشرطة و الجيش شملت عدة ولايات شمالية انتهت بمقتل زعيم الجماعة محمد يوسف²، فقررت الجماعة الانتقام للزعم و شرعت في استهداف رجال الشرطة و العسكريين³ لقد كانت بداية النشاط الإرهابي في الساحل سنة 2002 حينما أعلنت مصالح الأمن الجزائرية أنها تمكنت من القبض على مبعوث تنظيم القاعدة الطي يتزعمه أسامة بن لادن إلى المغرب العربي و الساحل الإفريقي المدعو أبو محمد اليمني" الذي دخل التراب الجزائري لأول مرة في جوان 2001 و التحق بعدها بشمال مالي ، ليبدأ بعدها في زيارة دول الساحل و قضى فترة أسبوعين إلى ثلاث أسابيع في كل من موريتانيا ، النيجر ،

*-هي جماعة إسلامية مسلحة تعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية تأسست في عام 2004 على يد محمد يوسف شكلت جماعة بوكو حرام شرقي نيجيريا على الحدود مع النيجر (عرفت بطالبان نيجيريا)

1-بوكو حرام ، متوفر على الرابط www.marefa.org/indexPHP

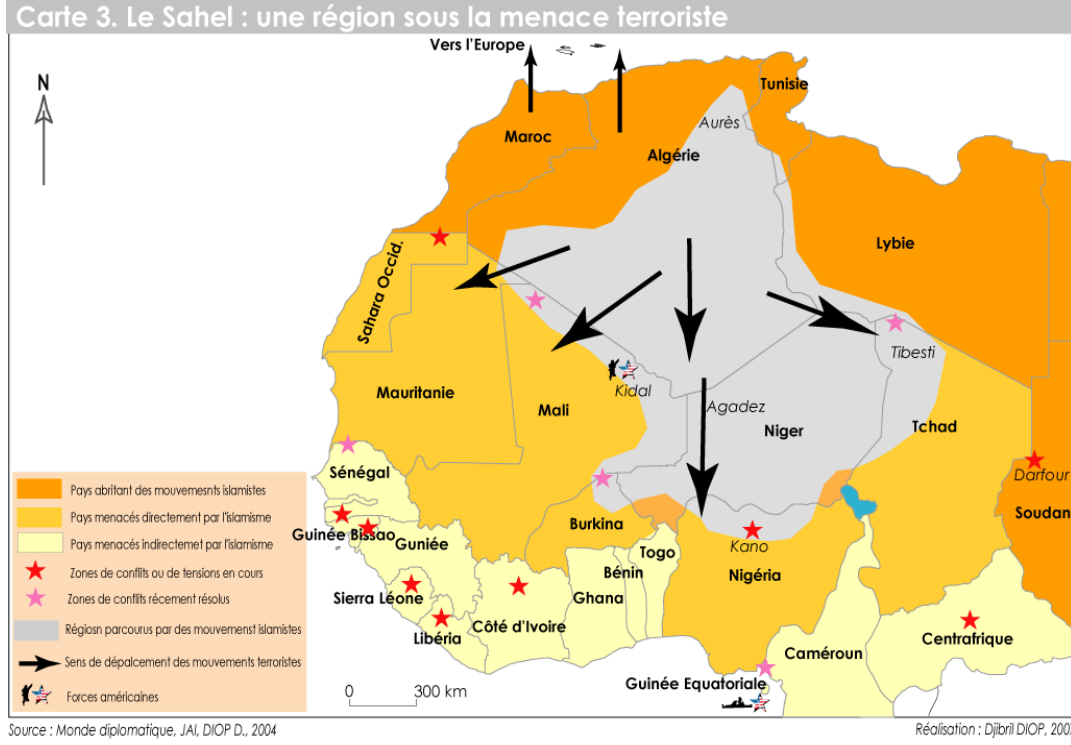
2 نبذة عن الجماعة الليبية المقاتلة ، نقلا عن: www.assakina/center/partcs/9469.htm/ix22/tj

3 علي بك، مستقبل تنظم بوكو حرام في شمال نيجيريا ، المجلة السياسية الدولية نقلا عن:

<http://www//syassa/org.eg/newscontent/2/100/1942>

تشاد و اهتم "أبو محمد اليميني" بوضع منهج التنظيم المسلح مع لقائه بقيادة الجماعة السلفية للدعوة و القتال بمنطقة الصحراء الكبرى و الساحل الإفريقي¹.

خريطة رقم 03: توضح مناطق تواجد التهديد الإرهابي في المنطقة المغربية و الساحل



مصدر ،مريم براهيمى مرجع سابق،ص 44

أما فيما يخص تحليل لإستراتيجية التحالف بين تنظيم الجماعة السلفية للدعوة و القتال و تنظيم القاعدة نجد أن التنظيميين الإرهابيين سعيا نحو ذلك كخطوة مصلحية توسعية للتقليل من الضغوط الأمنية و الانفتاح نحو فضاءات جغرافية غير مسيطر عليها ، ومنه يمكن تصنيف الرغبة في التحالف من وجهتين :

- **الوجهة الأولى:** دواعي تحالف الجماعة السلفية للدعوة و القتال و أسبابه:

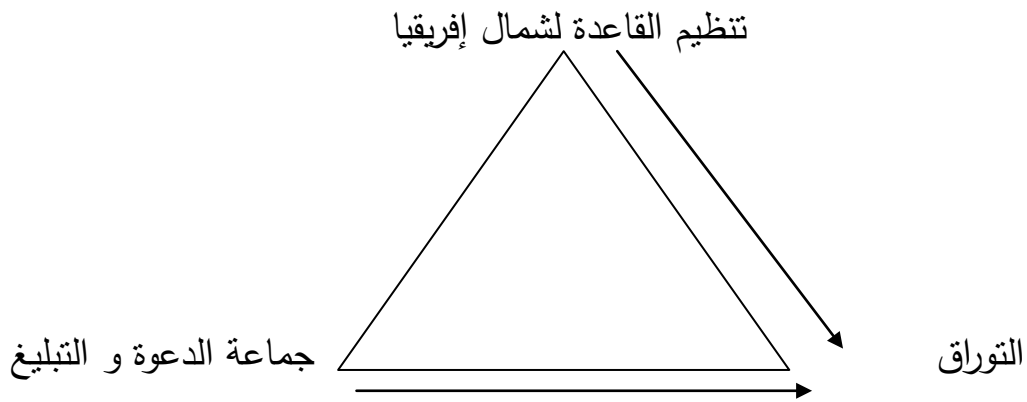
- خسر هذا التنظيم الإرهابي كل شيء في الجزائر
- توسيع النشاط الميداني للعمليات الإرهابية المسلحة نحو منطقة الصحراء الكبرى
- خلق التحالفات الجهوية على غرار العلاقة مع الجماعة الليبية الإسلامية للقتال

1 محمد مقدم ،القاعدة في المغرب الإسلامي،(الجزائر : دار القضية للنشر 2010) ص_ص 59-60

- الوجهة الثانية: دواعي تحالف القاعدة مع تنظيم الجماعة السلفية للدعوة و القتال و تتمثل في الآتي :

- الحصول على دعم (مقاتلين) في العراق و أفغانستان و حتى في الشيشان
- دعم تواجد القاعدة عبر تفرعات تنظيم الجماعة السلفية للدعوة و القتال في أوروبا الغربية بما يسهل تنفيذ العمليات الإرهابية
- تغيير التكتيكات باللجوء إلى العمليات الانتحارية
- توسيع الرقعة الجغرافية للعمل الإرهابي¹.

الشكل رقم 04 يوضح شبكة التحالفات بين تنظيم القاعدة و التنظيمات الأخرى



المصدر: أحمد طالب أبصير, مرجع سابق, ص, ص 127

-مالي: تعتبر حركة التوحيد و الجهاد من أهم الحركات الإسلامية المسلحة التي تنشط بشمال مالي, و هي حركة منبثقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و يقودها محمد ولد نويمر و معظم أعضائها من العرب و قليل من الطوائف, أما بالنسبة إلى الأماكن التي تتحصن فيها هي الهضبة الصحراوية الممتدة من منطقة سالييت في أقصى شمال مالي إلى مدينة غاو التي تمثل معقل حركة التوحيد و الجهاد, و من أهم الأعمال الإرهابية التي قامت بها هجوم في 23 مارس 2012

1 أحمد طالب أبصير, مرجع سابق, ص, ص 122,123

على قاعدة لقوات الدرك الوطني الجزائري بتمنراست و سعت أيضا حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا هجماتها لتشمل الدول المجاورة¹.
أن أهم العوامل الداخلية المنتجة للإرهاب عبر وطني في دول الساحل الإفريقي ترجع إلى مايلي:

-الخب في دول الساحل: التنازع على السلطة و سيطرة بعض العسكريين قليلي الخبرة السياسية و الإجبارية على زمام الحكم.
-مظاهر الفساد السياسي و الذي بات لسمة الغالبة على معظم دول إفريقيا و المتمثلة في إساءة استخدام السلطة و استغلال الوظائف العامة من اجل مصالح خاصة.
-مشكلة الأقليات و غياب تنشئة سياسية مجتمعية فعالة .
-غياب الأمن السياسي في المنطقة و هو العنصر الأهم الذي لا بد من توفره في حين نجد إن دول الساحل غير قادرة على تحقيقه².
كما انه لا يمكن إرجاع ظاهرة الإرهاب في الساحل إلى عوامل داخلية فحسب ، فقد ساهمت الظروف الدولية التي تلت الحرب الدولية على الإرهاب من خلال إعلان الحرب على أفغانستان و احتلال العراق إلى قيام التكتل تحت تسمية القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي حيث فرضته هامين أساسيين هما:

- ارتفاع نسبة النشاطات الغير شرعية (تجارة الأسلحة، المخدرات، ... الخ) و ارتفاع الهجومات الإرهابية في المنطقة 126 هجوم مسلح منذ 11 سبتمبر 2001³.
- تأكيد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على عزمها في أقلمة نشاطها إلى كل من الساحل الإفريقي و الصحراء و مواصلة استهداف المصالح الغربية في المنطقة.

¹ فريدو سي انوها أرزيم الحناشي ، غرب إفريقيا: الإرهاب و الجرائم المنظمة العابرة للحدود ، مركز الجزيرة للدراسات، 2014 ، ص 5 ، على الرابط التالي : <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/07/>

² رضا شوادرة ،مرجع سابق،ص 81

³ عاشور قشي،"آليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي " (مذكرة ماستر ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،(مذكرة ماستر ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2012)، ص 61

المبحث الثاني:دوافع الاهتمام الجزائري_ الأمريكي بساحل الإفريقي:

سوف نحاول من خلال هذا المبحث الإلمام بأهم الدوافع الدافعة للاهتمام الجزائري- الأمريكي في منطقة الساحل.

المطلب الأول:دوافع الاهتمام الجزائري بساحل الإفريقي

إن من أهم الدوافع الاهتمام الجزائري بمنطقة الساحل للأسباب الأمنية التالية:

-تزايد النفوذ الخارجي على المنطقة : إن اهتمام الجزائر بما يجري في المنطقة عائد لكون المنطقة أضحت تشكل مجالا لاستقطاب قوى خارجية و مجالا لعمل قوى إقليمية نظرا لما تزخر به المنطقة من ثروات و للموقع الاستراتيجي الذي تحتله ، وهو ما دفع الجزائر أن تعمل على استقرار المنطقة و محاولة إفراغها من النشاطات التي يمكن أن تمس أمنها القومي ، التي تقوم بها عدة دول من بينها فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية و الصين.

بالنسبة لفرنسا المستعمر السابق للمنطقة على اعتبار أنها تدرك قيمة الثروات التي يزخر بها باطن الساحل ، أما الولايات المتحدة التي دخلت على الخط سعيا لوضع موطئ قدم في المنطقة الساحلية الصحراوية ، فمكافحة الإرهاب الذي يقوده تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هو مبرر كافي حسب الأمريكيين لنشر قوات و القيام بضربات استباقية في المنطقة حفاظا على مصالح الغرب هناك.

إن الجزائر تسعى جاهدة لقطع الطريق عن أي تدخل الأجنبي في المنطقة تحت مبررات مكافحة الإرهاب ، وجاء تأكيد هذا الكلام على لسان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي أكد رفض بلاده القطعي لان تكون أراضيها مقر لقاعدة "افريكوم" * داعيا دول الساحل الإفريقي إلى تأمين الحدود من مخاطر الإرهاب و تهريب السلاح بعيدا عن الوصاية الأمريكية.

* مشروع سياسي عسكري أطلقت عليه الولايات المتحدة الأمريكية اسم "القيادة الإفريقية" لتكون القارة الإفريقية نقطة انطلاق للهيمنة العالمية دشن عام 2008 في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن

وهو إشارة لكي تنتهج دول المنطقة خطة مشتركة للدفاع عن نفسها من تلك التهديدات دون الارتقاء في أحضان واشنطن على اعتبار ان المطلب الأمريكي ينطوي على نوايا و أهداف ابعده من ملاحقة القاعدة وتهريب ، لتمس سيادة و كرامة شعوب المنطقة¹.

- تأثير أزمة شمال مالي على الأمن الجزائري: أن من أهم أبعاد الاهتمام الأمني للجزائر بمنطقة الساحل هو ما تشهده دولة مالي باعتبارها الحلقة الأضعف في منطقة الساحل و الأكثر عرضة إلى زعزعة استقرارها على يد المتمردين ، خصوصا مع تواصل النزاع العرقي في مالي ، الذي أدى إلى سيطرة متمردى الطوارق على الشمال وانهيار الحكومة الجنوب ،فالطوارق منذ وقت طويل ضغطوا للحصول على الحكم الذاتي من الحكومة المركزية التي يتهمونها بسوء الإدارة و التهميش ، ولقد انطلقت الأزمة المالية في منتصف جانفي 2012 حيث هاجمت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد عدد من المدن المالية يوم 17 جانفي 2012 و هي "متاكا" الواقعة قرب الحدود مع النيجر و "تسالييت" على الحدود مع الجزائر ، فتصعيد النزاع داء نتيجة قرار الرئيس المالي "توماني توري" بعدم إدماج التوارق في العملية السياسية و أبعادهم عن المشاركة في القرار السياسي و هو ما أدى إلى الصراع الدائم بين المنطقة الشمالية و الجنوبية².

تتعامل الجزائر وفق إستراتيجية محكمة لإيجاد حل لازمة شمال مالي بعيدا عن الحسابات الخارجية و صراع الإيرادات مع أطراف النزاع في مالي و خصوصا فرنسا ، فالجزائر تسعى لإيجاد حل للازمة المالية التي تهدد امن حدودها الجنوبية من خلال ثلاث محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخل دون أي تدخل أجنبي معتبرة أن التدخل الأجنبي هو تهديد لأمن و استقرار الجزائر.

1-صابر بليدي ، استعمار في إهاب مقاومة الإرهاب" ، حرب أمريكا لتطويع إفريقيا "افريكوم"الحرب العالمية، 27 نوفمبر 2007

2-بن عائشة محمد امين "الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي"المجلة الإفريقية للعلوم السياسية ،14 جانفي 2015 نقلا عن: www.maspoliticques.com/mas/index.PHP?option=com-content&view=article&id=384

انتشار السلاح عبر بين الجماعات الإرهابية في الساحل الأزمة الليبية: أضحي الملف الأمني الليبي من بين أهم الانشغالات الأمنية للجزائر عقب التدخل الغربي في ليبيا و إسقاط نظام العقيد" القذافي " و استيلاء الثوار على الحكم في ليبيا ، و انتشار السلاح في يد الميليشيات من أبرز العقبات أمام عملية الانتقال و بناء الدولة في ليبيا ، ومازاد من حدة الأزمة هو الفشل و العجز الحكوميين ، حيث ارتفع عدد المجموعات المسلحة مباشرة عقب الإعلان عن تحرير ليبيا و توقف القتال في 23-10-2011 ليبلغ عدد المقيدين لدى اللجنة الأمنية العليا التابعة لوزارة الخارجية 143 ألفا ، فيما لم تتغذى التقديرات الرسمية لإعداد من حملوا السلاح ضد نظام القذافي 30 ألف مقاتل¹ كما ساهم تمرد العديد من المجموعات المسلحة و تحولها نحو الجريمة المنظمة و المتاجرة بالأسلحة ، ووقوع انتهاكات من خطف المسؤولين في الدولة ، فهذا يعد خرقا كبيرا للأمن في ليبيا ما يثبت مدى العجز و الفشل الدولي في هذا البلد المحادي للجزائر و تبعات هذا الفراغ الأمني على الحدود الشرقية الجزائرية².

-الجماعات الإرهابية و اختطاف الأجانب من اجل التمويل

إن الإرهاب منتشر بكثرة في دول الساحل و يمكن له أن يهدد الأمن و الاستقرار الداخل للبلاد ، ما دفع بالجزائر توظيف خبرتها في مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة عبر مبادرة عموم الساحل عام 2002 ، التي توسعت لتتحول إلى الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب عام 2005 إلى قيادة إفريقيا عام 2007 (افريكوم)³.

1-مراد فيصل،"التحديات الإقليمية الراهنة للأمن القومي الجزائري-دراسة جيو-أمنية للحدود" مذكرة متممة لنيل شهادة

ماستر قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية، المدرسة العليا للعلوم السياسية،2014 ص 83

2- السنوسي بسيكري، ليبيا : التحديات الأمنية و انعكاساتها على العملية السياسية مركز الجزيرة للدراسات ماي 2011 ،

ص 6.

3-jhon shindler , « she ugly truth about Algeria » the national interest 10,july 2012 in HTP://national interest ,org/commentary/the-ugly-truth_about-algeria-1146consulterle 19-04-2013

كانت أولى العمليات فيما يخص اختطاف الأجانب في الصحراء الجزائرية من طرف التنظيم الجديد (AQMI) هو اختطاف 32 سائحا أوروبيا في صحراء جانييت و ايليزي في أبريل 2007 و في خطوة تدل على أقلمة التهديد الإرهابي انظم لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كل من الجماعة المغربية المقاتلة لتتخذ من الصحراء المفتوحة بين دول الساحل منطقة نشاط لها ، ثم وسعت من نشاطها حيث تم اختطاف 4 أجانب "سويسري،ألمانية ، و بريطانيين في 22 جانفي 2009 على الحدود بين مالي و النيجر ، كما أختطف في نوفمبر 2009 خمسة أوروبيين في عمليات متفرقة ، منهم فرنسي أعدم من طرف خاطفيه لدى محاولة قوات مشتركة فرنسية-موريتانية إطلاق سراحه بالقوة في صحراء "كيدال" شمال مالي في جويلية 2010¹ إن عمليات اختطاف الأجانب في الصحراء الجزائرية و في دول الساحل تضع الجزائر في ورطة ، فالجزائر مطالبة إما بتحمل مسؤولياتها كاملة من حماية الرعايا الأجانب على أراضيها سواء كانوا سوا حاو عمال أو مستثمرين لإثبات الأمن و الاستقرار².

و ازدادت صعوبة تأثير الإرهاب على الأمن القومي الجزائري بعدما أخذ منحى اخطر من خلال إقامة التنظيمات المسلحة علاقات تعاون و تبادل مع عصابات الجريمة المنظمة و المافيا من أجل تمويل نشاطها ، وهو ما كشفت عنه التحريات الجزائرية خلال الاعتداء المسلح في نهاية جانفي 2010 "بتين زاوتين" بتمنراست و الذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائري ،و إن هذا الاعتداء كان تسهيل عملية تهريب سبعة قناطر من الكيف المعالج إلى داخل التراب الوطني³.

1-حسام حمزة، مرجع سابق،ص 94

2-ALEXIS KALAMBRY, bande sahéenne et trafic d'arme des cadre maliens implique ? sur le cite :

[Htp://www.malikounda.com/nouvellevoir.PHP?indenouvelle=17489](http://www.malikounda.com/nouvellevoir.PHP?indenouvelle=17489)

3 مراد فيصل، مرجع سابق،ص 67

تأثير التهريب على الاقتصاد الجزائري

تشهد ظاهرة التهريب تناميا خطيرا و مستمرا عبر الحدود الجزائرية خاصة خلال السنوات الأخيرة ، و التي شهدت فيها منطقة الساحل حالة من الانقلاب الأمني نتيجة للأوضاع التي تعيشها دول المنطقة ، و يعتبر تهريب الوقود من أكثر المشاكل التي تعاني منها الجزائر فحسب التقديرات فإنه يتم تهريب ما نسبته 25% من الإنتاج الوطني من الوقود حسب تصريح لوزير الداخلية السابق الجزائري "دحو ولد قابلية" نحو الدول المجاورة عن طريق التهريب وهو ما يعتبر خطرا على الأمن الاقتصادي للجزائر ، الوضع الذي دفع بالحكومة الجزائرية للقيام بتعديل للأمر 05-05 المؤرخ 23 أوت 2005 و المرسوم 287 المؤرخ في 26 أوت 2006 و الخاصين بمكافحة التهريب حيث تم إدراج التهريب الوقود في خانة "خطر على أمن الدولة و استقرار اقتصادها"¹ كما ساهم تهريب السجائر الى حد كبير و المستورد من موريتانيا إلى إغراق الأسواق الجزائرية ، كما يتم توجيه تلك المستوردة عبر "كوتونو" في البنين و "لومي" في التوغو عبر النيجر و بوركينافاسو إلى ليبيا و الجزائر ، ففي عام 2010 أشارت تقارير الأمم المتحدة المعنية بالمخدرات و الجريمة (UNODC) إلى أن السجائر المهربة عبر هذه الطرق تمثل حوالي 60% من سوق التبغ الليبية و 18% من السوق الجزائرية (288 مليون دولار) ، و أدى هذا النظام إلى تآكل أجهزة الجمركية بسبب الفساد و التواطؤ بين المهربين و المسؤولين الأمنيين في دول مالي و النيجر و ليبيا ، هذه الأخيرة التي تتحكم قبيلة القذافنة ذات النفوذ الواسع في عمليات التهريب عبر المنطقة الحدودية الجزائرية الليبية ، كما أنه في الحدود الجزائرية -الموريتانية نجد القيادي في تنظيم القاعدة ب"لمختار" الذي يدير عمليات تهريب السجائر عبر الصحراء² أما فيما يخص تجارة

1-سمير بلعمري" الجزائر تسخر 100 مليار سنويا بين تهريب الوقود "جريدة الشروق اليومية،22-07-2013

2 ولفرام لآخر"الجريمة المنظمة و الصراع في منظمة الساحل و الصحراء" ، مؤسسة كارنغي للسلام الدولي، شرق الأوسط،

الأسلحة فقد ساهم تصاعد وتيرة النزاع في شمال مالي من حجم تجارة الأسلحة و تدفقها نحو الإقليم نتيجة الصراع في ليبيا بسبب فتح مخازن أسلحة من طرف النظام الليبي ، ما أدى إلى عمليات نهب و تخزين لها و من ثم تهريبها عبر الحدود من طرف المنظمات الإجرامية أو الإرهابية نحو "الطوارق" الذين كانوا يقاتلون ضمن كتائب القذافي عند عودتهم إلى بلدانهم الأصلية رجعوا محملين بالأسلحة الليبية.

و لقد أدت الحروب الأهلية و فشل الدول في منطقة الساحل إلى إبادة نشاط الحركات أو التنظيمات المتمردة ما يعرف "بأمراء الحرب" و هو ما اوجد حالة من عدم الاستقرار السياسي في دول المنطقة ومن بينها الجزائر حيث قال في هذا الصدد "ميري بيترشون" من دون شك نحن نعلم انه أينما وجدت الأسلحة تكون هناك نزاعات ¹.

تأثير مشكلة الطوارق على الوحدة الوطنية

تبرز مشكلة أزمة "الطوارق" كتهديد للأمن القومي الجزائري و معطى جزائري نحو الاهتمام بها ، و تعد أزمة الطوارق مورثا استعماريًا ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951 و النيجر 1960 ، و مالي 1960 ، و بوركينافاسو 1960 و الجزائر 1962 ، عندما وجدت القبائل الطوارقية نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة، نتيجة لهذا التشتيت ظهرت مجموعة من الحركات الأزواد تسمى نفسها تحريرية ، تمردت على سلطة الحكومات المركزية لمالي و النيجر و قادت خلافاتها معها و تحركاتها ضدها إلى تنامي موجات اللاجئين و المهاجرين السريين نحو الجزائر و خلق مشكلات أمنية من اعتداءات على المواطنين جزائريين و تجارة مخدرات التي أفرزها وجود هؤلاء اللاجئين و المهاجرين في صحراء الجزائر و مدنها الجنوبية و استخدامهم كمناطق انكفاء استراتيجي و انسحاب في حال ملاحقات من ظرف القوات النظامية النيجيرية أو المالية.

1 MAMADOU ALLOO BARRY , Guerre et trafics d'arme en Afrique, Approche Géostratégique, (Paris :L'HARMATTEN 2006) P 45

و لقد تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية و ذلك بتوفير البديل الاقتصادي و الاجتماعي للطوارق الموجودون على أراضيها عبر جميعهم في قرى و مدن جنوبية و محاولة إدماجهم في الحياة السياسية الجزائرية لم تكن كافية لوقف تهديد الحركات الازوادية و الحد من نشاطهم المسلح لان مالي و النيجر لم ينتهجا سياسة موازية لسياسة الجزائر ما يبقي المشكلة مصدر اهتمام أمني للجزائر خاصة ¹.

المطلب الثاني: دوافع الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي

إن من أهم دوافع الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل مايلي :

- **الدافع الاقتصادي:** يعد استهلاك الطاقة قضية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة اقتصادية و عسكرية كبيرة ، فأى توقف للإمدادات النفطية سيشكل تهديدا لأمنها القومي ² و هو ما أكده الرئيس الأمريكي جورج بوش بقوله:"الأمن الطاقوي و نحن يجب أن نعمل وفقا لذلك ³.

و حسب وثيقة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعام 2006 تحت عنوان "إطلاق حقبة جديدة من النمو الاقتصادي العالمي من خلال الأسواق الحرة و التجارة الحرة " ثم التأكيد على ضرورة فتح و دمج و التنويع في أسواق الطاقة لضمان الاستقلال الطاقوي حيث جاء فيه : " إن الولايات المتحدة هي ثالث أكبر منتج للنفط في العالم و لكننا نعتمد على مصادر دولية لتوليد أكثر من 50% من احتياجاتنا ، و فقط عدد قليل من الدول تقدم الإسهامات الكبيرة للنفط في العالم و المفتاح لضمان أمن الطاقة لدينا هو

1-قوى بوحنية "الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 3جانفي 2012، ص، ص3،5

2-أسماء رسولي"مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001" (مذكرة لنيل شهادة

ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة -2011) ص 103

3-cherif driss , « état-unies et afrique sahel –saharienne :agenda énergétique et sécuritaire dans : abdenour ben antar, les Etats-Unis et le Maghreb regain d'intérêt ,alger cread, 2007,

التنوع في مناطق موارد الطاقة"¹, هذا ما دفع الولايات المتحدة للبحث عن بدائل حدها تقرير وكالة الطاقة الأمريكية الصادر في ماي 2001 بمنطقتين هما بحر قزوين و القارة الإفريقية فالمنطقة الأولى تتخللها العديد من الصعوبات و العراقيل و الصعوبة تكمن في نقل النفط القزويني ، حيث مد خطوط أنابيب نفط جديدة برية مما يسمح بالاستمرار في توسيع الإنتاج و التصدير² كما تعد الحرب التي لازالت دائرة في أفغانستان و الاضطرابات المتكررة في القوقاز من أهم العراقيل التي تصعب من الاستفادة من نفط بحر القزوين بصفة كبيرة ، لذلك تبقى إفريقيا البديل الأنسب و حسب ما جاء ف تقرير مجموعة مبادرة السياسة النفطية الأفريقية فان أهمية افريقية بالنسبة للاحتياجات الأمريكية هي في ارتفاع متزايد خاصة غرب إفريقيا على اعتبار أن عرب إفريقيا يوفر السرعة و امن أكثر و تعقيدات اقل³.

و دول الساحل الإفريقي باعتبارها تصنف ضمن دول غرب إفريقيا فهي حضيت بالاهتمام الأمريكي في مجال الطاقة ، خاصة بعدما أصبح الدور الصيني بارزا في المنطقة ، و هو ما شكل مصدر قلق للعقل الاستراتيجي الأمريكي الذي ليس من صالحه السماح للصين بالهيمنة و السيطرة على القارة الإفريقية،على إعتبار أن الصين تخطط لاستثمار أكثر من 7 مليارات دولار من أجل اكتشافات نفطية في نيجيريا ، كما أن الصين تحصل على 60% من البترول السوداني⁴، أما بالنسبة للاهتمام الأمريكي بنفط الساحل الإفريقي فهو يظهر من خلال حجم الاستثمارات الأمريكية في المنطقة حيث نجد

1 -the national security of the united state of America , march 2006 , in <http://www.presidentialabhetoric.com/NSS2006PDF>

2-national energy policy envelopment group » national energy policy may 2001 « chapter 8 ,p12 in :[http://www.wtrycom:energy report :national-energy-policy.PDF](http://www.wtrycom:energy%20report:national-energy-policy.PDF)

3-Africa oil policy initiative group, « African oil :a priority for u,s national security and African development « institute hor advanced strategic a political studies symposium, january 25, 2002 p8 in :[www.laps.org/strategic/Africa white paper PDF](http://www.laps.org/strategic/Africa%20white%20paper.PDF)

4- chrif driss « état-unies et afrque sahela –sahrienne :agenda énergétique et sécuritaire op ,cit p 60

ثلاث شركات أمريكية هي "أكسون موبيل" "بيتروناس" و "شيفرون" ، لها نحو 95% من استثمارات النفط التشادي¹ ، و في نيجيريا فان 58% من النفط النيجيري يذهب إلى الولايات المتحدة أي حوالي 8% من الواردات النفطية الأمريكية². أما فيما يخص السودان فكانت لشركة "شيفرون" الأمريكية استثمارات بما قيمته واحد بليون دولار أمريكي عبر أن الشركة باعت أسهما للحكومة السودانية³ و خرجت من السودان عام 1992 لتترك المجال مفتوحا للدول الآسيوية أهمها ماليزيا و الهند و بصفة أكبر الصين التي أصبحت تحصل، على 7% من وارداتها النفطية من السودان⁴ و شركة "شيفرون" الآن تسعى جاهدة لاستعادة عقودها للتنقيب على البترول في السودان ، لذلك نجد أن العديد من الخبراء يرجعون الاهتمام الأمريكي بدارفور ، ليس للمشكلة الإنسانية فيها و إنما للتنافس الدول على بترول القارة الإفريقية ، حيث جاء في دراسة للمجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية (CFR): أن الاهتمام الأمريكي بدارفور يتخطى مسألة الاعتبارات الإنسانية حيث تدرك الولايات المتحدة الموقع الاستراتيجي لدارفور المحاذي لبحيرة بترول تمتد من إقليم بحر الغزال مرورا بالتشاد و النيجر و موريتانيا ومالي و الكامرون ، كما تعتبر دارفور المدخل الرئيسي لغرب إفريقيا⁵. يبدو أن الاهتمام الأمريكي بالساحل تدفعه مصالح أمريكية متمثلة في الاستحواذ على النفط في المنطقة و هو ما يدفعنا إلى طرح هذا التساؤل : هل نفط الساحل الإفريقي هو

1- عبد الله صالح ، "الأزمة التشادية إلى أين" السياسة الدولية القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ع 172 ،

المجلد 43 أبريل 2008 ، ص 129

2-daniellongton , « us. Rade and investment relationship with sub Saharan africa : the Africa growth opportunity acand beyond » CRS report for congress, January 25 ,2008,P7

3- أسماء رسولي ، مرجع سابق ، ص105

4-anthony lake a Christine Whitman , « more than humanitarian :a strategic us approach toward Africa » new York report of an independent task force council on foreign policy 2006 P43

5-محمود ماضي "الاهتمام الامريكي بدارفور مرتبط بتوجيهه استراتيجي نحو افريقيا "سويس انفو ، 3ماي 2007 نقلا عن:

www.suissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid=5863302

بتلك الأهمية التي تسد حاجيات الولايات المتحدة النفطية أم هناك حاجيات أخرى تدفع إلى الاهتمام الأمريكي بالمنطقة.

الدافع الأمني:

أصبحت منطقة الساحل الإفريقي تحتل مكانة إستراتيجية كبيرة لدى صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر و ذلك في سياق ما عرف بالحرب الكونية على الإرهاب، ومن خلال ما تم عرضه للواقع الأمني لمنطقة الساحل في المطلب الأول من هذه الدراسة ، يتضح لنا أن المنطقة تعاني من العديد من المشاكل التي تجعل من الوضع الأمني فيها غير مستقر، حيث تنتشر الجريمة المنظمة بكل أشكالها ، و الأزمات الداخلية ، و مشاكل الأقليات إضافة إلى التنظيمات الإرهابية إلى خارج الحدود الإقليمية و يتعداها إلى الدول الغربية ، كما يخشى من تهديد مصالحه في المنطقة¹، كما حدث في النيجر سنة 2003 (اضطرابات في حقول النفط النيجيرية) و هو ما شكل تهديدا للمصالح الأمريكية في تأمين التنقيب عن النفط و المعادن.

تعتبر الولايات المتحدة أن الدول الفاشلة هي أرضية خصبة لتنامي الجماعات الإرهابية، حيث أن الخصائص الأساسية للدولة الفاشلة تبدو من خلال²:

-فقدان الدولة القدرة على أداء وظائف الأساسية للحكم

-عدم قدرة المؤسسات السياسية على تلبية المهام الأساسية للحكم الشرعي

1- "منطقة الساحل الإفريقي في إطار التوازنات و الصراعات الدولية : التنافس الفرنسي - الأمريكي نموذجا" يوم

29-08-2015 نقلا عن:

[Http://saidali.wordpress.com/29/08/2015](http://saidali.wordpress.com/29/08/2015)

2 robert h, borff « responding to the need for strategy » small wars and insurgencies, vol 10, no ,03,1999 ,P63-64

-الانهيار الاقتصادي

و باعتبار أن دول الساحل تتوفر على هذه الخصائص فإن هذا ما يجعلها محور للاهتمام الأمريكي ، حيث يؤكد صناع القرار الأمريكي أن الجماعات الإرهابية المحلية منها و الدولية ، خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تركز نفسها لأعمال التهريب على أنواعها بما في ذلك الأسلحة و تجنيد الأعضاء الجدد من السكان المحليين¹ على اعتبار أنهم يعانون من البطالة وسوء المعيشة و الاضطهاد في حكوماتهم ، و حسب ما جاء في وثيقة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب لعام 2006 فإن "الولايات المتحدة ستستمر في منع الإرهابيين من استغلال المناطق غير الخاضعة للحكم كملجئ لهم لأعدائنا بالتخطيط و التنظيم و التدريب و التحضير للعمليات ، سوف نقضي على هذه الملاذات تماما"².

وعلى هذا الأساس جاءت المبادرة الأمريكية المعروفة ب: بان الساحل (PSI) بهدف تقوية دول الساحل الفاشلة تعتبرها الولايات المتحدة أنها ضرورية ، بعد قيام الجماعة السلفية للدعوة و القتال (GSPC) بقيادة عماري صافي المعروف باسم "البارا"*(EL PARA) باختطاف 31 سائحا أوروبيا كانوا قد هربوا من الجزائر إلى مالي ، وقد أطلق البارا سراحهم مقابل 5000000 يورو دفعتها له الحكومة الألمانية مطلع عام 2004³.

أصبحت الولايات المتحدة ترى انه من الضرورة التواجد في الساحل الإفريقي أكثر من أي وقت مضى خاصة بعد في الساحل الإفريقي أكثر من أي وقت مضى ، خاصة بعد إعلان الجماعة السلفية للدعوة و القتال ولاءها لأسامة بن لادن في سبتمبر 2006 ، وهو ما أدى

1 أسماء رسولي، مرجع سابق،ص 100

2national strategy for combating terrorism ,September 2006 p16
in :http://WWW.cbsnews.com/htdocs/PDF/NSCTO906.PDF

* علي خلفية أنه كان مظلي في الجيش الجزائري

3-robert g berschinski « africom'sdilemma : the globa war on terrorism ,capacity, building , human tarianisme and the future of us security politicly in Africa November 2007 p 24 in
http://www.strategic studies.army.mil/PDFpub827PDF

إلى التكهن بان القاعدة في المغرب الإسلامي قد تصبح أكثر التنظيمات الإرهابية القادرة على تهديد مصالح الولايات المتحدة و شن هجمات في أوروبا.¹

وحسب النظرة الأمريكية فان الحفاظ على الأمن و الاستقرار في الساحل الإفريقي لا يكون بالوسيلة العسكرية ،و إنما لابد من التعامل مع التهديدات الأمنية في المنطقة من خلال المساعدات التتموية أكثر من المساعدات العسكرية وذلك ما ثمن مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCT) عن سابقتها "بان الساحل" لان مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء وسعت مجال المساعدات إلى المساعدات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية عكس سابقتها التي ركزت على تقديم المساعدات في المجال العسكري فقط.²

و من هنا يمكن القول أن من الدوافع التوجه الأمريكي نحو الساحل الإفريقي خصوصا و القارة الأفريقية عموما يتركز في بعدين مكملان لبعضهما البعض و هما البعد الاقتصادي و البعد الأمني.

1أسماء رسولي، مرجع سابق، ص101 -

2-international crises group » Islamic terrorism in the Sahel :factor fiction « Africa report ;no92,31 march 2005 P35 in :<http://all Africa/.com/peace Africa/resources/view/0010608> PDF

المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية-الأمريكية في مكافحة الإرهاب في الساحل:

ساهم بروز الظاهرة الإرهابية في دول منطقة الساحل الإفريقي بتسليط الضوء حول المقاربة الأمريكية و الجزائرية في مكافحة الإرهاب، حيث سوف نحاول في هذا المبحث عرض أسس كل من المقاربة الجزائرية و الأمريكية في مكافحة الإرهاب.

المطلب الأول: المقاربة الجزائرية في محاربة الإرهاب في الساحل الأفريقي

قبل تناول المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب يستلزم علينا ضبط مايلي:

- العقيدة الأمنية : تكتسي أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه به صناع القرار السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي و الخارجي ، حيث يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها ، تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد على تعريف المصالح الجيوسياسية للدولة كما تساعد على التفاعل مع التهديدات و التحديات البارزة المحتملة التي تواجه أمنها على جميع المستويات الزمنية (القريبة ، المتوسطة، البعيدة).

- تنطلق المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب من أسس دبلوماسيتها القائمة على:

- تفضل دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات و هي تحرك دائما وفق هذا

الإطار عام في حالات الاستقرار و حالات التأزم مع دول الجوار خاصة.

- ترى الجزائر أن في تعاطيها مع الفضاء الإفريقي كلفة اقتصادية و سياسية يجب دفع

فاتورتها ضمنا لاستقرارها

- ترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا أن التحرك الجماعي ضمن

المجموعة الإفريقية هي الحل الأكثر كفاءة و الأقوى فعالية¹

و تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ و الأسس التي يمكن أن

نوجزها في النقاط التالية:

¹-قوى بوحنية " الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي مركز الجزيرة للدراسات, 3 ماي

- الإيمان بالسلام العالمي القائم على العدل و الإنصاف و رفض مبادئ القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية
- الإيمان بحق الدفاع المشروع عن النفس من أجل الحفاظ على المصالح العليا للبلاد
- الاعتماد على أسلوب الحوار و المفاوضات كسبيل علمي لتحقيق ما تصبو إليه من أهداف
- انتهاج سياسة حسن الجوار و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة
- رفض أي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية
- مناصرة مختلف حركات التحرر في العالم من خلال مساندتها لمختلف الوسائل السلمية¹

مرتكزات المقاربة الجزائرية في معالجة موضوع الإرهاب في الساحل: تركزت المقاربة الجزائرية على ما يلي:

- **ضرورة التعاون الإقليمي و الثنائي** : مثل التعاون الإقليمي و الثنائي في المتصور الدبلوماسية الجزائرية في السبيل الوحيد لمكافحة الإرهاب العابر للحدود و بالتالي لابد من تنسيق الدول فيم بينها في السياسات الأمنية و العمل بشكل جماعي ، حيث عملت الجزائر على حل مشكلة تسهيل عمل الجيوش النظامية لدول الساحل الإفريقي . مما مكنها من مطاردة الجماعات الإرهابية وراء الحدود ، وضرب مواقع تنظيم القاعدة ، و تجفيف منابع الدعم و الإمداد اللوجيستيكي بالسلاح و الأموال ، و السيطرة النهائية على منطقة الساحل الإفريقي بالاعتماد على الجيوش النظامية لدول المنطقة لدول المنطقة² ولقد أشار وزير الخارجية السيد "مراد مدلسي" في هذا

¹ عبد الكامل خالدي: دور الجزائر الإقليمي و مرتكزاته "الملتقى الدولي حول "الجور الإقليمي ، المحددات ، الأبعاد ، المركز الوطنية العليا للعلوم السياسية ، جامعة تبسة ، 28-29 أبريل 2014

² قوى بوحنية ، " الجزائر و الهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي" مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر

- الإطار أنه ينبغي لنا أن نتحرك بكل حزم بتدابير ملموسة من خلال تفعيل آليات التعاون الثنائي و الجهود الدولية التي يجب تحسينها و تكييفها أن اقتضى الأمر.
- **التعامل مع الإرهاب يشكل كلي :** و ذلك من خلال اعتبار أن الإرهاب ظاهرة مركبة ترتبط بظواهر أخرى . ولهذا تعتبر الجزائر الإرهاب ظاهرة مركبة تتجاوز البعد الأمني و العسكري ، وقد صرح الوزير المكلف بالشؤون الإفريقية و المغاربية السيد "عبد القادر مساهل " بأنه "يجب التطرق إلى مسألة الأمن حاليا من منظور شامل ، نظرا للعلاقات الوطيدة بين الأبعاد السياسية و القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية للأمم. ولهذا دعت الجزائر في إطار الندوة التنسيقية لدول الساحل المنعقدة في مارس 2010 عن طريق وزير الخارجية الجزائري على ضرورة العمل على المستوى التعددي من أجل مكافحة الإرهاب، و أن الإرهاب ظاهرة عابرة للأوطان و بان المجموعة الدولية مدعوة لمكافحة هذه الآفة على مستوى الأمم المتحدة و مجلس الأمن¹.
- **العمل بمبادئ حسن الجوار :** لقد بادرت الجزائر من أجل تطبيق مبدأ حسن الجوار مع دول الساحل الإفريقي و عدم التدخل في شؤونها الداخلية في إطار التعاون لمكافحة الإرهاب في المنطقة ، ولقد أكد وزير الخارجية الجزائرية إلى ضرورة العمل المشترك وفق قواعد حسن الجوار خلال ندوة وزراء خارجية دول الساحل يومي 16-17 مارس أنها تشكل ضمان لانخراط كل الدول المعنية و وعيها بأهمية التحديات المتمثلة في الأمن و السلم في المنطقة و التي تطمح لاستعادة ميزات كفضاء للرخاء و الاستقرار طبقا لقواعد حسن و التضامن و التعاون الصادق .
- **رفض التدخل الأجنبي :** تؤكد المقاربة الجزائرية على رفض التدخل الأجنبي على أساس مسألة مكافحة الإرهاب في الساحل ، وأن دول الساحل وحدها المعنية بإيجاد حلول ، مع إمكانية العمل مع الدول الأجنبية و القواعد الدبلوماسية الأخرى في إطار

1 ميلود أيت ميموني "دول الساحل الإفريقي تعلن الحرب الشاملة على الإرهاب و الجريمة المنظمة " تقارير:العرب

التشاور و الشراكة¹ ، وأكد تصريح السيد " عبد القادر مساهل " موقف الجزائر الرفض للتدخل الأجنبي قائلا : " الكل يتفق أن دول الميدان تمتلك إستراتيجية مشتركة في مكافحة الإرهاب ، تقوم على آليات تنسيق تستجيب لانشغالاتها و لا تحبذ التدخل العسكري² .

- **التنمية هي المدخل للقضاء على الإرهاب في الساحل** : دعا وزير الخارجية الجزائري إلى ضرورة تأسيس تعاون حدودي فعال في المنطقة ومتعدد الأشكال بين دول الساحل يكون حاسما للاستجابة لتحديات الأمن و التنمية انطلاقا من أن السلم و الأمن يسبقان التنمية ، كون الإرهاب و الجريمة المنظمة في الساحل يؤسسان لتهديدات حقيقية للسلم و الاستقرار في المنطقة ، وهو ما يشكل عقبات و عراقيل في وجه الجهود الرامية للتنمية³ .

- **مكافحة تمويل الإرهاب و منع دفع الفدية** : تعتبر الدبلوماسية الجزائرية أن دفع الفدية من أكثر الوسائل التي تعتمد عليها الجماعات الإرهابية لتمويل نشاطاتها بمنطقة الساحل الإفريقي ، و بالتالي يجب تحريم دفع الفدية دوليا ، وقد طرحت في هذا الصدد مايلي:

- **مقترح منع الفدية مقابل تحرير الرهائن المحتجزين لدى المجموعات الإرهابية بهدف منع تمويل هذه المجموعات لنشاطاتها الإرهابية من خلال ما تجمعها من أموال الفدية**

1 وزراء الخارجية دول منطقة الساحل يبحثون بالجزائر الوضع الأمني و التنمية، الجزائر ، جريدة المساء ، 16-03-2010

2 السيد مساهل "مكافحة الإرهاب ، بالساحل لا تحبذ التدخل العسكري ، سبتمبر 2011، نقلا عن

www.dz/MA-ar/1taries,PHP .1tary

3- « intervention de monsieur le ministre des affaires étrangères M MOURAD MEDLLCI a la conférence ministérielle des payes de la région saharienne (MAE ,Alger le 16mars2010 sur le site : www.Algerie-us.org /docs/ contre terrorisme PDF

- مبادرات للتوصل إلى رفض تحرير الرهائن مقابل إخلاء سبيل بعض الإرهابيين المسجونين لدى دول منطقة الساحل¹ في هذا الصدد نظمت الجزائر و كل من المركز الإفريقي للدراسات و البحث حول الإرهاب للاتحاد الإفريقي و مركز الدراسات و البحث حول الإرهاب إفريقيا ملتقى حول مكافحة تمويل الإرهاب في شمال و غرب إفريقيا خلال الفترة الممتدة بين 30 نوفمبر و 5 ديسمبر 2008 ، و قد أكد الوزير "عبد القادر مساهل" و الوقاية منه بأنها من بين أولويات الجزائر مبررا على سبيل المثال: قانون 6 فيفري 2005 الذي يشكل في الجزائر الإطار المرجعي لمكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب² كما سعت الجزائر في الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2009 لمنع المطلق لدفع الفدية لمختطفي الرهائن من خلال مبادرتها ، وهو ما أكده السيد "مراد مدلسي" أنه عندما تعمل من أجل تجفيف منابع تمويل هذه الظاهرة نكون بصدد العمل على تجفيف الإرهاب ، وأثمرت هذه المساعي بمصادقة مجلي الأمن على القرار 1904 في 17 ديسمبر 2009 و القاضي بتحريم أي دفع لمختطفي الرهائن ، و المكمل للائحة رقم 1373 و اللائحة 1267 المتعلقة بتمويل الإرهاب و مكافحته ، و تتلخص أهم ما دعت إليه الجزائر خلال هذا الاجتماع في :

- العمل من أجل تحسيس الإجراء القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب من خلال المصادفة على قرار خاص لمجلس الأمن بإقرار حكم قانوني أكثر تشددا من الحكم الذي تضمنته اللائحة 1904

1 عمار بوزيد "الساحل الإفريقي في عين الإعصار ، الجيش، ع 561 أبريل 2010 . الجزائر ، مؤسسة المنشورات العسكرية ، ص 32 ،

2 منور بلغربي ، "تمويل الإرهاب في شمال و غرب إفريقيا ، الجيش، ع 546 جانفي 2009 ، الجزائري ، مؤسسات المنشورات العسكرية ، ص 5756

- المصادقة على لائحة الجمعية العامة لمنح عهدة لهيئاتها للشروع في مسار لإعداد إجراءات تكميلية للاتفاقيات المتعلقة بهذا الأمر و الموجودة من قبل و الاتفاقية لقمع تمويل الإرهاب سنة 2002 و الاتفاقية الدولية لمكافحة احتجاز الرهائن¹

المطلب الثاني: المقاربة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي

إن الاهتمام الجيوستراتيجي الأمريكي بمنطقة إفريقيا يعد حديث العهد ، فلم يتم إنشاء مكتب شؤون إفريقية خارجية إلى سنة 1957² و لكن بنهاية الحرب الباردة و ظهور الأحادية القطبية ، ظهرت تحديات و تهديدات أمنية جديدة ألفت بظلالها على دول القارة الإفريقية و التي كانت تعتبر حديثة الاستقلال آنذاك و تعاني من مشاكل عديدة على مستويات عديدة نذكر منها:

- مشاكل سياسية و اجتماعية

- مشاكل بيئية و صحية و الإرهاب

- مشاكل اقتصادية و تنمية

من خلال هذه المشاكل رأت الولايات المتحدة الأمريكية أنها تهديدات أمنية يجب السعي نحو تطبيقها و ذلك في إطار مقارنة أمنية مستحدثة نحو إفريقيا ، و تعتبر إدارة الرئيس "بيل كلينتون" هي السبابة نحو التأصيل لإستراتيجية أمنية جديدة نحو إفريقيا ، لتحمل هذه

الإستراتيجية ترقيم ثلاثين (30) و التي أطلقت عليها تسمية (NSR 30) National Security review

وقد سعت الإستراتيجية الأمنية نحو التالي :

- ضمان الهامش من الحرية للقوات الأمريكية للتدخل في إفريقيا

- المساهمة في تنمية حقوق الإنسان و تعزيز الديمقراطية في إفريقيا

1-مريم مهدي" الدبلوماسية الجزائرية و مكافحة الإرهاب في الساحل "مذكرات ماجستير ، قسم العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2013، ص ص 72،73.

2-ives boyer, le regain d'intérêt américain pour l'Afrique :quelle conséquence militaire et stratégique ?fondation pour la recherche stratégique note dans FRS(décembre 2006)PP1-8

- وضع أو إقرار نظام إقليمي أو جهوي إفريقي يعمل على حفظ السلم و الأمن
 - إيجاد قوة تدخل أمريكية تعمل في إفريقيا وكأحد اكبر التهديدات الأمنية التي رأتها الولايات المتحدة الأمريكية هي مشكلة المناطق الجغرافية غير القابلة للمراقبة و قد حصرتها في المقام الأول بمنطقة الساحل الإفريقي¹.
- تعتبر منطقة الساحل الإفريقي الجبهة الجديدة التي تريد الولايات المتحدة الأمريكية فتحها لمجابهة الإرهاب ، و خاصة تنظيم القاعدة ، وهذا ما دفع بالولايات المتحدة نحو إيجاد أو تبني إستراتيجية استباقية وقائية لمحاصرة التهديد الأمني للإرهاب ، وما زاد من تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية على سياستها الأمنية تحالف الجماعة السلفية للدعوة و القتال مع تنظيم القاعدة و اتخاذها من منطقة الساحل الإفريقي قاعدة جغرافية لنشر تهديداتها الأمنية ، فالولايات المتحدة الامركية راغبة في إيجاد نوع من الدعم و التوازن العسكري الأمني في المنطقة.¹

1 الشيماء علي عبد العزيز "أهداف جولة "كلنتون في إفريقيا"، السياسة الدولية(جويلية 1998)، ص 194

خلاصة الفصل

تشهد منطقة الساحل الإفريقي فوضى بنيوية ناتجة عن انتشار ظاهرة الانفلات الأمني بسبب تقادم التحديات الأمنية المختلفة أهمها ظاهرة الإرهاب ، و لمكافحة الإرهاب في المنطقة برز الاهتمام الأمريكي الهادف لمواجهة تنظيم القاعدة في المنطقة باعتباره أكبر تهديد لمصالحها و أمنها من خلال توظيف مقاربة تعتمد على الوسائل العسكرية بدرجة الأولى ، و هو نفس الاهتمام الذي تبديه الجزائر معتبرتا منطقة الساحل الإفريقي امتداد لأمن الجزائر، وكل ما يحدث فيها يؤثر مباشرة على استقرار الوضع الأمني الجزائري فعمدت إلى الاعتماد على الوسائل السياسية و الوسائل الاقتصادية بهدف تقوية أنظمة دول المنطقة لمواجهة خطر الإرهاب العابر للحدود.

الفصل الثالث :

الجهود الجزائرية - الأمريكية
في مكافحة الإرهاب
في الساحل

إن تجسيد المقارنتين الأمريكية-الجزائرية في مكافحة الإرهاب في الساحل، تستدعي تقديم المبادرات الجزائرية مع دول الساحل لمكافحة الإرهاب و المبادرات الأمريكية لمكافحة الإرهاب في الساحل ، كما نقوم باستعراض أهم الإستراتيجيات و الآليات الدافعة لتحقيق الأمن في الساحل ، ثم تقييم نجاحات هذه المشاريع و الآليات في احتواء التنظيمات الإرهابية الناشطة في الساحل ، و أهم المعوقات التي تقف أمام التعاون الجزائري-الأمريكي في مكافحة الإرهاب في الساحل.

المبحث الأول:مبادرات التعاون الجزائري - الأمريكي في مكافحة الإرهاب في الساحل

ساهم عدم الاستقرار الأمني من خلال بروز التهديد الإرهابي في منطقة الساحل أي تعدد المشاريع و المبادرات الجزائرية-الأمريكية لمكافحة الإرهاب، سوف نحاول من خلال هذا المبحث تقديم المشروع الجزائري الأمريكي لاحتواء التهديد الإرهابي.

المطلب الأول: المبادرات الجزائرية مع دول الساحل في مكافحة الإرهاب في الساحل

تعتمد الجزائر على آليات مدعمة لمساعدتها للقضاء على الإرهاب في الساحل نذكر منها:

- الوسائل الثقافية: و تشمل الآليات التالية:

- محاربة الإرهاب عن طريق التوعية و التوجيه و التربية سواء داخل المساجد و المدارس و الزوايا.
- إنشاء اداة القران الكريم التي يمكن التقاط برامجها إلى ما وراء الحدود الجنوبية للجزائر بهدف اقتناع الجماعات الإرهابية بالعدول عن أعمالهم الإجرامية المنافية لتعاليم الدين الإسلامي .
- توظيف دور المسجد : حيث يعتبر أكبر تجمع إعلامي و أهم مجال اتصالي في الجزائر و دول الساحل ، فالمسجد يساهم من خلال الخطاب لتدارك للأخطار المحدقة بالفرد و المجتمع و البلد و الأمة من تكوين الفرد الايجابي القابل للقيام بدور ، ايجابي نحو مجتمعه و بلده.

- الوسائل الاقتصادية: تترك الجزائر بان الفقر و الجهل و الأمية من الأسباب الرئيسية للإرهاب، و أكدت مرات عديدة ضرورة تطوير مقاربة اقتصادية تضامنية لمحاربة الإرهاب و ذلك من خلال:
- مراعاة الجانب المتعلق بالعنصر البشري أي إقامة مشاريع تنمية يمكن بواسطتها امتصاص البطالة.
- الوسائل القانونية: من خلال التوقيع على اتفاقيات دولية لمكافحة الإرهاب و لتجريم دفع الفدية و الاتفاقية العربية لتجريم دفع الفدية و قرار مجلي الأمن حول منع تجريم الفدية تحت رقم 1904، وسعت الجزائر من خلال هذه الاتفاقيات إلى تضيق الخناق على الشبكات الإرهابية من خلال منع دفع الفدية التي يتحصل عليها الإرهابيون عند اختطاف الأجانب و التي تذهب في عمليات شراء الأسلحة الجديدة الأكثر تطورا .
- وسائل التنمية السيادية: حيث تتمسك الجزائر بقضية السيادة المحلية لدول الساحل بعدما ورأت أن هذه المنطقة أضحت عرضة لتنافس قومي دوليا تسعى فيه الدول للاستحواذ على الثروات الطبيعية الموجودة في المنطقة تحت غطاء مكافحة الإرهاب ، و لهذا قامت الجزائر بإرساء إستراتيجية محددة في تعاونها مع الدول الأوروبية و الولايات المتحدة مبنية على التعاون لا على التدخل ، و لتحقيق ذلك حثت الجزائر دول الساحل لرفض مقترحات الأجنبية و التسويق لنظرية مفادها أن الحضور العسكري الأجنبي العسكري الأجنبي يمثل عنصر جذب للإرهاب ، و هو ما اقتنعت به دول الساحل و حتى القوى الطامحة، و يبرر ذلك من خلال تصريح أحد القادة الأمريكيين بالافريكوم "أن الولايات المتحدة لا تريد إقامة قواعد عسكرية في المنطقة ، و كذلك تصريح أحد المسؤولين الفرنسيين "بان فرنسا مدركة و مقتنعة بنظرة و بمحاربة الجزائر للإرهاب، كما أن إدراك صانع القرار الجزائري بأهمية المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل دفعها أن لا تعتمد على القوة العسكرية في تحصين حدودها الجنوبية بل العمل على ضرورة معالجة الأسباب العميقة لهذه

الظاهرة باعتماد إستراتيجية و مقارنة تجمع بين الاستباقية و الوقاية و الحل ضد التحديات التي تواجه سكان الساحل¹.

تتمثل المبادرات العملية الميدانية الجزائرية في منطقة الساحل فيما يلي :

- **وحدة التنسيق و الاتصال** : أنشأت بالجزائر بتاريخ 06 أفريل 2010 ، بناء على توصيات اجتماع وراء الخارجية للبلدان السبعة مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينا فاسو، ليبيا، تشاد ، سبق الإعلان عن إنشاءها ، الإعلان عن تأسيس "لجنة الأركان العملية المشتركة " التي ما جاء استحداث الوحدة "إلا لجعلها إطار لتأمين المعلومات الأمنية و التكتيكية و العملية الضرورية لقيادة اللجنة" للعمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي "

- **لجنة الأركان العملية المشتركة** : أعلن عن تأسيسها بتاريخ 21 أفريل 2010 بمدينة تمنراست ، التي اتخذت مقرا لقيادتها العملية ، من طرف رؤساء أركان الجيوش الأربعة للدول الأعضاء (دول الميدان)، الجزائر موريتانيا مالي النيجر .

جاءت اللجنة لسد النقص في مجالات التنسيق التبادل المعلوماتي و الاستخباراتي الذي تقتضيه مكافحة الأنجع للإرهاب الذي بات خطرا عابرا للأوطان، تستلزم مكافحة و ضرورة إيجاد سبل التعاون بين الأوطان.

تحدد مهام اللجنة في :

- متابعة و تحليل و تنسيق أعمال المنطقة العملية
- مباشرة عمليات البحث و تحديد أماكن تواجد الجماعات الإرهابية و شبكاتها و القضاء عليها.

1 خالد بشكيط "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي" (مذكرة ماجستير قسم العلوم

السياسية ، جامعة الجزائر 2011) ص ص 181-183

- ضمان متابعة تطور الوضع الأمني بالمنطقة المشتركة و التخطيط و تنفيذ العمليات المشتركة.¹

المطلب الثاني: المبادرات الأمريكية لمكافحة الإرهاب في الساحل

اعتمدت في تجسيد اهتمامها بالمنطقة على آليات أمنية بالدرجة الأولى كمبادرة بان الساحل (psi) و مبادرة مكافحة الإرهاب و التي و القيادة العسكرية الخاصة بأفريقيا(africain).

- مبادرة "بان الساحل"(pan –sahel) : وهي مبادرة أمريكية تهدف إلى مساعدة دول منطقة الساحل الإفريقي على تحسين أمن حدودها و تعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب و تعزيز قدرة شركاء الولايات المتحدة في المنطقة لمنع استخدام أراضيها من طرف الجماعات الإرهابية² وهو ما أكده العقيد في الجيش الأمريكي(Victor Nelson) المسؤول عن برنامج "بان الساحل" لمصلحة مكتب وزير الدفاع الأمريكية المختص في المسائل ذات الصلة بالأمن القومي "مبادرة "بان الساحل" هي أداة" مهمة في الحرب ضد الإرهاب و فعلت الكثير لتعزيز العلاقات في منطقة كنا تجاهلناها إلى حد كبير في الماضي و خاصة بين الجزائر و مالي النيجر و تشاد"³

1 منصور لخضاري"الاستراتيجي الجزائرية الغير وطنية لمكافحة الإرهاب " ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول"التحديات و الرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا - بين فرص الاحتواء و مخاطر الاستثمار"، الجزائر، سكيكدة، 19-20 نوفمبر 2013، صص، 14، 15

² -Jim Fisher Thompson « l'initiative pan-sahel encourage la coopération entre les pays du sahel et du Maghreb ,25 mars 2004 in : <http://www.american.gov/st/wasfile-trenal/2004/march/200403254724>

³-jeremy kenean « the collapse of the second front »FPiF ;September 26 2006,p1 <http://www.fpi.org/articlr=es/the-collapse-of-the-second-front>

- مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء* (iscll) و لقد اهتمت المبادرة بالجانب التتموي و بالمساعدات كما احتفظت بالجانب العسكري الذي كان سائدا ، ضمن مبادرة "بان ساحل" وهو ما يعرف بـ"عملية الحرية المستديمة عبر الصحراء(offris) ، التي تسعى إلى تمكين الدول الشريكة من السيطرة على الإرهاب بكفاءة داخل حدودها، تتضمن هذه العملية التدريب الأساسي للقوات البرية لمكافحة الإرهاب مثل تحسين نظم الاتصال ووضع آليات للتبادل الإقليمي للمعلومات الاستخبارية¹ .

سارعت الولايات المتحدة ابتداء من سنة 2002 الى تكثيف نشاطها في المنطقة من خلال المبادرتين ، غير أن واشنطن لم تكثف بهاتين المبادرتين و ما تقوم به من مناورات عسكرية في إطارهما ، إنما أبدت رغبتها في إنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة خاصة بالقارة الإفريقية من اجل التعامل الجدي و المكثف مع التهديدات ليس في الساحل الإفريقي فقط بل في مختلف أنحاء القارة كالقرن الإفريقي و خليج غينيا و تعرف هذه القيادة بـ"الافريكوم".

- القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة في إفريقيا "افريكوم" : لقد كان الإعلان عن قيادة "افريكوم" لقد كان الإعلان عن قيادة "افريكوم" من طرح الرئيس "جورج والكر بوش" و الذي قال في خطابه : "يسعدني أن أعلن قراري بإنشاء قيادة قتالية موحدة تابعة لوزارة الدفاع تختص بالقارة الإفريقية ، وقد طلبت من وزير الدفاع أن ينشئ القيادة الامركية لإفريقيا بنهاية السنة المالية² 2008 وعن دواعي إنشاء تلك القيادة الجديدة قال: ستعمل القيادة الجديدة على تعزيز تعاوننا الأمني مع إفريقيا و توفير فرص جديدة لتعزيز قدرات شركائنا في القارة

*-إستراتيجية متعددة الأوجه و متعددة السنوات تهدف الى هزيمة التنظيمات الارهابية من خلال تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الارهاب و تعزيز و ترسيخ التعاون بين قوات الامن في المنطقة و تعزيز الحكم الديمقراطي و تشويه سمعة الإرهاب أنشأت سنة 2005

1-أسماء رسولي،مرجع سابق،ص،133-134

2-bush annonce la création d'un commandement pour L'afrique ;6fevrier 2007 in

www.america.gore/st/warsh/file-frensh/20070206160005xsnommiso7088129.html

الإفريقية ، و ستعزز القيادة الأمريكية لإفريقيا جهودنا الهادفة إلى إحلال السلام و الاستقرار للشعوب الإفريقية ، الترويج لأهدافنا المشتركة المتمثلة في التنمية و الصحة و التعليم و الديمقراطية و التنمية الاقتصادية في إفريقيا¹ كما أكد " هنري ريان" في نفس الصدد أن هدف الافريكوم هو العمل مع بلدان و منظمات متعددة الجنسيات في إفريقيا لحلول افريقية للقارة في مجالي الأمن و الاستقرار² وهو ما جاء على لسان الجنرال "ورد كيب" ward kip بقوله: إن الافريكوم تعترف بالعلاقة المتبادلة بين الأمن و الاستقرار و التنمية الاقتصادية و التقدم السياسي و هي أمور تعالج الحاجات الأساسية لشعوب المنطقة³ وهو الذي يؤكد الاعتماد على المقاربات الأمن الإنساني و الاقتصادي ، ولكن حقيقة الأمر تظهر في مستويات التهديد الأمنية للمصالح الأمريكية :الأول، أمني و الثاني جيوسراتيجي و ذلك من خلال محوري : محاربة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي و التواجد الصيني الآخذ في الصعود ، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تمرير سياسة خارجية بمقاربة ليست عسكرية مغايرة لما حدث في العراق و أفغانستان (دبلوماسية بمقاربة عسكرية) خاصة و آن ما يحدث في منطقة الساحل الإفريقي ليس بالتهديد الأمني العالي المستوى ، وفي ذلك سعت لوضع او تبني برامج دعم عسكرية موجهة نحو إفريقيا في شكل إستراتيجية عسكرية أمنية شاملة مبنية على البرامج العسكرية التالية:

- برنامج التدريب و التعليم العسكري الدولي
- برنامج التدريب العسكري التبادلي المشترك
- البرنامج العسكري الإفريقي للمبادرة و الاستجابة السريعة
- البرنامج العسكري التدريبي لمساعدة إفريقيا في حالة الطوارئ⁴

¹ -loc.cit

² -www.usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=washhilearbic=2007 m=april

3-احمد طالب أبصير، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل "رسالة لنيل شهادة الماجستير -قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر (2010)ص144

⁴ -Frédéric Leriche, « la politique africain des Etats-Unis : une mise en perspective » *Afrique contemporaine* no 207(mars2003)Pp ;7-23

إن هذه البرامج العسكرية موجهة لدول معينة ، كون تلك الدول تشكل محاور جغرافية إقليمية قادرة على لعب أدوار أمنية لحفظ السلم على مستوى إقليمي ومن تلك الدول كينيا و نيجيريا¹ و لقد استهدفت تلك السياسات أو الاستراتيجيات الأمنية العسكرية الأمريكية ثلاث مناطق إقليمية إفريقية و هي :

- منطقة القرن الإفريقي لمحاصرة السودان

- منطقة خليج غينيا

- منطقة إفريقيا الجنوبية

و الملاحظ زيادة الاهتمام الأمريكي بمنطقة غرب إفريقيا انطلق منذ سنة 2001 و الذي ارتكز على ثلاث محاور و هي:

- إيجاد قوات عسكرية أمريكية في تلك المنطقة و جعل منطقة غرب إفريقيا ضمن

مبادرة الحرب العالمية على الإرهاب (gwot)

- خلق تواجد عسكري على مستوى القواعد الجوية و البحرية للدول الإفريقية من

خلال الدعم و بيع الأسلحة، إيجاد تواجد عسكري لتأمين المنشآت البترولية موازاة

مع إستراتيجية الأمن الطاقوي².

ولإنجاح الاستراتيجية الأمنية فان الولايات المتحدة الأمريكية لجأت إلى:

- بيع الأسلحة إلى الحكومات الإفريقية (خاصة منها دول الساحل الأفريقي) عبر

وكالة التعاون الأمني للدفاع في إطار ما يسمى بـ(FMS)

- برنامج المبيعات التجارية من خلال السماح لبعض الحكومات الإفريقية بشراء الأسلحة

من الشركات الأمريكية المتخصصة في بيع الأسلحة و كذا تدريب و تاطير عسكري موجه

للوحدات العسكرية الإفريقية في إطار برنامج (IMET) و كذا برنامج (ACOTA) و برامج

¹- احمد طالب أبصير، مرجع سابق، ص145

²المرجع نفسه ، ص-ص 145-146

تدريب عسكرية مشتركة بقيادة البنناغون مع بعض القوات العسكرية الإفريقية (خاصة منها دول الساحل على غرار الجزائر و مالي)¹ ، كما قامت بتحديد معالم التهديد الأمني الجغرافي لتنظيم القاعدة لشمال إفريقيا و ذلك وفق إستراتيجية أمنية عسكرية لمحاربة الإرهاب تشمل منطقة الساحل الإفريقي و التي كانت عبر:

- مبادرة عموم الساحل (PSI)
- الحرب الشاملة على الإرهاب² (ISCI)

¹-volman daniel « the bush administration and African oil :the security implication of energy policy afican security projectcas bulletin NO :66,winter 2003/2004

²- احمد طالب أبصير، مرجع سابق، ص 147

المبحث الثاني: آليات التعاون الجزائري _ الأمريكي في مكافحة الإرهاب في الساحل

سوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق لأهم المبادرات و المشاريع المرتبطة بتحقيق الاستقرار الأمني في منطقة الساحل، من خلال تسليط الضوء على العمليات العسكرية الثنائية و المشاريع الاقتصادية و السياسية.

المطلب الأول: الآليات العسكرية

- **على مستوى الحلف الأطلسي:** لقد جرت العديد من المناورات العسكرية بين القوات البحرية الأمريكية و القوات البحرية الجزائرية في مناورات أكتيف أند فور) ، بعد 11-09-2001 و التي تقام كل 3 أشهر لمراقبة التجارة البحرية و حمايتها من خطر الجماعات الإرهابية ، إلى جانب قيامها بالتنسيق مع الحلف الأطلسي في إطار الإستراتيجية المتعلقة بالمفهوم العسكري للدفاع ضد الإرهاب الدولي¹ كما شاركت الجزائر في عملية المسعى النشط "التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب في المنطقة"² كما شاركت قوات من البحرية الجزائرية إلى جانب الحلف الأطلسي في تمارين بحرية مشتركة جرت في عرض السواحل الجزائرية في فترة بين 6-9 ديسمبر 2004 ، كما شهدت الموانئ الجزائرية رسو العديد من السفن الحربية التابعة للحلف في شهر مارس 2008 و التي تهدف إلى تأمين الممرات البحرية من خلال البحث عن الألغام البحرية و القضاء عليها ، وقد اختتم التوقف بإجراء تمرين مشترك من نوع "باسكس" بعرض المياه الإقليمية الجزائرية في تدريبات و مناورات فيونيكس في أبريل 2008 في جنوب إيطاليا التي يقودها الأسطول الأمريكي السادس

1-نور الدين حشود، مرجع سابق، ص 62

2-عمر بيلوم، مرجع سابق، ص 137

بهدف تحسين تقنيات التدخل¹ ويسعى الحلف الأطلسي إلى إفضال النشاطات الإرهابية في المنطقة عن طريق مهام المراقبة و التفتيش و مراقبة السفن ، بالإضافة إلى تأمين شبكة الأنابيب الواسعة التي تربط المنطقة الجنوبية بالصفة الشمالية.

- على المستوى الثنائي: في بداية 2003 أي قبيل احتلال العراق اختفى 32 سائح أوروبي في الصحراء الجزائرية في ما يسمى بطريق المقابر ، و المنطقة التي اختفوا فيها أصبحت تدعى بمثلث برمودا ، حيث بدا الحديث عن أن السياح قد اختطفوا من الجماعة الإسلامية المتطرفة التي تنشط في الجزائر ، و التي تحمل اسم الجماعة السلفية للدعوة و القتال ، قامت قوات الأمن الجزائرية بإنقاذ 17 رهينة ، و 15 لم يتمكن الجيش من إنقاذهم حيث اختفوا في الصحراء المالية في الشمال ، بدأت المفاوضات مع المختطفين الذين طلبوا مبلغ 5 ملايين أورو لتحريرهم و تم تحريرهم بعد ستة أشهر ، كان قائد المختطفين هو عبد الرزاق العماري و الذي اعتبرته إدارة جورش بوش رجل "بن لادن " في الصحراء، اختفى عبد الرزاق العماري المعروف بالبارا مع 60 إرهابيا يعملون معه في صحراء المالي خلال أربع أشهر، تمت ملاحقتهم من طرف قوات عسكرية مشتركة ، أمريكية ، مالية، نيجيرية، و جزائرية في الصحراء المالية، تحديدا في الشمال الشرقي في جبال الاير و صحراء تينبري شمال النيجر ، إلى غاية جبال التيباستي شمال تشاد في الأسبوع الأول من مارس 2004 ، و بمساعدة القوات العسكرية الأمريكية تم قتل 43 مقاتل من رجال البارا.

كما قامت القوات الأمريكية في جوان 2009 بالاشتراك مع القوات الجزائرية المسلحة ، ضد الجماعات الإسلامية المسلحة في الجنوب الجزائري ، كما دعت القوات الأمريكية الخاصة القوات الجزائرية المسلحة في عمليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل²

1 شريف عادل منصف"التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر بعد أحداث 11سبتمبر 2001" (مذكرة

العلوم السياسية "جامعة الجبلالي بونعامة -خميس مليانة-2015)ص، ص 106,105

2 مرجع نفسه ، ص 172

- على مستوى مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء:

كانت عملية فلينت لوك في جوان 2005 أولى تطبيقات المبادرة ، و التي جمعت كل من تونس ، السنغال ، موريتانيا ، مالي ، نيجر، تشاد ، الولايات المتحدة للسيطرة على الإرهاب ، بالإضافة إلى عملية الحرية المستديمة عبر الصحراء التي تسعى إلى تمكين الدول الشريكة من السيطرة على الإرهاب داخل حدودها ، تتضمن العملية التدريب الأساسي للقوات البرية إضافة إلى كونها تضم قدرات أكثر تقدما لمكافحة الإرهاب، مثل تحسين نظم الاتصال ووضع آليات للتبادل الإقليمي للمعلومات الإستراتيجية¹.

في إطار مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء تعتبر هذه المبادرة توسيع للجهود الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي في منطقة المغرب العربي و الساحل و منطقة الصحراء الكبرى² ، حيث كانت تعرف باسم مبادرة عموم الساحل 2002 و تم استبدالها بمبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى في 2008 ، هذه المبادرة اليوم تغطي رقعة واسعة من المنطقة ، بما في ذلك البلدان المغرب العربي (الجزائر ، تونس و المغرب) لتشمل (مالي ، تشاد ، نيجيريا، سينيغال، موريتانيا، نيجر) و يهدف برنامج الشراكة إلى:

- القضاء على الإرهاب من خلال تعزيز القدرات الإقليمية ، و إضفاء الطابع المؤسسي على تعزيز التعاون بين قوات الأمن في المنطقة.

- تعزيز العلاقات العسكرية الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

- انتهاج "مبدأ الاستباقية" من أجل تضيق الخناق على الشبكات الإرهابية و اختزال مجهوداتها في النشاط الدفاعي و ليس الهجومي.

- تسعى هذه المبادرة إلى تجسيد مبدأ العمل "بالأيادي الإفريقية" من خلال تنظيم تدريبات لجيوش دول المنطقة على مكافحة الإرهاب ، على مستوى القوات الأمريكية ،

1 أسماء رسولي،مرجع سابق، ص 133

2 إسماعيل بوروابح "الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي (الجزائر ، المغرب، تونس2008/200، (رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 3،2010)، ص 136

بالقيادة الأوروبية الأمريكية¹ « EUCON » ولقد قدرت ميزانية برنامج مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء ب: 60 مليون دولار سنويا ، وقد عبر أحد الموظفين الرسميين الأمريكيين في تمثيل له بتجمع إقليمي بالجزائر عن هذا البرنامج قائلا: "إن هذا البرنامج يناشد ربط جهودنا لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء من خلال تقديم المساعدات لتعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء من خلال تقديم المساعدات لتعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب و ذلك عن طريق دعم و مأسسة التعاون بين قواتكم الأمنية و قواتنا ، و ترقية التنمية الاقتصادية ، التعليم ، المؤسسات الليبرالية و الديمقراطية² .

- يعتبر الأمريكيون الجزائر "الدولة المفتاح" لاستقرار في المنطقة ، على هذا الأساس جاء إدراج الولايات المتحدة الأمريكية للجزائر ضمن مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء على خلفية اعتبارها للجماعة السلفية للدعوة و القتال منبعا للأنشطة الإرهابية في الساحل و على هذا الأساس جاء إدراج الجزائر ضمن هذه المبادرة كتطبيق ، إستراتيجي أساسي لإستراتيجية تجفيف منابع الإرهاب ، التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الدولية على الإرهاب³ .

- و على هذا الأساس ترى الولايات المتحدة الأمريكية في مساعدة و تنسيق الجزائر للقضاء على الجماعات الإرهابية التي تنشط داخل إقليمها أو على حدودها حلا مركزيا للتعقيد الأمني الحاد في منطقة الصحراء الكبرى ، وبهذا واصلت الجزائر دعمها بشكل عام للحرب العالمية ضد الإرهاب ، و تتعاون الجزائر للقضاء على الجماعات الإرهابية التي تنشط داخل إقليمها أو على حدودها حلا مركزيا للتعقيد الأمني الحاد في منطقة الصحراء الكبرى ، وبهذا واصلت الجزائر دعمها بشكل عام للحرب العالمية ضد الإرهاب ، وتتعاون

1 سامي القمحاوي ، مبادرة أمريكية لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء في (2014/04/05) نقلا عن:

[Htp :www.ahram.or/archive/2005/7/34//](http://www.ahram.or/archive/2005/7/34//)

2 اميرة بن دياب أبركان، سهيلة لعور، مرجع سابق، ص64

3 سامي القمحاوي، مرجع سابق ، ص 30

الجزائر عن كتب مع جيرانها من دول الساحل و أدى هذا التعاون إلى إلقاء القبض على "عبد الرزاق البار"¹.

- بحلول عام 2008 أقامت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة عسكرية موحدة للقارة الإفريقية تحت إسم "أفريكوم" و نقلت إليها مسؤوليات مبادرة مكافحة الإرهاب عبر دول الساحل الإفريقي، و بالنظر إلى تمدد نشاط تنظيم القاعدة في الساحل².

- وتتخذ هذه القاعدة من مدينة شتوتغارت الألمانية مقر لها ، بعد فشل محاولات إقامتها في بلد مغاربي أو في إحدى دول الساحل الإفريقي، ويقول في هذا الصدد وزير الخارجية الجزائرية الأسبق محمد بجاوي: "إن الجزائر ترفض إقامة قاعدة أجنبية على أراضيها لان ذلك يتعارض مع سيادتها و استقلالها"³.

ركزت جهود الافريكوم في الساحل الإفريقي عموما على تدعيم المبادرات العسكرية للتصدي للمخاطر الأمنية ، و تعتبر مالي و النيجر الدولتان الأكثر نشاطا للافريكوم من خلال قيامها بالعديد من المناورات ، أبرزها المناورات في الصحراء الإفريقية بمشاركة كل من الجزائر ، موريطانيا ، النيجر ، مالي .

يركز برنامج التعاون الأمني للافريكوم في ثلاث مجالات رئيسية هي :

- بناء المؤسسات الدفاعية .
- توسيع القدرات الأمنية.
- تطوير علاقات دائمة

و قد تم إنفاق ما بين أكتوبر 2012 و سبتمبر 2013 مبلغ 394 مليون دولار على أكثر

1 أمير فرج يوسف، مكافحة الإرهاب، د، ط (الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، 2011)، ص، ص375، 376

2 محمد ماضي، مواجهات تنظيمات الإرهاب في الساحل تستدعي إستراتيجية أعمق، في 06-05-2014 نقلا

عن :92. <http://swissinif.ch/ara/dentent.html?cid:381866>

3 لمياء مخلوفي، مرجع سابق، ص 115

من 1200 على برامج التعاون الأمني و المبادرات في الساحل الإفريقي من قبل وزارة الخارجية ووزارة الدفاع و افريكوم .

- عملية الحرية الدائمة في الصحراء: تتضمن هذه العملية التدريب الأساسي للقوات البرية , كما تعمد إلى تحسين نظم الاتصال ووضع آليات للتبادل الإقليمي للمعلومات الاستخباراتية كذاك تمكين الدول المشاركة من السيطرة على الإرهاب بكفاءة داخل حدودها.
- برنامج قوة العمل المشتركة هازتيك الصامته : أنشئت هذه القوات في ديسمبر 2003 تحت قيادة الأسطول السادس الأمريكي , لتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب في شمال و غرب إفريقيا بالتنسيق مع دول تلك المناطق .¹

المطلب الثاني: المشاريع الاقتصادية

و تتمثل أهم المشاريع الاقتصادية المطروحة فيما يلي :

- مبادرة إيزنشات:

قامت الولايات المتحدة باقتراح مبادرة شراكة أمريكية-مغربية من أجل ضمان استقرار المنطقة ، تتخبط فيها دول المغرب و تونس و الجزائر ، فمن خلال زيارة وزير الدولة للشؤون الخارجية ستيوارت إيزنشات لكل من تونس 17-06-1998 و المغرب 18-06-1998 ، شرح المسؤول الأمريكي ملامح المبادرة التي تركز علي الأركان الأربعة التالية² :

- إرساء حوار منتظم مع الأقطار المغربية يضم كبار المسؤولين في الولايات المتحدة من جهة و في كل من تونس و المغرب و الجزائر من جهة ثانية - التعاون مع هذه الدول كمنظمة للتعاون الاقتصادية أي كوحدة اقتصادية واحدة ، حيث صرح

¹ Jason Warner « Eritrea military unprofessionalism and us security assistance in the horn of Africa », rout hedge , vol.24 n.4.2014 , p 697

<http://www.hizbatahri.org> .26-04-2016 2

2 الصراع الفرنكو-أمريكي على منطقة المغرب العربي

إيزنشتات في هذا الصدد : "نحن نأمل بان نشجع إتحاد المغرب العربي، وغيره من هيئات التكامل الإقليمي على إزالة الحواجز بينها ، لأنه تحول دون ازدهار التجارة بصورة كاملة.

- التأكيد على الدور المركزي للقطاع الخاص في هذه الشراكة باعتباره المحرك الأساسي للنمو الطويل و المستديم لهذه المنطقة .
- ضرورة قيام الحكومات المغربية بإصلاحات اقتصادية هيكلية ترمي إلى وضع الأسس بقيام قطاع خاص متطور، وقد أكد ستوارت إيزنشتات التوجه الاستراتيجي الجديد للساساة الأمريكية في المنطقة حيث قال إن الولايات المتحدة الأمريكية تنوي تكثيف مبادلاتها مع الجزائر المغرب ، تونس التي باشرت كلها مرحلة من الإصلاحات الواسعة كما تأمل في مضاعفة استثمارات في هذه البلدان¹ تربط الولايات المتحدة الأمريكية إمكانية نجاح الشراكة مع الدول المغربية بتوفر مجموعة من الشروط نذكر منها:

- التعامل مع المغرب العربي كوحدة اقتصادية
- التركيز على القطاع الخاص و إعطائه دورا مركزيا في المشروع باعتبار المحرك الرئيسي للتنمية و التطور الاقتصادي ، بحيث تشجع الإدارة الأمريكية المستثمرين للدخول إلى السوق المغربية ، دون أن تتدخل في تحديد نشاطاتهم الاقتصادية أو الاستثمارية و تكثفي بلعب دور الوسيط المحفز.
- ضرورة تشجيع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية ، وتدعيم الاستثمارات و التجارة الخارجي في دول المنطقة من اجل المناخ الاقتصادي المناسب لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ، و ذلك عن طريق خلق تجانس بين اقتصاديات البلدان الثلاثة بمنح دور أكبر للقطاع الخاص.

1 الادريس الجناني، "المبادرتان الأوروبية و الأمريكية للشراكة مع البلدان المغربية، مجلة المغربية للدراسات الإستراتيجية الشاملة، 1ع، ص 49

وتهدف مبادرة إيزنشتات إلى تحقيق ما يلي:

- تسهيل دخول الشركات الأمريكية للعمل و الاستثمار في التجارة بالمغرب العربي
- ترقية العلاقات الاقتصادية بين الولايات و الدول المغاربية ، و لإقامة شراكة إقتصادية سياسية بينهما.
- دعم التبادل التجاري بينهما ، و صياغة سياسة عامة لجلب الاستثمارات الأمريكية الى المنطقة.
- خلق منطقة للتجارة الحرة بينهما¹.

إن الأهداف الحقيقية لمبادرة الشراكة الأمريكية المغاربية تتوجه بالأساس إلى سوق قوامه 85 مليون نسمة يتوفر على يد عاملة مؤهلة ، وغير مكلفة.

- مبادرة الشرق الأوسط الكبير (2002)

تعتبر المبادرة هي امتداد لمبادرة "إيزنشتات" حيث أطلق على هذه المبادرة إسم "الشرق الأوسط الموسع" بعد أن أضيفت إليه دول المغرب العربي الخمسة لدول المشرق العربي² و تهدف المبادرة إلى:

- دعم القطاع الخاص
- فتح أبواب أمام الاستثمار بهذه البلدان لتحقيق النمو
- خلق منطقة للتبادل الحر
- ربط إقتصاد المنطقة بالاقتصاد الأمريكي³.

1 مريم منصورى"التنافس الأوروبي-الأمريكي-الصيني على منطقة المغرب العربي منذ نهاية الحرب الباردة" (مذكرة

ماجستير قسم العلوم السياسية ، جامعة حاج لخضر -باتنة 2014) ص 82

2 المرجع نفسه ص 77

3 عبد الناصر جندلي، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، د، ط (الجزائر :باتنة للنشر و

التوزيع، 2010) ص 184

المطلب الثالث: مشاريع تقوية أنظمة الحكم

تتمثل أهم المشاريع السياسية الجزائرية - الأمريكية فيما يلي :

- الجهود الجزائرية:

منذ اندلاع الأزمة المالية الأخيرة في جانفي 2009 ،قامت الجزائر بدعوة طرفي النزاع لوقف إطلاق النار و الجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للأزمة ، وسعت للناي بنفسها عن النزاع الدائر عبر وقف تزويد الجيش المالي بالسلاح، و الذي كانت تبرره سابقا بمحاربة تنظيم القاعدة ،كما سحبت خبرائها في حرب الجيش المالي ضد المتمردين الطوارق ، وأعلنت عدم استعدادها لدعم أي من الطرفين¹.

عرف النشاط الدبلوماسي في الجزائر حركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية و الجهوية التي تعرفها مناطق الجوار ، خاصة بعد تجدد الأزمة المالية في 2012 ، مما دفع إلى مسابقتها و التفكير في الأساليب الملائمة للتعاطي معها ، و كانت الجزائر أول دولة جهرت بمعارضيتها تقسيم دولة مالي التي أنهكتها النزاعات ، و عبرت الجزائر عن رفضها المساس بالسلامة الترابية لمالي.

و تقوم المقاربة الجزائرية في تسوية الأزمة المالية على إستراتيجية تهدف لإيجاد حل لازمة شمال مالي بعيدا عن الحل العسكري، فالدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل لازمة المالية الراهنة وفق خطة عمل تقوم على الحل السياسي، السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي ، فبالنسبة للجزائر فان اي تدخل أجنبي هو تهديد لأمن و استقرار الجزائر وهذا الموقف أكده الوزير الأول الأسبق "احمد اويحي" في حوار مع جريدة "لوموند" الفرنسية عندما قال : "إن أي تدخل أجنبي في مالي ، سيمثل تهديدا امنيا مباشرا للجزائر ، و الجزائر

1محمد دخوش ، الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي ، يومية الرائد ، متوفر على الرابط [http://www.eleaed.com/ara/sujets-opinions\(10/03/2015\)](http://www.eleaed.com/ara/sujets-opinions(10/03/2015))

لن تقبل أي مساس بالوحدة ، الترابية لمالي¹ لقد لاقت الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية لإقرار اتفاق سلم بين الحكومة المالية و عددا من حركات التمرد في شمال مالي ، دعم المجتمع الدولي و مساندة لمسار السلم في مالي ، انعكس ذلك في التوقيع النهائي على الاتفاق في 26 مارس 2015 في العاصمة المالية باماكو.

ينص الاتفاق على تنظيم انتخابات خلال 18 شهرا لانتخاب مجالس إقليمية في مناطق شمال البلاد ، و على أن تتمتع تلك المجالس بصلاحيات تنفيذية و مالية كبيرة في تلك المناطق ، كما يؤكد الاتفاق على وحدة أراضي مالي في إطار حدودها الدولية القائمة حاليا ، وهو ما يعد رفضا واضحا لإمكانية إنشاء أي كيان تابع للطوارق يتمتع باستقلالية عن الحكومة المركزية في "باماكو" ، وهو ما يعني أن الاتفاق رجح رؤية الحكومة المالية إزاء حل الأزمة السياسية في شمال البلاد على موقف فصائل الطوارق المتطلعة للاستقلال عنها، و هنا نجد أن الفصائل المؤيدة للحكومة المالية في شمال البلاد هي التي قامت بالتوقيع على اتفاق الجزائر في حين لم توقع كبرى فصائل الطوارق في شمال مالي ، وهما: الحركة الوطنية لتحرير ازواد « MNLA » و المجلس الأعلى لوحدة الازواد « HCUA »²

- الجهود الأمريكية:

إن ما يبرر التدخل الأمريكي في قضية شمال مالي هو أن دولة مالي ورثت حدودها بعد التقسيم الاستعماري لها ، حيث فشلت في تحقيق سلطتها على أراضيها ، كما أدى غياب و ضعف فلسفة المواطنة في دولة مالي ، مع انتشار الفساد السياسي و ضعف الأداء المؤسساتي لاستحالة نشر آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات الفعالية و المصدقية

1 المرجع نفسه

2 محمد محمود: اتفاق السلام في مالي ضرورة ملحة لمنطقة الساحل الإفريقي : جريدة الغرب متوفر

على: [http://www.lemaghre.tn.\(10/03/2015\)](http://www.lemaghre.tn.(10/03/2015))

¹، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن مالي باعتبارها دولة فاشلة هي أرضية خصبة لتنامي الجماعات الإرهابية ، و لذلك يجب تحرير مالي من هذه الحالة باعتبارها تتميز ب:²

- فقدان الدولة القدرة على أداء الوظائف الأساسية للحكم، وكذلك فقدان الحكم في الدولة لشرعيته

- عدم قدرة المؤسسات السياسية لتلبية المهام الأساسية للحكم الشرعي³

ولقد جاءت المساعدات الأمريكية لبناء السلم في مالي من خلال الاتفاقيات و القوانين الصادرة مند عهد "كلينتون" مبادرات للنهوض بالتنمية في إفريقيا و التي تتمثل بعضها في:

- إصدار قانون، يوم 18-05-2000 يسمى « AGOA » يهدف إلي تحريك التجارة الإفريقية و فتح أبواب الاستثمارات الأمريكية في القارة الإفريقية كما يشجع على دخول المنتجات الإفريقية إلى الأسواق الأمريكية ، ولكن وفق شروط أمريكية ، منها احترام حقوق الإنسان و التعددية السياسية و ممارسة الليبرالية الاقتصادية و خاصة الانفتاح على التجارة و الاستثمارات الأمريكية و كذلك حماية الملكية الفكرية و مكافحة الفساد و الفقر⁴.

1 محند برفوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية و الحسابات الخارجية ، العالم الاستراتيجي ، مركز الشعب

للدراسات الاستراتيجية ، ع 7 الجزائر (نوفمبر 2007)، ص 2

2- Yahia h. zoubir , la politique étrangère américain au Maghreb constances et adaptation ,journal d'étude des relation inter native au moyen Orion (vol,1,juillet 2006) P125.

3-Robert H.dorf ، responding to the failed state : the need for strategy small wars and insurgencies'(vol.10 , no 3 -1999)P 63-64

4 محمد ابو العينين ، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001، 2002 ط1، (القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ،

2002) ص324

الزيادة في المساعدات الفنية إلى إفريقيا و كذلك الاستثمارات في إفريقيا ، كما تم إنشاء صندوقين برصيد 150 مليون دولار ، و 500 مليون مخصصة لتمويل البنية التحتية لإفريقيا السوداء¹.

- تخفيض عبء الديون و ذلك بشطب الديون الثنائية للدول الأكثر فقرا التي تقوم بالإصلاحات و قد كانت مساعي الولايات المتحدة الأمريكية لمحاولة بناء السلم في مالي من خلال :

- مبادرة بان الساحل:

و هي مبادرة تهدف إلى مساعدة دول المنطقة الساحل على تحسين أمن حدودها و تعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب و تعزيز قدرة شركاء الولايات المتحدة في المنطقة لمنع استخدام أراضيها من طرف الجماعات الإرهابية،² هذه المبادرة هي عبارة عن شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية و مالي ، النيجر ، تشاد وموريتانيا ، فحسب العقيد في الجيش "فيكتور نيلسون" المسؤول عن برنامج "بان الساحل" غن مبادرة "بان الساحل" هي أداة مهمة في الحرب ضد الإرهاب- و فعلت الكثير لتعزيز العلاقات في منطقة كنا نجهلها إلى حد كبير في الماضي و خاصة بين الجزائر و مالي ، النيجر و التشاد³.

1 أسماء رسولي، مرجع سابق، ص- ص، 75-76

2 المرجع نفسه ، ص 131

3-Jim Fisher Thompson, l'initiative pan-sahel encourage la coopération entre les pays du sahel et du Maghreb, (25,mars 2004) cit: [http // www.america.gore/st/washifile -french /20040325154724mrecalp0.3155939html](http://www.america.gore/st/washifile-french/20040325154724mrecalp0.3155939html)

المبحث الثالث: حدود نجاح التعاون الجزائري -الأمريكي في مكافحة الإرهاب في الساحل

سوف نحاول من خلال هذا المبحث إبراز محدودية نجاح التعاون لجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب بتسليط الضوء على دور دول الجوار و القوى الدولية المنافسة كأهم معيقات بهذا التعاون و تقديم تقييم شامل حول المبادرات و المشاريع النتائج لمكافحة الإرهاب في الساحل.

المطلب الأول: فاعلية المبادرات الجزائرية - الأمريكية في مكافحة الإرهاب في الساحل

لقد واجهت مبادرة بان الساحل أهم اختبار لها في سنتها الثانية و ذلك من خلال مطاردة التنظيم الإقليمي المتمثل في الجماعة السلفية للدعوة و القتال بقيادة "عمار صايفي" المدعو عبد الرزاق البار" ، خصوصا مع إعلان هذه الجماعة ولاءها إلى تنظيم القاعدة في سبتمبر 2003 ، و في هذا الإطار يمكن القول بان مبادرة (بان الساحل) قد حققت نجاحا معتبرا سنة 2004 ، بعدما اشتبكت قوات من النيجر و التشاد -بدعم من القوات الأمريكية مع أعضاء من تنظيم القاعدة لبلاد المغرب الإسلامي، ولقد أفضى هذا الاشتباك إلى مقتل 43 مسلحا ينتمون إلى هذا التنظيم ، و مع ذلك فلقد مهدت الولايات المتحدة لتوسيع وجودها العسكري في منطقة الساحل الإفريقي عبر نتائج برنامج (بان الساحل) حيث تبين أنه يحتاج إلى المزيد من التمويل لتكثيف تدريب قوات الدول المشاركة ، و التي أتضح عدم قدرتها على تبادل المعلومات الاستخباراتية و التواصل بفعالية ، ما سمح لـ (عبد الرزاق البار) عام 2004 بعبور الحدود و الهروب ، لذلك اضطرت الولايات المتحدة إلى تحمل المسؤولية ، و لقد مهدت هذه العيوب الطريق إلى

مبادرة جديدة ، من شأنها أن تكون أكثر قوة و تشمل بلدانا أخرى تجاهلتها مبادرة (بان الساحل)ألا و هي مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء.¹

لقد كانت عملية فلينت لوك في جوان 2005 أولى تطبيقات المبادرة و قد جمعت كل من الجزائر، تونس ، موريتانيا ، مالي، نيجر، تشاد ، الولايات المتحدة ، الاتحاد الأوروبي، و كانت من اجل بناء و تقوي القدرات لمكافحة الاتجار الغير مشروع في الأسلحة و البضائع².

يرى بعض المحللين أن مبادرة الشراكة من اجل مكافحة الإرهاب عبر الصحراء ، ستؤثر بشكل سلبي على شعوب منطقة الصحراء و الساحل حيث ستزيد قوة الأنظمة التسلطية بادعاء الحفاظ على الأمن ، كما إن الاعتماد على الإطار العسكري يزيد من احتمال تقوية المتطرفين من خلال قمع الأنظمة ، فالتواجد الأمريكي العسكري في المنطقة سيؤدي إلى اختراق لحقوق الإنسان ، ويزيد من احتمال التوتر فيها و يزيد من النقد الشعبي و مشاعر معاداة أمريكا و نمو الراديكالية شمال غرب إفريقيا³.

ساهم التعاون في وضع الجماعة السلفية للدعوة و القتال ضمن قائمة الجماعات الإرهابية سنة 2002 في إطار اللقاء الذي جمع الرئيس الأمريكي السابق جورج دابليو بوش بالرئيس "بوتفليقة" في نوفمبر 2001، كما تم دعم الموقف الجزائري من طرف النائب الخاص لوزارة الدفاع الأمريكية لشؤون الأمن الدولي "جوزينا ماكيبلان" المتعلق بتجريم دفع الفدية من اجل تشديد الحصار أكثر على التنظيمات الإرهابية في الساحل من خلال عزله عن خطوط دعمه الخارجية .

1 عربي بو مدين ، الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية ، متوفر على الرابط:

www.qiraatafrican.com/home/news

2أسماء رسولي، مرجع سابق، ص134

3 مريم برا هيمي، مرجع سابق، ص 84

كما قامت في الفترة بين ماي وجوان 2009 القوات الأمريكية الخاصة بعمليات مشتركة مع القوات الجزائرية المسلحون في الجنوب الجزائري ، بالإضافة إلى مشاركة ضباط و ضباط صف من وحدات خاصة تم إنشاؤها في السنوات الأخيرة في جيوش كل من مالي ، موريتانيا و النيجر مع عسكريين من القوات الخاصة الجزائرية، في تمرين قتالي تواصل لأكثر من 48 ساعة في منطقة عند الحدود المشتركة بين الجزائر و مالي و موريتانيا ، حيث شملت التدريبات مطاردة جماعة إرهابية على مسافة 300 كلم تختبئ في منطقة وعرة ، و هي من أهم معاقل إمارة الصحراء لتنظيم القاعدة في بلاد الغرب شمال مالي ، كما ساهم التعاون الأمريكي-الجزائري بشكل إيجابي في الحرب على الإرهاب، من خلال قيام الجزائر بدور مهم في هذا التعاون مجنبه دول المنطقة لان تكون مراكز تواجد عسكري في ظل الظروف الدولية الراهنة مع توتر الوضع في تونس و ليبيا¹.

رغم هذا التعاون إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت تتحفظ من تزويد الجزائر ببعض الأسلحة و المعدات العسكرية المتطورة عل غرار أجهزة الرؤية الليلية².

كما أن البلدان يختلفان في بعض القضايا ، مما يؤثر على مستويات التعاون العسكري بينهما حيث تختلف الجزائر مع أمريكا في بعض القضايا مثلا فيما يخص السياسات الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط ، فقد أدان الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة استخدام القوة ضد العراق ودعا إلى سحب القوات الأجنبية منه³ كما تجدر الإشارة إلى حادثة فرار خلية مختار بن مختار نحو الأراضي المالية و التشادية على اثر ملاحقتهم في قضية اختطاف الرهائن الأوروبيين ، حيث برزت بوضوح صعوبات ملاحقتهم دون تنسيق قانوني مشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول المنطقة (الجزائر) ، من خلال سعي السلطات

1 المرجع نفسه ، ص، ص164، 196

2-محمّد برقوق ، التعاون الأمني الجزائري الأمريكي و الحرب على الإرهاب، مركز الشرق الأوسط ، بيروت ، 2009، ص 6

3 مريم براهيمى ،مرجع سابق، ص 169

الجزائرية للقضاء على جماعة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب التي تهدد امن و استقرار البلاد¹.

المطلب الثاني:تحديات نجاح المبادرات / المشاريع الجزائرية - الأمريكية في مكافحة الإرهاب في الساحل

اعترض التعاون الجزائري - الأمريكي في مكافحة الإرهاب في الساحل العديد من المعوقات تتمثل في النقاط التالية:

- طبيعة البيئة في الساحل:

إن تدهور الوضع الأمني في الساحل الإفريقي ، إن كان من حيث الأزمات الداخلية ، زيادة نشاط التنظيمات الإرهابية، أو من حيث تفشي الجريمة المنظمة بصورة أوسع ، جعل المنطقة مفتوحة لامتداد هذه التهديدات لغرب إفريقيا ، و في الحقيقة هناك مجموعة من المؤشرات تنذر باحتمال تفاقم التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي² وهي:

- الفقر و الحاجة الذي يعبر عن الضعف و عدم القدرة على مراقبة هذا المجال الواسع، يغوى على التنقل بحريا عبر الحدود الوهمية بين دول المنطقة.

- ضعف الأنظمة و ضعف الموارد للتكفل بحاجة المواطنين ، يطرح فرض النشاط و البحث عن الكسب بأي طريقة ، فتتخرط بذلك أعداد كثيرة بحكم خبراتها و معرفتها للطبيعة الصحراوية في النشاط الغير قانوني و تصبح المنطقة محكومة بمنطق الإجرام المنظم ما يساعد على توفر المنطقة على السلاح بأسعار رمزية ، حيث إن الصومال و ايريتريا و السودان هي دول يكثر فيها بيع السلاح .

1 المرجع نفسه،ص177

2 حسين قادري ، " مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي"العالم الاستراتيجي الجزائر:مركز الشعب للدراسات

الإستراتيجية ، ع 7 ، نوفمبر 2008 ، ص5

- الطبيعة السياسية والاقتصادية و الإثنية تطرح تحديات و خلاقات عديد ، فالانسجام الغير متوفر في الطوارق خاصة مالي يطرح مشاكل عدم الاندماج و الرغبة في الانفصال ، بل قضيتهم تكاد تلامس كل بلدان المنطقة- و هي مرجحة للانفصال والتصيد في أي وقت¹ ، و تعتبر صحراء الساحل الإفريقي الأكثر استخداما في تهريب المخدرات بكميات متزايدة (حوالي خمسون طن من الكوكايين سنويا بقيمة تتأهز المليارين من الدولارات) قادمة خاصة من جنوب القارة الأمريكية ، بهدف تحويلها إلى مقصدها الرئيسي المتمثل في السوق الأوروبية ،يؤدي دون شك إلى تحويل منطقة المغرب العربي إلى مسلك رئيسي لتهريب المخدرات نحو شمال المتوسط ، و إلى سوق فرعية للاستهلاك ، كما يمثل ارتفاع عدد المهاجرين السريين الذين يعبرون الصحراء من أجل التوجه إلى أوروبا عبر الفضاء المغربي ، أصبح يشكل بالنسبة لسلطات الدول المغاربية المعنية تحديا اجتماعيا و أمنيا هاما ، و يتراوح عدد المهاجرين سنويا على منطقة المغرب العربي بين المائة و المائة و عشرون ألف مهاجر².

- تنظيم القاعدة المنتشر في إفريقيا

يرتكز نشاط القاعدة في بلاد المغرب العربي الإسلامي في شكل مثلث بين الشمال بمنمقة القبائل ، و الجنوب الغربي في منطقة الساحل بين موريتانيا و مالي و الجنوب الشرقي نحو النيجر ، و الواقع إن اتساع دائرة المصالح و المهمات التي تشعر بها هذه الجماعات في بلاد السودان لا يمكن أن يستبعد تطور هذه الاتصالات مع استقطاب النشاطات الجهادية عرفت تزايدا في المنطقة ، وهذا التزايد هو نشاط مرتبط بثلاث عوامل :

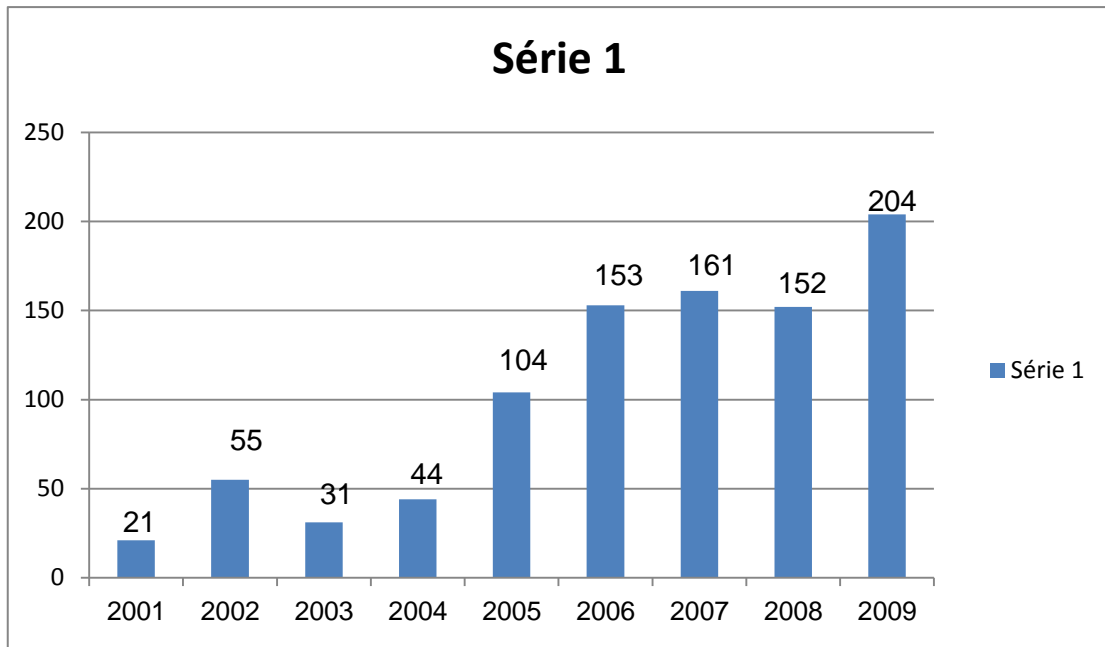
- الأزمة الجزائرية التي ساعدت على تسرب محلي لهذه النشاطات

1 أسماء رسولي،مرجع سابق،ص،ص161،162

2 احمد إدريس "منطقة الساحل الإفريقي و امن الغرب العربي"مركز الدراسات المتوسطية و الدولية ع،4، فيفري 2011،

- التغيير الحاصل في بلاد الهوسا بنيجيريا باستيقاظها على هوية إسلامية حادة في مجالها المباشر.
- متغير عبر قاري، ذي صلة بتزايد النشاط الجهادي في العالم الإسلامي و اختلاط ذلك مع فساد النظم السياسية والإدارية ، و تدخل قوى عالمية و أجهزتها الاستخباراتية ، و توظيف الإرهاب ضمن الحروب السرية بين الحكومات و الجماعات كنتيجة لهذا التغيير.

الشكل رقم 05 يوضح تطور الهجمات الإرهابية في شمال إفريقيا و غربها ووسطها¹:



المصدر:

Yonnah Alexander, Maghreb and Sahel terrorism ,undressing the rising threat from al-Qaeda and other terrorists in north and west central African(Arlington, via : international center for terrorism studies at the Potomac institute of policy studies, January 2010)p 26

- الهجمات الإرهابية السنوية في المغرب الكبير و الساحل(الجزائر، تشاد، ليبيا، مالي - موريتانيا ، المغرب، النيجر، تونس)

1-كريم مصلوح،الأمن في منطقة الساحل و الصحراء في إفريقيا ،ط1 الإمارات العربية المتحدة ، مركز الإمارات ، مركز الأبحاث للدراسات و البحوث الإستراتيجية (2014)، ص،ص107، 112

ولقد بدأ تنظيم القاعدة في اختراق القارة السمراء مع بداية التسعينات من القرن الماضي من خلال الدعوة إلى دعم الدولة الإسلامية في السودان ، تم ظهور الجماعات المسلحة في الصومال القادمة من إقليم أوغاندينو، تراجعت الأعمال الإرهابية مع نهاية التسعينات و بداية الألفية الجديدة ، لكن سرعان ما عادت الجماعات الإرهابية إلى النشاط بتحويل نطاق عملها نحو المناطق الصحراوية التي كانت تتعم بأمن نسبي ، لتشمل دولا أخرى في منطقة الساحل و الصحراء و المصالح الغربية هناك¹.

- تأثيرات دول الجوار

- **الدور الليبي:** يظهر التحدي الليبي فيما يخص التعاون الجزائري -الأمريكي في الساحل من خلال ما تشكله منطقة الساحل الإفريقي من عمق إستراتيجي بالنسبة لسياسة ليبيا الإفريقية، فليس من السهل إن تقف ليبيا مكتوفة اليدين و تسمح بتدخل أمريكي في شؤون منطقة تعتبرها ليبيا في رعايتها أو تحت مسؤوليتها و ترى أن من واجبها حمايتها و دعم الاستقرار فيها و ذلك ضمن منظمة ، "تجمع دول الساحل و الصحراء" الذي أنشأ بمبادرة ليبية ، حيث استطاعت ليبيا من خلال هذا التجمع تعميق دورها الجديد في القارة الإفريقية كراعية لعمليات السلام ، وقد لعبت ليبيا دورا مهما في إعادة العلاقات بين السودان و التشاد و استضافت العديد من القمم الإفريقية لوضع حد للمشاكل التي يعانيها إقليم دارفور ، بالإضافة إلى قدرة الرئيس الليبي معمر القذافي على تحريك الجماعات الترقية بسهولة من اجل تحقيق أهدافه في المنطقة ، مثلما حدث و انظم العديد من التوارق الى الفيلق الإسلامي الذي أنشاه الرئيس القذافي لتنفيذ خطته القومية من اجل دولة الصحراء الكبرى².

1 مريم براهيمى، مرجع سابق، ص، ص44، 45

2-mehdi taj « sécurité et stabilité dans le sahel Africain » collège de décence de l'otan, NDC occasionnel paper 19decembre2006, P63

ولعبت ليبيا دورا مزدوجا في المنطقة حيث حاولت الظهور كقوة إقليمية مسؤولة و ضرورة للتوسط و فض النزاعات القائمة بين التشاد و إفريقيا الوسطى ،كما دعمت ليبيا ماليا و عسكريا متمردى دارفور ماساهم في خلق زعزعة الاستقرار بالمنطقة ، كما يبرز الدور الذي تلعبه ليبيا في تحريك تمرد الطوارق في النيجر و مالي لإضعاف خصمها الجزائري الذي يسعى لبسط نفوذه بكل الوسائل على ضفته الجنوبية .

كما تمثل الحرب الليبية عنصرا مهما لزعزعة الاستقرار في الساحل و المغرب مما يترك الباب مفتوحا أمام الجماعات الإجرامية و القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لتهديد المسار الديمقراطي الطي تعيشه المنطقة ¹ عمليات تهريب السلاح المسروق من المجتمعات العسكرية الليبية تهدد أمن و استقرار المنطقة و خاصة تغطيتها الجوية.

- الدور المغربي:

يحكم الإستراتيجية المغربية ثلاث اعتبارات أساسية: الاصطفاف على مواقف الحلفاء الغربيين (الولايات المتحدة و فرنسا) ،و نزاع الصحراء الغربية و التنافس الإقليمي مع الجزائر. و هي اعتبارات متداخلة فيما بينها و متبادلة التأثير . و هذا التطابق البنوي في مواقف المغرب مع مواقف حلفائه الغربيين يخدم مصالح مغربية عليا مثل الصحراء الغربية (ضمان استمرارية الدعم الفرنسي و الأمريكي لرؤيته للتسوية)، وقد قام الموقف المغربي منذ البداية على ضرورة اعتباره معنيا بالأزمة في مالي بحكم الجوار المغربي في العلاقة بين فرنسا و إفريقيا السوداء و هذا في محاولة لإحباط الإستراتيجية الجزائرية التي تقضيه من المشاورات التعاون على المستوى الإقليمي الساحلي بحجة أن المغرب ليس بلدا ساحليا ، إن الاحتكام الجزائري لمنطق الجغرافية الخالص لإقصاء المغرب من الجهود الإقليمية الساحلية

1 مهدي تاج ،"المستقبل الجيو-سياسي للمغرب العربي و الساحل الإفريقي "22-10-2011 نقلا عن :
www.aljazeera.net/portal/templates/pontings/poketPCdetaiedpag.ask ?print

لا سند له بل يضر بالمصالح المغاربية ، أما الاحتكار المغربي إلى نزاع الصحراء الغربية كبوصلة لعلاقته الإقليمية فيضر أيضا بالمصالح المغاربية¹.

- تأثيرات القوى الكبرى

- فرنسا: اعتمدت فرنسا في إعادة تسويق نفسها إفريقيا على تغيير طبيعة علاقاتها مع الدول "الفرنكوفونية" من التبعية إلى الشراكة إضافة إلى دعمها للأنظمة الصديقة لها في القارة ، فساندت فرنسا نظام الرئيس "إدريس ديبي" في تشاد في مواجهة المعارضة التشادية السياسية و المسلحة و ذلك بداية من تعديل الدستور التشادي في مارس 2005 من أجل السماح لـ"ديبي" بالترشح لولاية ثالثة مدتها خمس سنوات ، و في نفس اتجاه دعم الأنظمة الصديقة ، أبدت فرنسا ارتياحها لنجاح الرئيس المالي في الانتخابات ، حيث شارك كوشنير وزير الخارجية الفرنسي في حفل تنصيب الرئيس المالي "أما دو توماني توريه" في جوان 2007 ، كما حرصت فرنسا على إزالة التوتر في العلاقات بين كل من السودان و تشاد و إفريقيا الوسطى حيث رتبت فرنسا قمة ثلاثية بين رؤساء السودان و تشاد و إفريقيا الوسطى على هامش القمة الفرنسية الرابعة و العشرين و ذلك بهدف دراسة الوضع المتأزم في هذه المنطقة و الوصول إلى ترتيبات تهدئة الجبهة السودانية التشادية التي تشتعل أحيانا بسبب العمليات التي تنفذ عبر الحدود.

إن هذا النفوذ و الدور الفرنسي في دول الساحل هو من أهم التحديات التي تضعها الولايات المتحدة في الحسابان في إطار إستراتيجيتها تجاه المنطقة ، خاصة أن فرنسا تعتبر الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها و قدرتها على الحركة و الفعل في الساحة الإفريقية ، فاللغة الفرنسية هي السائدة في دول غرب ووسط إفريقيا ، بالإضافة إلى إطار المنظمة

1 عبد النور بن عنتر، "الإستراتيجية المغاربية حيال أزمة مالي" ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول، "المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة" الدوحة: 17 و 18 فيفري 2013، ص 2

الفرنكوفونية التي تضم كل دول الناطقة بالفرنسية و منها الدول الإفريقية ، ما يجعل فرنسا تتفرد مقارنة مع الدول الأخرى المنافسة باستخدامها للأداة الثقافية¹.

- **الصين:** يمكن لمس الدور الصيني في الساحل الإفريقي من خلال مجموع النقاط التالية:

- بعد أن باعت شركة "شيفرون" الأمريكية أسهمها إلى الحكومة السودانية ، دخلت الصين بقوة إلى السودان فحظيت باستثمارات نفطية هائلة فيها، حتى أصبح أكثر من نصف الصادرات النفطية من السودان تذهب إلى الصين ، و قد تمكنت الشركة الوطنية الصينية للبتترول من أخذ 40% من حصة شركة النيل الأعظم السودانية من اجل تطوير حقوق النفط و في سنة 1998 قامت الشركة الوطنية الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول 930 ميل ينقل النفط إلى غاية البحر الأحمر².

- نمو التعاون العسكري بين الصين و السودان في مجال شراء الأسلحة الصينية من ذخيرة و أسلحة حقيقية و المدافع المضادة للطائرات و الألغام المضادة للدبابات كما ساعدت الصين على إقامة ثلاث مصانع للأسلحة في السودان بما في ذلك واحدة لتجميع دبابات 55 T.

- و بالنسبة للعلاقات التشادية -الصينية فقد عرفت تطورا ملحوظا خاصة بعد قطع تشاد علاقاتها بتايوان و اعترافها بجمهورية الصين الشعبية الموحدة في أوت 2003 ، حيث تلقت تشاد بعد ذلك بوقت قصير تخفيفا لعبئ ديونها و اتفاقيات³ اقتصادية مع الصين و تبرعات طبية بقيمة 80 مليون دولار.

- في ديسمبر 2003 وقعت الشركة الوطنية الصينية للبتترول مع شركة « cliveden » السويسرية لشراء أسهم الاكتشاف و التنقيب في المنطقة التي تغطي

1 أسماء رسولي، مرجع سابق، ص، ص149، 150

2 Anthony lake a Christine Whitman, « more than humanitarian a strategic US approach toward Africa , » new York : »report of an independent task force council foreign policy, 2006 p,43

سبعة أحواض و هي : منطقة بحيرة تشاد ، مادياغوا، بنفور ، دوبا،دوسيو، سلامات،ايريديس، و في عام 2006 حصلت الشركة الصينية على جميع الأسهم¹.
- و تعد التشاد من بين أهم عشر دول إفريقية لها شركات تجارية مع الصين كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم 07 يوضح أهم عشر شركاء تجاريين إفريقيين مع الصين لعام 2004:

الدول	القيمة(مليون دولار)	النسبة المئوية من حجم تجارة بين الصين و افريقيا
انغولا	30422,63	27,4%
جنوب إفريقيا	2,567.96	20,6%
السودان	1,678.60	13,4%
الكونغو برازافيل	1,224.74	9,8%
غينيا الاستوائية	787,96	6,3%
الغابون	415.93	3,3%
نيجيريا	372,91	3,0%
الجزائر	216,11	1,7%
المغرب	208,96	1,7%
تشاد	148,73	1,2%
المجموع	11,043.72	8,4%

المصدر : (Washington international monetary find , direction trade stactices

DC :IMF,2005)

1أسماء رسولي،مرجع سابق، ص، ص145،146

كما نمت موريتانيا علاقاتها مع الصين خاصة منذ عام 2007 بعد انتخاب سيدي ولد الشيخ عبد الله رئيسا لموريتانيا و إعرابه عن أمله المخلص في زيادة و تنمية علاقات التعاون مع الصين ، وقد وصل حجم التجارة الثنائية بين الدولتين الى 707 مليون دولار في عام 2007 ، و قدمت الصين قروضا و مساعدات إلى موريتانيا تقدر بـ663 مليون دولار تغطي إمدادات المياه و الاتصالات و الزراعة و بناء الطرق ¹.

و حسب الرؤية الأمريكية فان النفوذ الصيني في القارة الإفريقية عموما يشكل ثلاث تحديات رئيسية تواجه الولايات المتحدة:

- حماية الصين للدول المارقة: كما هو الحل في السودان التي تعتبرها الولايات المتحدة من الدول المارقة الداعمة للإرهاب ، و مع ذلك تبقى الصين حامية لها في مجلس الأمن

- التغيير في أنماط التأثير: حيث أن الولايات المتحدة تعتمد على المساعدات المشروطة فتركز على قضايا تعزيز الشفافية و السياسات الاقتصادية السليمة و حقوق الإنسان ، في حين ان المساعدات و الاستثمارات الصينية تعتبر جذابة بالنسبة للأفارقة لأنها غير مرتبطة بالشروط المتعلقة بالحكم و الاستقامة المالية .

- المنافسة التجارية: فالصين تستخدم مجموعة متنوعة من الأدوات لتعزيز مصالحها لا تتوفر لدى الولايات المتحدة ، متمثلة بالخصوص في الاستثمارات من خلال الشركات المملوكة للدولة ، بحيث ان هذه الاستثمارات ليس من الضروري ان تكون مربحة و مادامت تخدم الأهداف الوطنية للصين ، و بالتالي تصبح الصين تحصل على العقود الرئيسية في الدول الإفريقية لان عروضها كثيرا ما تكون منخفضة ما يعزز التواجد و الاستعمار الصيني تكثر من نظيره الأمريكي الطي يعمل من خلال القطاع الخاص الطي يبحث على الربح الفردي بالدرجة الأولى ².

1 العلاقات الصينية الموريتانية تنمو باطراد نقلا عن : <http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2008-03/24content602589.htm>

2 أسماء رسولي، مرجع سابق ص، ص 147، 148

- إسرائيل:

لقد أعادت إسرائيل علاقاتها الدبلوماسية مع أغلبية دول منطقة غرب إفريقيا باعتبارها ذات أهمية قصوى في الإستراتيجية الاسرائيلية في مواجهتها مع الغرب و باعتبارها أيضا منطقة غنية بالموارد الطبيعية و الإمكانيات الاقتصادية ، وهو ما جعل الأقطار المغاربية مطالبة بمواجهة تلك الإستراتيجية للمحافظة على مصالحها الحيوية في هذه المنطقة من العالم ، و لمحاصرة النفوذ الإسرائيلي ، بوصفها العدو الأول للعرب و المسلمين¹.

و تقيم إسرائيل علاقات دبلوماسية مع 46 دولة من مجموع دول القارة الإفريقية البالغ عددها 53 دولة ، منها 11 دولة بتمثيل مقيم بدرجة سفير و سفارة ، وقد تبنت إسرائيل منذ بداية القرن الحالي مداخل جديدة في علاقاتها مع الدول الإفريقية المتمثلة في :

-**المدخل الأمني:** تمتلك إسرائيل مصداقية كبيرة لدى الدول الإفريقية في ميادين الاستخبارات و التدريب العسكري ، وقد ركزت تفاعلاتها الإفريقية منذ البداية على هذه المسائل التي تمت ترجمتها على شكل شركات أمنية ، و يمكن التمييز في هذا الإطار بين نوعين من الشركات:

- شركات المرتزقة، ومن أبرزها شركة "ليف دان" و شركة "الشبح الفضي" التي تتولى تدريب و تسريح ميليشيات قبلية لحماية الرؤساء و الشخصيات السياسية المهمة.

- شركات تتولى تنفيذ المخططات الاسرائيلية في إفريقيا، وأهمها شركة "يول باريلي" للأسرار، و شركة "أباك" و هما شركتان فرنسيتان مملوكتان لعناصر يهودية.

- المدخل الإيديولوجي و الثقافي : يقوم هذا المدخل على خضوع كل من اليهود و الأفارقة (الزنج) لاضطهاد مشترك و أنهم من ضحايا الاضطهاد و التمييز العنصري ، مما يدفع إلى الاعتقاد بان سياسة إسرائيل في إفريقيا تعد تطلعا لا لحماية الشعب اليهودي فقط ، بل لمساعدة الأفارقة الذين تعرضوا للاضطهاد وهو ما أكده رئيس الإدارة الإفريقية في وزارة

1 مجموعة الخبراء المغاربيين "المغرب العربي و إفريقيا" ، مركزا لدراسات المتوسطية و الدولية، ع 4 ، فيفري 2011 ،

الخارجية الإسرائيلية" موسى الشيم" إن العلاقات القومية التي تطورت و نمت بين إسرائيل و إفريقيا تتصل بالروابط التي قامت على أن اليهود و الزوج أجناس ادني ، و كانت إسرائيل قد طرحت رسميا في عام 2002 أمام لجنة التراث العالمي باليونسكو "مشروع الأخدود الإفريقي العظيم" وهو المشروع الذي يهدف في ظاهره إلى التعاون الثقافي بين الدول التي تشكل الأخدود الممتد من وادي الأردن حتى جنوب إفريقيا.

و لإسرائيل أهداف كبيرة من وراء تغلغلها في القارة الإفريقية تتجلى في الآتي:

استراتيجيا:تشكل إفريقيا حاليا ممرا هاما للتجارة البحرية الإسرائيلية حيث يمر 20% من هذه التجارة أمام سواحل القرن الإفريقي.

سياسيا:و تشمل سعي إسرائيل للخروج من عزلتها و الحصول على المزيد من الشرعية الدولية.

اقتصاديا:و تستهدف إسرائيل السيطرة على القطاع الصناعة الاستخراجية في القارة الإفريقية ، مركزة في هذا المجال على استغلال الثروات الطبيعية كالماس في كل من الكونغو الديمقراطية و السيراليون و غانا و اليورانيوم في النيجر .

و يملك الإسرائيليون اليوم كبرى الشركات التي تتحكم في الاقتصاد الإفريقي كشركة "أغريد أب" للتطوير الزراعي التي تقوم باستصلاح الأراضي و إقامة المزارع و شركة "ألزا" و "متورولا" و "كون" التجارية.¹

1 غازي دحمان ،"التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا و مخاطره على الأمن العربي"نقلا عن:

www.aljezeera.net/knowledgegate/opinions/2008/06/25

خلاصة الفصل

إن التعاون بين الولايات المتحدة والجزائر في مجال مكافحة الإرهاب يعد ديناميكيا و متعدد الأبعاد ، حيث ساهم هذا التعاون في طرح العديد من المبادرات الجزائرية بالتعاون مع دول الساحل لإلحاق الهزيمة بالتنظيمات الإرهابية ، كما طرحت الولايات المتحدة العديد من المبادرات كمبادرة بان -الساحل ، و مكافحة الإرهاب عبر الصحراء ، و مشروع الافريكوم ، بالإضافة إلي عمليات العسكرية و المشاريع الاقتصادية و السياسية الثنائية التي تستهدف منطقة الساحل بهدف ضمان استقرار الأمن عسكريا من خلال المناورات المشتركة بين الطرفين لملاحقة تنظيم القاعدة الناشط في الصحراء الإفريقية ، اقتصاديا من خلال مبادرات إيزنشتات الرامية لدفع عجلة التنمية لدول الساحل ، سياسيا من خلال العمل على تكريس الديمقراطية داخل أنظمة الدول الغير مستقرة أمنيا.

يعترض التعاون العديد من المعوقات أهمها النفوذ الفرنسي في القارة الإفريقية بالإضافة إلى الدور الصيني الاقتصادي في الساحل الإفريقي، و التغلغل الإسرائيلي في دول غرب إفريقيا ، طبيعة البيئة الأمنية الغير مستقرة في الساحل " كل هذه المعوقات ساهمت بشكل كبير في جعل المبادرات و المشاريع الجزائرية -الأمريكية لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي محدودة.

الخطاتمة

الخاتمة

رغم جهود الجزائر لتدويل قضية الإرهاب و التعريف ببعدها الدولي كتهديد مباشر لجميع الدول يتطلب تعاضد المجموعة الدولية لمكافحته ، فان المجتمع الدولي لم يكن مؤيدا لهذا المفهوم الجزائري حول الإرهاب ، لكن و مع هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، جاء الاعتراف الأمريكي باعتبار أن ظاهرة الإرهاب تشكل تهديدا عالميا يتطلب التحرك المتعدد الأطراف لمكافحته ، لينتقل مجال الظاهرة من المستوى الوطني المحلي إلى المستوى عبر الوطني ، هذا ما أكدته القرار رقم 1373 الذي صدر في 27 سبتمبر 2001 بإلزام الدول بتجميد الأموال و الموارد المملوكة لكل من يرتكب عملا إرهابيا أو يشارك فيه أو يسهله ، كما تم اعتبار الظاهرة عالمية من خلال ما أكدته الرئيس " بوش الابن" قائلا : " إن حربنا ضد الإرهاب تبدأ بالقاعدة وسوف تنتهي هذه الحرب إلا عندما يتم القبض على كل مجموعة إرهابية دولية بإيقافها فنحن اليوم نقود حرب عالمية ضد الإرهاب بالحرب على أفغانستان والتركيز على منطقة الساحل الإفريقي و منطقة القرن الإفريقي كمناطق لوجود الحركات الإرهابية أو من حيث إمكانية إيواء الإرهابيين" ، وقامت الإدارة الأمريكية ببناء تعاون امني مع الجزائر لمكافحة الإرهاب في الساحل على جميع المستويات من خلال تبادل الخبرات،مناورات عسكرية مشتركة ،تعاون على المستوى القضائي.

ساهم تفاقم الأزمات الداخلية في الساحل الإفريقي و تفشي ظواهر خطيرة كالجريمة المنظمة و انتشار الجماعات الإرهابية في تشكيل خطرا ليس فقط على أمن المنطقة ، بل من الممكن أن يصبح بمثابة التهديد الفعلي لدول الجوار و المجموعة الدولية ، فتوفر الساحل الإفريقي على مثل هذه العوامل جعل منه موضوع اهتمام دولي من طرف

الولايات المتحدة و الجزائر و بناء على هذا طرحت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المبادرات لردع خطر الإرهاب أبرزها مبادرة "بان الساحل" ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء ، غير أن هذه الآليات حققت نجاحا محدودا في ظل مجموعة من التحديات تصعب عليها الأمر نذكر منها الدور الذي تلعبه دول الجوار و كذا دور القوة الدولية الكبرى المنافسة للولايات المتحدة ليس فقط في الساحل و إنما في كامل القارة الإفريقية ، بالإضافة إلى الوضع الأمني المتأزم في منطقة الساحل ونشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي أصبح منتشر ليس في دول الساحل فقط بل في الصحراء و القرن الإفريقي و هو ما يجعل التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر في مكافحة الإرهاب محدودا ونسبيا.

و في الأخير نصل إلى الاستنتاجات التالية:

-شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر المنعرج الحاسم في تطور العلاقات الأمنية الأمريكية الجزائرية من خلال ارتفاع عدد الزيارات، إقامة العديد من التدريبات العسكرية المشتركة بهدف تبادل الخبرات.

-إن المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب في الساحل تعتمد بدرجة أولى على الوسائل السياسية على عكس المقاربة الأمريكية التي تعتمد على الوسائل العسكرية.

-ساهمت البيئة الأمنية في منطقة الساحل في تفعيل اهتمام جزائري بالمنطقة باعتبارها امتدادا آمنا للجزائر، و كل ما يحدث فيها يؤثر مباشرة على استقرار الوضع الأمني الجزائري عكس التوجه الأمريكي الباحث عن تعزيز تواجدده بالمنطقة الهادف للحفاظ على قوته و زيادتها .

-ترتبط الجماعات الإرهابية بشبكات الجريمة المنظمة ما يكسب هذه التنظيمات بعدا معقدا في إطار احتوائها.

-إن التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر في مكافحة الإرهاب في الساحل شمل طرح العديد من المبادرات أهمها مبادرة بان الساحل ، مكافحة الإرهاب عبر الساحل،مشروع الافركوم،و مشاريع اقتصادية و سياسية ، لاكن وجود طروحات منافسة أدت إلى صعوبة تحقيق نجاحات.

-إن أهم التحديات التي تشكل عائقا أمام التعاون الأمريكي- الجزائري في مكافحة الإرهاب في الساحل،الدور الذي تلعبه دول الجوار و كذا دور القوة الدولية الكبرى المنافسة للولايات المتحدة ليس فقط في الساحل و إنما في كامل القارة الإفريقية ، بالإضافة إلى الوضع الأمني المتأزم في منطقة الساحل ونشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي أصبح منتشر ليس في دول الساحل فقط بل في الصحراء و القرن الإفريقي، النفوذ الاقتصادي الصيني داخل المنطقة من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مع دول الساحل الإفريقي،التغلغل الإسرائيلي في غرب إفريقيا .

قائمة المراجع

- المراجع باللغة العربية:

- الكتب:

1. أبو العينين محمد، التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2001، 2002، ط1، (القاهرة : معهد البحوث ، و الدراسات الإفريقية ، 2002).
2. الشاهر شاهر إسماعيل، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، د، ط (دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2009)
3. الأوندي سعيد، الشرق الأوسط، ط1 (مصر : نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، 2005).
4. أسبين أليساندرو كاسترو، إمبراطورية الإرهاب : السياسة الأمريكية العابرة للقارات للإرهاب، ترجمة : وفيقة إبراهيم ، ط1، (لبنان : شركة المطبوعات).
5. بوقارة حسين ، التكامل في العلاقات الدولية ، (الجزائر ، مخبر البحوث و الدراسات الدولية كلية للعلوم السياسية والإعلام ، 2008).
6. بيليس جون وستيفن سميث، عولمة السياسة العالمية ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، د، ط (دبي : مركز الخليج للأبحاث، 2005).
7. بن عنتر عبد النور ، الأزمة الراهنة و الأمن القومي الجزائري ، د، ط (الجزائر : المكتبة العصرية للطبع والنشر و التوزيع ، 2005).
8. بن عنتر عبد النور : البعد المتوسطي للأمن الجزائري (الجزائر ، اوروبا و الحلف الأطلسي)، د، ط (الجزائر: المكتبة العصرية ، 2005).
9. دربال عبد الوهاب، الديمقراطية بين الإدعاء و الممارسة (تجربة حركة النهضة)، ط1 ، (الجزائر: دار قرطبة للنشر و التوزيع ، 2007).
10. جندلي عبد الناصر ، التحولات الإستراتيجية فب العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، د، ط (الجزائر: باتنة للنشر و التوزيع ، 2010).
11. كلارك رمزي و آخرون، الإمبراطورية الأمريكية ، ج1، ط1، (القاهرة : مكتبة الشروق : 2001)

12. مصلوح كريم، الأمن في منطقة الساحل و الصحراء في أفريقيا ، ط1، (الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2014).
13. مشاقبة أمين ،شلبي سعد شاكر، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط(مرحلة مابعد الحرب الباردة)، ط1، (الأردن :دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2012).
14. مقدم محمد ، المخدرات و العولمة، ط1،(الرياض : مركز الدراسات و البحوث جامعة نايف للدراسات الأمنية ،2007).
15. مجد الدين محمد مؤنس ،تحديث أجهزة مكافحة الارهاب و تطوير أساليبها، ط1 ، (الرياض :مركز الدراسات و البحوث، 2006).
16. صيداوي رياض ،صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر (الحزب ، الشعب ،الدولة) ، ط1 ، (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،2000).
17. شكري محمد عزيز، الأحلاف و التكتلات في السياسة العالمية ، ء د ، ط (الكويت : سلسلة عالم المعرفة ،1978).
18. تومي عبد الرحمان، الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر الواقع و الأفاق، د، ط (الجزائر : دار الخلدونية للنشر و التوزيع ،2011).
19. ولد أباه السيد ،عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكاليات الفكرية و الإستراتيجية، دار العربية للعلوم، 2004).
20. يوسف أمير فرج ،مكافحة الإرهاب ، د، ط (الإسكندرية مكتبة الوفاء القانونية، 2011).
21. زرطاوي اليمين، التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، د،ط (لندن مطبوعات إلي -كتب ، 2014).

الرسائل الجامعية:

1. أبصير أحمد طالب، " المشكلة الأمنية في منطقة الساحل " (رسالة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر ،2010م).

2. عمورة أعر ، " اللاتماتلية لمنطقة الساحل الإفريقي مقارنة جيو أمنية "، (مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2011م).
3. بوروابح اسماعيل ، "الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي (الجزائر ، المغرب ، تونس) 2008/2001 "، (رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، 2010م).
4. بن دايدة عبد الودود ، بلحسن عبد الرؤوف ، "المنظور الأمني تجاه منطقة الساحل الإفريقي "، (مذكرة ماستر قسم العلوم السياسية ، جامعة قلمة ، 2013م).
5. براهيم مريم ، "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الارهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية"، (مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة محمد حيدر -بسكرة - 2012م).
6. بوعنيقة منال ، مسيف أحلام ، " التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب "، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة حاج لخضر - باتنة - 2010م).
7. بلوم عمر ، " التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب 1992م - 2015م ، (مذكرة ماستر ، قسم الدراسات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، 2015م).
8. بلحربي نوال ، " أزمة الشرعية في الجزائر 1962-2007م"، (رسالة ماجستير - قسم العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر ، 2007م).
9. برد رتيبة ، " حوار الأورو-متوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5 " (مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2009م).
10. بشكيط خالد ، "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي" (مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3 ، 2011م).
11. بويبية نبيل " الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الاجنبية "، (رسالة ماجستير ، قسم البحوث و الدراسات السياسية ، جامعة الدول العربية ' 2009)
12. حشود نور الدين ، "العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992- 2004م " (مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية -جامعة منتوري- قسنطينة -2005م).

13. حمزة حسام، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري" (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011م).
14. شوادة رضا، "إشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي" (رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011م).
15. فيصل مراد، "التحديات الإقليمية الراهنة للأمن القومي الجزائري - دراسة جيو-أمنية للحدود" (مذكرة متممة لنيل شهادة ماستر، قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014م).
16. قادري سمية، "سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي"، (رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2012م).
17. قشي عاشور، "آليات مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الإفريقي" (مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2012).
18. قاسي فوزية، "الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب : منطلق الأمانة في الساحل الإفريقي" (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة وهران، 2013م).
19. لزهرة عبد العزيز، "الجزائر و المقاربة الأمنية الإستراتيجية في المتوسط، حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو" (رسالة دكتوراة، جامعة الجزائر، 3، 2012م).
20. مخلوفي لمياء، "السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001" (رسالة ماستر، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 3، 2011م).
21. منصف شريف عادل، "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م" (مذكرة ماستر قسم العلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة - 2015م).
22. منصور مريم، "التنافس الأوروبي- الأمريكي -الصيني على منطقة المغرب العربي منذ نهاية الحرب الباردة"، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة - 2014).

23. موني علي: "السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، د.س).
24. مهدي مريم، "الدبلوماسية الجزائرية و مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي"، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013).
25. صدوقي فريد و لوجاني مريم، "أزمة منطقة الساحل الإفريقي و تأثيرها على الأمن القومي الجزائري"، (مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، جامعة قلمة، 2013م).
26. رسولي أسماء، "مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011).
27. توريرت الزاوي و لعزیز ياسين، "بناء السلم في مالي (الفرص و التحديات)"، (مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 - قلمة -، 2015م).

- المجلات:

1. إدريس أحمد، "منطقة الساحل الإفريقي و أمن المغرب العربي"، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية، ع، 4، 2011 م.
2. بوحنية قوى، "الإستراتيجية الجزائرية، اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، 2014 م.
3. برقوق محند، "التعاون الأمني الجزائري - الأمريكي و الحرب على الإرهاب"، مركز كارنكي للشرق الأوسط، 2009 م.
4. بوحنية قوى، "الجزائر و الهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، 2014 م.
5. بسيكري السانوسي، "ليبيا: التحديات الأمنية و انعكاساتها على العملية السياسية"، مركز الجزيرة للدراسات، 2011 م.
6. بوحنية قوى، "الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في المنطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، 2012 م.

7. برقوق محند ، " الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية و الحسابات الخارجية " ، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، ع، 7، 2007م.
8. الجيناني الإدريس، " المبادرتان الأوروبية و الأمريكية للشراكة مع البلدان المغاربية " ، مجلة المغاربية للدراسات الإستراتيجية الشاملة ، ع 1، 2001م.
9. دويدار حنان : " الولايات المتحدة و المؤسسات المالية الدولية " ، السياسة الدولية ، ع ، 127، 1997، م.
10. ولد أبهاء السيد ، " الاتحاد المتوسطي: الطموح و الإمكان " الشرق الأوسط، ع ، 10790، 2008، م.
11. لآخر و الفرام ، " الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل الإفريقي " ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2012 م .
12. مجموع الخبراء المغاربيين ، " المغرب العربي و إفريقيا " مركز الدراسات المتوسطية و الدولية ، ع، 4، 2011، م.
13. مهابة أحمد : " الجزائر بين المشكلات الداخلية و التدخلات الخارجية " ، السياسة الدولية ، ع ، 128، 1997، م.
14. منصور عبد النور ، " سياسة المصالحة في الجزائر و جنوب إفريقيا : مؤشرات للمقارنة " ، مجلة الدراسات الإستراتيجية، ع ، 12، 2010، م.
15. سني محمد أمين ، " المدركات الإستراتيجية اتجاه الجزائر إدارة جورج وولكر بوش " ، مجلة الحوار المتمدن ، ع 12890 ، 16 جانفي 2010 م .
16. العلوي الحسين ، " منطقة الساحل الإفريقي و معبر الموت الدولي " ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2015 م.
17. عطية ادريس ، " تهديدات الإرهاب الدولي في منطقة شمال إفريقيا " ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، ع ، 4، 2015 م.
18. علي عبد العزيز الشيماء، " أهداف جولة كلينتون في إفريقيا السياسة الدولية ، 133، 1998 م.

19. فاضل آمال: " السلم المدني في الجزائر عبر آلية المصالحة الوطنية "، مجلة الدراسات الإستراتيجية، ع 4، 2009 م.
20. صالح عبد الله، " الأزمة تشادية إلى أين "، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ع 72، المجلد 43، 2008 م.
21. قادري حسين، " مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد ع 7، 2008 م.

- الجرائد:

1. بلعمري سميرة " الجزائر تسخر 100 مليار سنويا بين تهريب الوقود"، جريدة الشروق اليومية، 2013/07/22.
2. بوزيد عمار " الساحل الإفريقي في عين الإعصار"، الجيش ع.561. أبريل 2010
3. بلغريبي منور، " تمويل الإرهاب في شمال و غرب إفريقيا" الجيش، ع، 546، جانفي 2009.
4. وزراء خارجية دول منطقة الساحل يبحثون بالجزائر الوضع الأمني و التنمية، جريدة المساء، 2010/03/16.

- الملتقيات:

1. بن خليف عبد الوهاب " الجريمة المنظمة في منطقة الساحل التهديدات و الحلول، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل، جامعة قلمة 24-25 نوفمبر 2013.
2. بقدي فاطمة، " المسألة الطوارقية: المساعي الجزائرية لاحتواء الفوضى في منطقة الساحل، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة قلمة. 24-25 نوفمبر 2013.
3. جوهرى إسماعيل " الجيش الوطني الشعبي و الحرب اللاتماثلية، مداخلة أقيمت في ملتقى الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة، مارس 2007، على الساعة العاشرة.
4. الهلي عبد القادر و بوبصيلة أمينة، تحدي الإرهاب في منطقة الساحل " ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل، جامعة قلمة، 24-25 نوفمبر 2013.

5. مالك رضا، الإرهاب الاسلامي في الجزائر، ورقة قدمت للملتقى الدولي حول الإرهاب السابقة، 26-27-28 أكتوبر 2008..

6.خالدي عبد الكامل ، " جور الجزائر الإقليمي و مرتكزاته، الملتقى الدولي حول دور الجزائر الإقليمي: المحددات ، الأبعاد، جامعة تبسة، 28-29 أفريل 2014.

- القوانين و الدساتير:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، أمر رقم 03/92 يتعلق بمكافحة التخريب و الارهاب¹ (ع70، أكتوبر 1992).

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، أمر رقم 08/99 يتعلق باستعادة الوثام المدني (ع 46، جويلية 1999).

- المواقع الالكترونية:

1. أمريكا مهتمة بالتجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب "، النهار الجديد ، نقلا عن:

www.ennahronline.com/ar/?news=58121

2. أوباما يهنئ الرئيس بوتفليقة بعيد الاستقلال و يؤكد : للجزائر دور كبير في مكافحة الارهاب و التطرف"، جريدة البلاد ، نقلا عن:

www.ellulad.net/article/detail?id=1100

3. بومدين عربي:" الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية "،متوفر على الرابط:

www.kiraatafrican.comLhome/news/

4. بوكو حرام ،متوفر على الرابط :

www.marefa.orgindexphp

5. بلعميري سميرة ، " الجزائر ستبقى شريكا لأمريكا في مكافحة الإرهاب نقلا عن:

www.benbadis.org./ob/shouthead,PHP?T=12599

6. بن قفة خالد عمر: " التطويق الفرنسي و الفقر الأمريكي سمات المرحلة الحالية في التعامل الدولي

مع دول المغرب العربي

www.assakima/center/pratics/9469htm

7. برقوق أمحمد، " الإشكاليات الجديدة الأمنية في المتوسط "نقلا عن :

www.politics-ar.com/ar/index,PHP/permalink

8. دخوش محمد " الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في ما

لي"، يومية الرائد ، متوفر على الرابط :

<http://www.alraeed.com /ara/sujets-opinions 10/03/2015>

9. د.دحمان غازي، " التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا و مخاطره على الامن العربي"، نقلا عن:

www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions2008/06/25

10. هيوز الولايات المتحدة الأمريكية بالتجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب"، نقلا عن:

www.kuna/articleprintpage.aspx?ID=1713590

11. ولد أحمد سالم سيد أحمد، " الطوارق و الرجال الزرق الامازيغ و مفهوم الأقلية"، نقلا عن :

www.aljazeera.net/NR/Exeres/FE56F496-c23548bd

12. الوكالات الانتربول و إفريقيا يتفقان على مكافحة المخدرات"، نقلا عن:

www.islamoline.net/iol-arabic/dawalia/alhadath2000

13. زيتوت محمد العربي، الجزائر و الحرب على الارهاب" نقلا عن:

Www.hoggar.org/index.PHPoption=com

14. يك علي، "مستقبل تنظيم بوكوحرام في شمال نيجيريا"، المجلة السياسية الدولية ، نقلا عن:

<http://www.svyasa/org.eg/newscontent/2/100/1942>

15. مساهل السيد، "مكافحة الارهاب بالساحل لا تحيد التدخل العسكري"، نقلا عن:

16. محمود محمد، "إتفاق السلام في مالي ضرورة ملحة لمنطقة الساحل الإفريقي، جريدة الغرب"، متوفر علي:

[http://www.lemaghreb.tn.\(10/03/2015](http://www.lemaghreb.tn.(10/03/2015)

17. مجموعة البنك الدولي، البيانات 2015، متوفر على الرابط:

<Http://www.data,albank aldowali,or/indicator/DC DAC?FInl.cb>

18. مالك دليلة، في إطار التعاون الأمني الجزائري الأمريكي " نقلا عن:

<http://www ?djazeeress.com/elmassa/3944>

19. ماضي محمد: "المواجهات تنظيمات الإرهاب في الساحل تستدعي إستراتيجية أعمق" نقلا عن:

<Http://www.swissnif.ch/ara/dentent.html ?aid>

20. محمد أمين بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية 19 جانفي 2015 نقلا عن:

<www.maspolitiques.com/mas/index,PHP?option =contentqviez=qricleaid=384>

21. منطقة الساحل الإفريقي في إطار التوازنات و الصراعات الدولية التنافس الفرنسي - الأمريكي نموذجاً"، نقلا عن:

<Http://saidalo.wordpress.com2015/08/29>

22. مسؤول أمريكي يؤكد أن الجزائر بلد رائد في مكافحة الإرهاب"، ألجر ياس أونلاين، نقلا عن:

<www.djezeera.com/elhiwar/33782>

: نقلا عن: وكالة الأنباء الجزائرية²³. مكافحة الإرهاب: الجزائر تعد نموذجا رائدا في شمال إفريقيا"

24.مكاوي عبد الرحمان، "حقيقة العلاقات بين الجزائر و الناتو"، نقلا عن:

www.maghress.com/hespress/7243

25.موقع وزارة الدفاع الوطني : نقلا عن:

[Htp//www.mdm.dz/siteprincipal/terra2005015](http://www.mdm.dz/siteprincipal/terra2005015)

26.نبدة عن الجماعة الليبية المقاتلة ، نقلا عن:

27. العاتب خير الدين،"الجزائر دور محوري في النظام المتوسطي"، من الموقع:

www.azzarman.com/azzaman/articles/2002/01-18/099456.htm

28.الصراع الفرنكو-أمريكي على المنطقة المغرب العربي"، نقلا عن:

www.islamonline.net/idol-arabic/dowalia/alhadath2000

29.القماوي سامي "مبادرة أمريكية لمكافحة الارهاب عبر الصحراء"نقلا عن:

[Htp//www.abhram.org/achive/2005/7/31](http://www.abhram.org/achive/2005/7/31)

30. شريف عبد الرحمان، المبادلات التجارية الامريكية الجزائرية(2000،1990) على الرابط:

[Htp//www.census.gore/foreign-trade/stade/statisticspress,released](http://www.census.gore/foreign-trade/stade/statisticspress,released)

31.شريف عبد الرحمان،"الرؤية الأمريكية للجزائر من الإقتصادي إلى الأمني"، نقلا عن:

<http://www.islanenline.net/article/politics/201/10/article11,5html>

[/article/politics/201/10/article11,5html](http://www.islanenline.net/article/politics/201/10/article11,5html)

32.تاج مهدي،"المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي و الساحل الإفريقي"، نقلا عن:

33. الخالدي عبد الرحمان، "الجزائر نقطة تقاطع السياسة الفرنسية الامريكية"

[Htp//www.maghr=ress.com/attajdid/1147](http://www.maghr=ress.com/attajdid/1147)

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية

– books

1– benantar(abdenour),les etas unis et ne maghreb :regain

d’interet ?(algerie :crea, 2007).

2– barryammadoualioo,guerre et trafics d’arme en

afrique,aprochegéostratégique,(paris :l’harmatten,2006).

3– philipperauchesin,les nouvelles menace :les relation nord–sud des années

1980 nos jours,(paris :karthala,2001).

4– salifouandrè,la question des touarèque aux niger,(paris :karthala1993).

– workingpapers

1– boyerives,leregain,d’interétamerican pour l’afrique :quelle

consequencemilitair et strategique ?,fondation pour la recherche strategic,noté

dans f.r.s,(decembre2006).

2– chandothelene–ha ward, “bandits,nebeles et pantinans :vision plurielle des

evenementtouargs 1990/1992”,politique african,no :46,(1992).

3-DE Andres Amadawphilipe, " west Africa under attack drugs, organized crime and terrorism of the new theats to global security discussion papers, nov 16, (January 2008).

4-ISLAMIST terrorism in the sahel : factor or function?, " international crises, no 92 (31 march 2005).

5-LAKE Anthony a Whitman, Christine, " more than humanitarian: Astrategic US approach toward Africa new York: report of an independent task farce, council on foreign policy 2006

6- leirichfrederic, "la politique,african des etas-unis :une mise en prespective",afriquecontemporaine,no :207(mars2003).

7- raiferxavier,"cocain :l'europe inondé une offensive mondial des marcos",cahiers de la securité,no :05,(juillet-septembre2008).

8- tadjmehdi, "securité et stabilité dans le sahel african",collage de defence de l'otan,ndcooccasional paper,19 decembre 2006.

9- zoubir h. yahia, "la politique étrangéreameiricain au maghreb :constances et adaptation", journal d'etude des relation international,(vol :1,no :1,juliet 2006).

-internetlinkS

1- Africa oil policy initiative group, "African oil a priority for U.S. National security and African development, institute for advanced stratege a political studies symposium, January 25,2002, in : www laps.org.strategic, Africa white paper PDF.

2- Anieff Alexis, " Algeria current Issues ", congressional research service, (February 10.2011 united states of America), in : [www. us. Gove](http://www.us.Gove).

3- " bush annonce la creation d'un commandement pour l'afrique ",6 fevier 2007 in :www.america.gov/st/wachfile-french/2007/february20070206160005_xjsnammis_070881290.

4- benenyoucef boucher, "sahel 2009-drogue-conter terrorisme", in :www.chadenthecrom,sahal_2009drogue.conterterrorisme

5- Bershinski Robert, African dilemma: The global war on terrorism, capacity building, Rumanitarianisme and the future of US. Security policy in Africa", November 2007, in : [HTP//www strategic studies institute army. nll/PDF files/pub 827-PDF](http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/PDF/files/pub827-PDF).

6- invention de monsieur le ministre des affaires etrangères,m.mouradmedilci a la conferenceministerielle des pays de la regionsuharinne,(mae,alger le 16 mars 2010)in :www.algeria-us.org/docs/conterterrorisme.pdf.

7- International crises group, "Islamic terrorism in the sahel: factor fiction? "Africa report,no92,31march2005,in:[HTP/allAfrica.com/peace Africa/resources/vieus/0010608.PDF](http://allAfrica.com/peaceAfrica/resources/vieus/0010608.PDF).

8- kalombryalexis,bondesahérienne et le trafic d'armes des cadres maliens impliquer ? sur le cite : [http://www.malikounda-com/nouvelle voir.php ?indnouvelle=17489](http://www.malikounda-com/nouvellevoir.php?indnouvelle=17489).

9- Keilyfrancislanguamba, " small arms and light weapons transfer in west Africa: a stock takings" in: [www unidir.ch/pdf/articles/PDF ant 2840.PDF](http://www.unidir.ch/pdf/articles/PDF_ant_2840.PDF)

10- Keenan Jeremy, the collapse of the second front", EPIF, September 26, 2006, in :<http://www.Epif.org/articles/the-collapse-of-the-second-front>.

11- Kob Lawrence-wadbams-caroline,"A critique of the bush administration national security strategies", in :<http://aponline.org/nations-security/resources/pub-03-rach-%20admin-%20critique>, PDF

12- national energy policy development group national energy policy, may 2001, chapter8, in:<http://www.trg.com/emergy-report/national-Energy-policy.PDF>

13- national strategy for combating terrorism,sptember2006,in :<http://www.cbsnews.com/ht-docs/pdf/nsc-t0906pdf>

14- phanaj.peter, the security challenge of the west Africans new drug depots, in/ www.olddefensesreview.com/phana-07007.html.

15- Shindler john, " the ugly anuth about Algeria" the national interest, 10 July 2012, in: [HTP-truth- about-algeria-1146consulter 19/04/2013](http://truth-about-algeria-1146consulter-19/04/2013)

16- Smith Daniel, terrorism project, presidential order and document regarding foreign intelligence and terrorism , " in: www.cid.org/terrorism-presidential-order.PR.C.F.M.

17- thompsonjinfisher, "initiative pan-sahel encourage la cooperation entre les pays du sahel et maghreb",25 mars 2004,in :<http://www.ameri.gove/st/wash-fille-french/2004/march/20040325154724>

18- The national security of the united state of America, march 2006, in:<http://www.presidential-Retoric.com/mars-2006>. PDF

الفهرس

فهرس الجداول

الجدول رقم 01 صادرات و واردات الولايات المتحدة الأمريكية من و إلى الجزائر
1990_2000.....ص 9

الجدول رقم 02 قائمة اغتياالات لبعض الشخصيات خلال فترة من 1993 إلى
1994.....ص 30

الجدول رقم 03 عدد المتفقون ضحايا الإرهاب من 1992 إلى 2000.....ص 31

الجدول رقم 04 عدد القتلى و الجرحى من 1993 إلى 2000.....ص 32

الجدول رقم 05 قائمة اتفاقيات مكافحة الإرهاب الدولية التي صادقت عليها
الجزائر.....ص 42

الجدول رقم 06 قيمة المساعدات الأمريكية للجزائر المقدرة بألف دولار
أمريكي....ص 49

الجدول رقم 07 اهم عشر شركاء تجاريين إفريقيايين مع الصين لعام 2004 ...ص 132

-فهرس الأشكال

الشكل رقم 01 تجارة المخدرات و تأثيراتها على المستويات الأمنية...ص 61

الشكل رقم 02 مسالك تهريب الأسلحة في الساحل...ص 63

الشكل رقم 03 العلاقة الثلاثية بين تجارة المخدرات و تهريب الأسلحة ...ص 64

الشكل رقم 04 شبكة التحالفات بين تنظيم القاعدة و التنظيمات الأخرىص 78

الشكل رقم 05 تطور الهجمات الإرهابية في شمال إفريقيا و غربها ووسطها ...ص 127

-فهرس الخرائط

الخريطة رقم 01 دول منطقة الساحل ...ص 56

الخريطة رقم 02 مناطق تواجد الطوارق...ص 72

الخريطة رقم 03 مناطق تواجد التهديد الإرهابي في المنطقة المغربية و الساحل...ص 77

فهرس المحتويات

شكر و عرفان

الإهداء

الملخص

أ	مقدمة
53-2	الفصل الأول : العلاقات الجزائرية - الأمريكية قبل و بعد 11 سبتمبر 2001
3	المبحث الأول : العلاقات الجزائرية - الأمريكية قبل 11 سبتمبر 2001
3	المطلب الأول : البعد السياسي
9	المطلب الثاني: البعد الاقتصادي
15	المطلب الثالث: البعد العسكري
22	المبحث الثاني: أسباب التحول في العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد 2001
22	المطلب الأول : المدرك الأمريكي للإرهاب بعد 11 سبتمبر 2001
28	المطلب الثاني : التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب
44	المطلب الثالث : القراءة الأمريكية للتجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب
47	المطلب الرابع : تطور التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر
199-55	الفصل الثاني : المقاربة الجزائرية - الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي
56	المبحث الأول : المشكلات الأمنية في الساحل
57	المطلب الأول : تجارة المخدرات و تهريب الأسلحة و الجريمة الدولية
67	المطلب الثاني : مشكلة التوارق
72	المطلب الثالث: الظاهرة الإرهابية في الساحل الإفريقي
80	المبحث الثاني : دوافع الاهتمام الجزائري - الأمريكي بالساحل الإفريقي
80	المطلب الأول : دوافع الاهتمام الجزائري بالساحل

86	المطلب الثاني : دوافع الاهتمام الأمريكي بالساحل
92	المبحث الثالث : المقاربة الجزائرية- الامريكية في مكافحة الإرهاب في الساحل
92	المطلب الأول : المقاربة الجزائرية في محاربة الإرهاب في الساحل
97	المطلب الثاني : المقاربة الأمريكية في محاربة الإرهاب في الساحل
-101 136	الفصل الثالث: الجهود الجزائرية- الامريكية في مكافحة الإرهاب في الساحل
102	المبحث الأول : مبادرات التعاون الجزائري-الامريكي في مكافحة الإرهاب في الساحل
102	المطلب الأول: المبادرات الجزائرية مع دول الساحل في مكافحة الإرهاب في الساحل
105	المطلب الثاني: المبادرات الأمريكية لمكافحة الإرهاب في الساحل
110	المبحث الثاني : آليات التعاون الجزائري - الامريكي في مكافحة الإرهاب في الساحل
110	المطلب الأول : آليات عسكرية
115	المطلب الثاني : المشاريع الاقتصادية
118	المطلب الثالث : مشاريع تقوية أنظمة الحكم
122	المبحث الثالث : حدود نجاح التعاون الجزائري- الامريكي في مكافحة الإرهاب في الساحل
122	المطلب الأول: فاعلية المبادرات الجزائرية-الامريكية في مكافحة الإرهاب في الساحل
125	المطلب الثاني : تحديات نجاح المبادرات / المشاريع الجزائرية- الامريكية في مكافحة الإرهاب في الساحل
138	الخاتمة
142	قائمة المراجع
158	فهرس المحتويات

الملخص:

مثلت أحداث الحدي عشر من سبتمبر 2001 ، نقطة تحول في العلاقات الأمريكية-الجزائرية التي عرفت في مرحلة التسعينيات محدودية في نطاقها ، نتيجة تردي الوضع الأمني في الجزائر و انعزالها على الساحة الدولية، وعدم اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بخطورة الظاهرة الإرهابية في الجزائر و اعتبارها مسألة مرتبطة بأزمة شرعية النظام السياسي الجزائري.

إن تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر غيرت جذريا المدرك الأمريكي للإرهاب و فهمه كظاهرة دولية عابرة للحدود تشكل تهديدا لجميع الدول، و مكافحتها تستلزم تعاوننا و تحركا دوليا لشن حرب ضدها، و اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب التي تجمع بين آليات عسكرية و سلمية مما ساهم في تعزيز العلاقات بين البلدين خاصة على المستوى الأمني.

استهدف التعاون الأمريكي - الجزائري في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل بسبب التهديدات الخطيرة التي تفرزها المنطقة اتجاه دول الجوار و على الأمن و الاستقرار الإقليمي و الدولي، كتجارة المخدرات، تجارة السلاح، الحركات الانفصالية، و أخطرها تنظيمات الإرهابية، لدى تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية المنبع الثاني للإرهاب، و تنوعت المبادرات التي طرحت في المنطقة لمكافحة الإرهاب بين آليات عسكرية كإنشاء قيادة مركزية مشتركة طرحت في إفريقيا (أفريكوم)، مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء و بان-الساحل ، و مشاريع سياسية و اقتصادية تهدف إلى تقوية أنظمة الحكم و دفع عملية التنمية، غير أن هذه المبادرات لم تحقق نتائج هامة بسبب وجود مبادرات أخرى طرحتها قوى منافسة في المنطقة كفرنسا، إسرائيل ، الصين، كما ساهمت تعقيدات البيئة الداخلية لدول الساحل في عدم إنجاح هذه المبادرات مثل: انهيار البنى المؤسساتية، الانقسامات و العداءات الإثنية الشديدة، ميوعة الحدود وسهولة تحرك التنظيمات الإرهابية في صحراء إفريقيا .

Résumé

Les événements du 11 Septembre 2001, représentent un virage important dans les relations politiques entre l'Algérie et les États-Unis qui ont été caractérisés pendant la période des années quatre-vingt-dix par des champs d'application très limités à cause de la situation de la sécurité nationale en Algérie, de son isolement de l'arène internationale, et de la négligence des États-Unis envers ce nouveau phénomène du terrorisme paru en Algérie qui était considéré comme une affaire en rapport avec la légitimité du système politique en Algérie.

Les explosions du 11 Septembre ont changé radicalement le concept du terrorisme pour les États-Unis ainsi que son appréhension autant que phénomène politique dépassant toutes limites, qui représente une menace pour tous les pays, et que pour lutter contre ce phénomène, il est nécessaire de faire appel à une union et un mouvement national et de l'éradiquer à ses racines. Les États-Unis ont pu s'appuyer sur l'expérience de l'Algérie en matière de lutte contre le terrorisme, une expérience rassemblant plusieurs techniques, militaires et pacifique, ce qui a participé énormément au renforcement des relations entre ces deux pays, surtout sur le plan de sécurité nationale.

L'union de l'Algérie avec les États-Unis avait pour objectif de lutter contre le terrorisme dans la région côtière à cause des menaces dangereuses que cette région externalisait vers les pays voisins, sur leur sécurité nationale et leur stabilité régionale. Par exemple, à cause du marché des stupéfiants, du

marché d'armes, des mouvements indépendantistes, mais les plus dangereux restaient les organisations terroristes qui représentent pour les États-Unis la deuxième source de terrorisme. Il y avait plusieurs initiatives qui se sont posées pour lutter contre le terrorisme dans la région côtière, partant des techniques militaires, comme la mise en place d'une gouvernance partagée et centralisée en Afrique « AFRICOM », ou bien l'initiative de lutter contre le terrorisme à travers le désert Algérien, et bien d'autres projets politiques et économiques qui visaient à renforcer les systèmes de gouvernance et la croissance des activités de développement économique. Mais toutes ces initiatives n'ont pas pu aboutir à des résultats forts intéressants parce que ces derniers étaient concurrencés par d'autres initiatives proposées par d'autres pays dans la région, comme la France, Israël et la Chine. Tout ça sans laisser en dehors du compte, les complications liées à l'environnement intérieur des pays côtiers qui ont empêché le bon déroulement des initiatives, par exemple, l'effondrement des bâtisses étatiques, les ségrégations et les rancunes ethniques accentuées et surtout la facilité des déplacements et de passages des frontières par les organisations terroristes dans le désert africain.